التقرير السنوي العالمي
للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة

بشأن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

٢٨ يونيو, ٢٠١٨

advancing entrepreneurship worldwide

ICSB

International Council for Small Business

رقم تسجيل دولي ISBN 978-1-7324980-0-6

التنسيق: أناليا باستران، مدير الاتصالات في المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة.

مراجعة الافتتاحية: أيمن الطرابيشي، المدير التنفيذي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة. وينسلو سارجينت، نائب الرئيس الأول للتنمية في المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة. جوردين مورفي، مدير المشروع العالمي: أناليا باستران، مدير الاتصالات في المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة.

التصوير الفوتوغرافي والمحتوى والتصميم: فاليريا كونيليوني وأليخاندرو لافالي وسيلفيا فيليبي فارمار من ريادة الأعمال الذكية والاجتماعية في أهداف التنمية المستدامة.

ترجمة النسخة العربية تم اعدادها بدعم من مشروع وظائف لائقة لشباب مصر المنفذ من قبل منظمة العمل الدولية و الممول من الحكومة الكندية

Canada

International Labour Organization

المحتويات

المحتويات

أولا. مقدمة

ثانيا. خلق مستقبل مشترك لرجال الأعمال والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إطار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة:

أ. **مارتن جارثيا موريتان**، الممثل الدائم لبعثة الأرجنتين لدى الأمم المتحدة.

ب. **تشو تاي يول**، الممثل الدائم لبعثة جمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة.

ج. **شانتال لاين كاربنتير**، رئيس مكتب نيويورك لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

د. **ليز كينجو**، الرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي للاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

ه. **محمد إدريس**، الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة.

و. **جيرالين مكلور فرانكلين**، الرئيس القادم للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة.

ز. **محمد عرفان جمال الدين**، رئيس هيئة الرقابة الإدارية بجمهورية مصر العربية.

ح. **أليخاندرو جونزاليز**، رئيس فريق عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في الفاعلية.

ط. **أنا. بريان براولت**، رئيس مجلس الإدارة العالمي لمنظمة رواد الأعمال.

ي. **سحر نصر**، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، جمهورية مصر العربية.

ك. **بيتر كازاماياس**، المدير المساعد لمكتب التجارة الدولية التابع لإدارة الأعمال الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ل. **باتريشيو جيجلي (يمثل ماريانو ماير**، وزير الدولة لرواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بجمهورية الأرجنتين).

م. **داتوك حفصة**، الرئيس التنفيذي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا.

ن. **خوسيه ريكاردو فيجا**، وزير المشرعات الصغيرة والمتوسطة في البرازيل.

س. **السفير أوه جون**، الرئيس السابق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والممثل الدائم السابق لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة.

ع. **جورج سولومون**، محرر، مجلة إدارة الأعمال الصغيرة.

ف. **جيفري ألفيس**، الرئيس السابق للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة.

ص. **وينسلو سارجينت**، نائب الرئيس الأول للتنمية بالمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة.

ق. **كونو ديليا**، عمدة مدينة دي موريجيراتي، إيطاليا

ر. **ريجيس لابياومي**، عمدة كيبيك، كندا.

ش. **هاستو وادويو**، عمدة كولون بروجو، اندونيسيا.

ت. **باتريك ليهي**، رئيس جامعة ويلكس.

ث. **جويل بلوم**، رئيس معهد نيوجيرسي للتكنولوجيا.

خ. **كارين بيك دودلي**، عميد كلية ليفي لإدارة الأعمال بجامعة سانتا كلارا ورئيس مجلس إدارة جمعية تطوير كليات إدارة الأعمال.

ذ. **ميشيل باتري**، مدير هيك مونتريال، كلية مونتريال للأعمال، كندا.

ض. **ريكو بالديجر**، مدير كلية فريبورج للإدارة، سويسرا.

غ. **روبن أسكوا**، رئيس الجامعة الوطنية في رافاييلا، الأرجنتين.

ظ. **جولي جونيواردين**، مساعد نائب رئيس جامعة تكساس سيستيم.

أأ. **خالد شمس العبد القادر**، عميد كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر.

بب. **آبي دانييل**، مدير تطوير الأعمال في بلدان أمريكا اللاتينية وكندا ومنطقة البحر الكاريبي من خلال خدمات القطاع العام بموقع الأمازون الإلكتروني.

جج. **أحمد شلبي**، نائب رئيس المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة والعضو المنتدب، تطوير مصر.

ثالثا. التقارير التنفيذية الخاصة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الفردية والقُطرية

أ. البرازيل، ريكاردو فيجا، سكرتير الدولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، البرازيل

ب. كندا، وزير المشروعات الصغيرة والابتكار في مجال السياحة، وزارة العلوم والتنمية الاقتصادية، حكومة كندا

ج. الصين، السيد فو وينبياو، المدير العام، مركز بحوث التنمية، الولاية، إدارة تنظيم السوق، الصين

د. جمهورية مصر العربية، أحمد عثمان، نائب الرئيس الأول للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة ورئيس المجلس الشرق أوسطي للمشرعات الصغيرة وريادة الأعمال (مكسبي)

ه. أوروبا، كريستين شرايبر، مديرة برنامج القدرة التنافسية للشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة (COSME)، المفوضية الأوروبية

و. المكسيك، ريكاردو دي الفاريز، المنسق الأكاديمي لبرنامج الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة سيتيز، كلية الدراسات العليا في إدارة الأعمال في جامعة تيخوانا.

ز. المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، السفير مارتين جارسيا موريتان، الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

ح. ما الذي عرضته الأبحاث فيما يتعلق بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؟ جورج ت. سولومون، مجلة إدارة المشروعات الصغيرة، أستاذ بجامعة جورج واشنطن

المحتويات

ط. **هل تمتلك المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة روحا** ؟ لويس جاك فيليون، أستاذ فخري في كلية هيك مونتريال، كلية إدارة الأعمال في مونتريال.

ي. **تعليم ريادة الأعمال في بيئة سريعة التغير وغير مؤكدة وديناميكية وجاذبة**، هودي دين هوان، أستاذ مساعد، قسم التسويق والأعمال الدولية، كلية نانيانج لإدارة الأعمال، سنغافورة

ك. **مستقبل العمل والنمو الاقتصادي**، د. وينسلو سارجينت، نائب الرئيس الأول للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة

ل. **دور مؤسستنا في دعم رواد الأعمال والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة**، لورا هيسلر، مديرة البرمجة، مؤسسة ويسكونسن لأبحاث الخريجين

م. **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فجر جديد لشراكة الأعمال**، عمرو أبو العزم، رئيس مجلس الإدارة، تمويلي للتمويل الأصغر، نائب رئيس المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، مصر

ن. **حاضنة أعمال هالسيون والنظام الإيكولوجي للمشروعات الاجتماعية – احدى الممارسات الدولية المثلى الرحيمة**، ريان روس، رئيس مكتب الابتكار، دار هاليسون

س. **إن فكرة أن تشجيع عدد أكبر ببساطة على إنشاء مشروعاتهم لا يمثل بالضرورة الاستخدام الأكثر فاعلية للموارد**، دونا كيلي، أستاذ ريادة الأعمال في كلية بابسون، وفريدريك هاملتون رئيس مؤسسة فري انتربرايز.

رابعا. تقارير الشركاء

أ. **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، شانتال لاين كاربنتير**، رئيس مكتب نيويورك للأونكتاد

ب. **منظمة العمل الدولية – مكتب مصر، أمل موافي**، منظمة العمل الدولية مصر

ج. **مؤسسة التمويل الدولية – منتدى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، ماثيو جاميسر، الرئيس التنفيذي، منتدى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية

د. **الأمم المتحدة – إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية / شعبة أهداف التنمية المستدامة (DESA)**، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية / شعبة أهداف التنمية المستدامة

ه. **منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي**، أليخاندرو جونزاليز، رئيس فريق عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال

و. **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)**

خامسا. ملخص

UNITED NATIONS
May 12, 2018
New York
WELCOME TO
SMALL BUSINESS
#ICSB4SMES

OH JOON
#ICSB4SMES

إلى كل
المشروعات المتناهية الصغر
والمشروعات الصغير
والمشروعات المتوسطة
وإلى رواد الأعمال
هذا التقرير العالمي هو تقدير لجهودكم

مقدمة

عقد المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، في حزيران/ يونيو 2016، اجتماعًا لمجموعة من المشروعات الصغيرة في مؤتمره العالمي الحادي والستين الذي عقد في الأمم المتحدة، في مدينة نيويورك. ولم يكن هذا الأمر بحدث عادي. فقد تكونت تلك المجموعة من سبعة وزراء حكوميين للمشروعات الصغيرة من مختلف القارات يمثلون ملايين البشر. وقد كانت تلك فاعلية افتتاحية للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة وشارك في رئاستها كلا من سعادة ماريا كونتريراس سويت، مديرة بإدارة المشروعات الصغيرة بالولايات المتحدة ود. سونج سوب لو، مدير بحكومة كوريا، بإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وطُلب من كل متحدث التحدث عن العقبات التي تواجه رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة في دولهم. كما طلب ميسر المجموعة د. وينسلو سارجانت من كل عضو من أعضاء المجموعة تقديم أمثلة على أفضل الممارسات والأفكار الكبيرة التي يجب دراستها من أجل مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد خلصت تلك الفاعلية إلى إدراك وجوب زيادة الدعم المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى مستويات أعلى.

وفي خطوة تاريخية، قام د. أيمن الطرابيشي، المدير التنفيذي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة ، بقراءة الإعلان التالي :"إدراكا من المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة للحاجة إلى توفير دعم أوسع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يدعو المجلس الأمم المتحدة إلى تخصيص يوم عالمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة". وقد رحب كافة أعضاء المجموعة والمشاركين في المؤتمر بحماسة بهذا الإعلان. وقد اعتمد هذا الإعلان بالتزكية. وبدأت عندئذ رحلة تخصيص هذا اليوم.

وخلال الأشهر التالية، قام د. الطرابيشي باستخدام "الدبلوماسية المكوكية" لوضع إطار يمثل نقطة البداية للمناقشات مع الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد قادت البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة عملية الاقتراح والمناقشات مع كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مما نتج عنه إنشاء وتخصيص "يوم للمشروعات المتناهية الصغر الصغيرة والمتوسطة". وفي 6 نيسان/ إبريل عام 2017، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار المقترح بتخصيص يوم 27 حزيران/ يونيو " اليوم العالمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة".

وفي 11 أيار/ مايو 2017، قام المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة بعقد قمة المعرفة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في غرفة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة والتي مثلت أساس اليوم العالمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وكيفية اختيار يوم 27 حزيران/ يونيو. وقد شارك في رئاسة تلك القمة سعادة ليندا ماكماهون، مديرة بإدارة المشروعات الصغيرة بالولايات المتحدة الأمريكية، وسعادة ماريانو ماير، سكرتير الدولة لرواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بحكومة الأرجنتين. واحتفل لأول مرة باليوم العالمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع المؤتمر العالمي الثاني والستين للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة يوم 27 حزيران/ يونيو 2017 في بوينس أيريس بالأرجنتين وهي الدولة الرئيسية في مسألة تخصيص هذا اليوم العالمي.

وفي ظل الدعم المقدم على مستوى كافة الحكومات، فإن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في حاجة إلى دعم سياسي تنظيمي يمدها بلغة واضحة وعمليات شفافة ونتائج يمكن التنبؤ بها. وتلك هي المبادئ التوجيهية التي يجب أن تمثل أساس هذا الدعم. وينبغي أن تكون تلك المبادئ وأفضل الممارسات منفصلة عن الإدارة أو التنظيم.

وقد دعا المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة الجهات الحكومية والأكاديمية ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة ومؤيدو تلك المشروعات إلى الاجتماع في مقر الأمم المتحدة يوم 12 أيار/ مايو 2018 دعما للحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتمثل تلك المشروعات عاملا مهما في تنمية العالم وتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.

ويمثل هذا التقرير استمرارا لمنتدى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الذي أقامة المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة في الأمم المتحدة بهدف جمع كافة أصحاب المصلحة الشركاء معا في مكان واحد في ظل مهمة واحدة وهدف واحد وهو: المساعدة على دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وفي الصفحات التالية من هذا التقرير، ولأول مرة على الإطلاق، اجتمعت العديد من الدول والمؤسسات والمنظمات والأفراد معا لإعداد تقارير حول وضع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ضمن الاحتفال بيوم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويعتزم المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة المُضي قدما بحيث يقوم المجلس في يوم 27حزيران/ يونيو من كل عام بتقديم تقرير عالمي حول وضع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ونحن نعتز بإعلان أن هذا التقرير هو أول تقرير يُنشر في 27 حزيران/ يونيو 2018.

وقد طالب المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة كل من ساهم في إعداد هذا التقرير بتقديم تحليل في ألف كلمة ويكون مبسطا بحيث يمكن لأي قارئ أن يفهمه. وطالب المجلس بعض الدول مثل البرازيل وكندا والصين، ومؤسسات مثل الأمم المتحدة والمؤسسة الدولية للتمويل ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتقديم تحليل كل منها حول وضع تلك المشروعات. وقد طلب المجلس من خبراء، نعتقد أنهم كرسوا حياتهم المهنية لإعداد الأبحاث وتقديم الدعم للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بأن يعرضوا رأيهم بشأن أداء تلك المشروعات. ولم ندفع أي رسوم لأي من تلك الدول أو المؤسسات أو الخبراء مقابل الجهد المطلوب.

وفي الصفحات التالية، نستعرض أول تحليل شامل عن وضع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حول العالم. ويبدأ التقرير بتقديم ملخص لما تم مناقشته في منتدى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الذي عقده المجلس العالمي للمشروعات الصغيرة في الأمم المتحدة يوم 12 أيار/ مايو. ثم يقدم التقرير تحليلا من مختلف البلدان والمنظمات ثم يستعرض في النهاية التحليلات المقدمة من قبل خبراء عالميين.

ونحن ندعوكم لقراءة التقرير وتحديد أوجه الشبه والاختلاف. ونرجو محاولة فهم نطاق وحجم التحديات والفرص التي تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وفي النهاية، نرجو كتابة ملاحظات توضح رأيكم بشأن وضع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة اليوم وكيف يمكنكم تقديم المساعدة.

ويعرب المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة وكافة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حول العالم عن تقديرها لدعمكم.

27 حزيران/ يونيو 2018 – اليوم العالمي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

أشكركم

د. أيمن الطرابيشي

المدير التنفيذي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة

د. أيمن الطرابيشي المدير التنفيذي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة

خلق مستقبل مشترك لرواد الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إطار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

استضاف المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة منتدى ناجحا حضره أكثر من 400 شخص في الأمم المتحدة يوم الأحد 12 أيار/ مايو بالشراكة مع البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة والبعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) ومكتب الأمم المتحدة للشراكات(UNOP). وركز منتدى المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على موضوع "خلق مستقبل مشترك لرواد الأعمال و المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إطار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة". ولقد مثل المشاركون في المنتدى (400 شخصا) رواد الأعمال والباحثين والمعلمين وواضعي السياسات من أكثر من 40 دولة.

وقد تغيرت النظرة العالمية لرواد الأعمال والمشروعات الناشئة و المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل كبير على مستوى العالم. وهي تمثل حاليا الموضوع الاقتصادي الأساسي بالنسبة للعديد من الحكومات حول العالم.

وتتحرك الحكومات بسرعة من أجل حشد الدعم لرواد الأعمال والمشروعات الناشئة والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرات جديدة. وتصاغ السياسات من أجل المساعدة على دمج رواد الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المعادلة الاقتصادية والمساعدة على تزويدهم بما يحتاجونه ليصبحوا جزءا من الاقتصاد العالمي المتكامل.

ومع ذلك، تتزايد التحديات المباشرة عدة جبهات التي تواجه رواد الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتتضمن تلك التحديات الاختلال الناجم عن الذكاء الاصطناعي وغياب العمالة الماهرة ودمج تجارة التجزئة والخدمات. وتستمر حالة عدم التوازن بين الرخاء الاقتصادي للبلاد والتكامل الاجتماعي في الاتساع بصورة واضحة نتيجة لعدم شمول العديد من الجماعات داخل الاقتصاد. والغرض من أهداف التنمية المستدامة هو تحديد والبدء في إجراءات ضرورية بشأن بعض القضايا وفي مجالات جوهرية أجل مستقبل كوكبنا وشعوبنا. وفيما يتعلق بأن أهداف التنمية المستدامة تغطي بفاعلية كل نشاط بشري وكل موئل حول العالم، فإن دور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تحقيق تلك الأهداف يحتاج إلى المزيد من التفصيل والتعزيز.

وكان إطلاق اليوم العالمي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنجاح بمثابة دعم قوي لتأثيرها العالمي. وبالرغم من ذلك، تؤدي المبادرات والبرامج والسياسات المتباينة إلى تفتيت إمكانية وجود حركة عالمية تقودها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وسوف يضع هذا المنتدى الأساس لقصة عالمية مشتركة حول كيف يمكن أن تحقق المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أثرا كبيرا في قيادة أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها.

مارتن جارثيا موريتان، الممثل الدائم لبعثة الأرجنتين لدى الأمم المتحدة. تحدث السفير موريتان عن دعم الأرجنتين لطلب المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة لتخصيص يوم عالمي للمشروعات الصغيرة من خلال الأمم المتحدة. وأخذت الأرجنتين بزمام الامور لتقديم المقترح في الأمم المتحدة من أجل خلق وتخصيص يوم عالمي "للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة" مع دعم كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي 6 نيسان/ إبريل 2017، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا مقترحا لتخصيص يوم 27 حزيران/ يونيو كيوم عالمي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وأوضح السفير موريتان أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة من العناصر القوية التي تشارك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل تحسين الشراكات بين المنظمات. كما تحدث عن إمكانية مساعدة تلك المشروعات في تمكين النساء والفتيات وتعزيز الابتكار. ولوحظ أن الأرجنتين دولة تشجع على ريادة الأعمال لأن غالبية مشروعاتها عبارة عن مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة. وأشار سعادة السفير إلى أن رئيس الارجنتين ماوريسيو ماكري قد أقر بالدور المهم الذي يلعبه رواد الأعمال في الاقتصاد. كما شدد على أنه ستستبدل العديد من الوظائف في السنوات القليلة القادمة وتمثل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حائط صد اقتصادي ضروري. كما ذكر الحضور بمؤتمر المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة الذي عقد في العام الماضي في مدينة بوينس أيريس واجتذب أكثر من 1000 مشارك من بينهم هيئات مالية وحكومية. واختتم السفير موريتان حديثه من خلال تذكير الحضور بأن استدامة العالم في المستقبل تعتمد على طموحات وقدرات المشروعات الصغيرة.

وقد سلط السفير موريتان الضوء على أهمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأرجنتين وكيف ستقوم بدور جوهري في المستقبل بوصفها حائط صد عند قيام الصناعات بإعادة الهيكلة.

في 6 نيسان/ إبريل 2017، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا مقترحا لتخصيص يوم 27 حزيران/ يونيو كيوم عالمي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

تشاي تاي يول، الممثل الدائم لبعثة جمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة. تحدث السفير تشاي تاي يول عن قيام رواد الأعمال بدور جوهري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكيف تسعى الأمم المتحدة إلى بناء شراكات خاصة مع القطاع الخاص. كما ذَكَّرَ بالعمل الذي قام به الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد بان كي مون والذي لم تكتمل جهوده الرامية إلى إقامة شراكات بين الأمم المتحدة والمشروعات الصغيرة وحث الحضور على مواصلة تلك الجهود. وورد ذكر العديد من الأطراف الفاعلة التي تمتلك الموارد المالية والوسائل التكنولوجية وتسعى حاليا إلى مواجهة التحديات العالمية على أنها عوامل مهمة للمُضي قدما. وبصفة خاصة، فإن الأساليب التكنولوجية مثل تقنية سلسلة السجلات المغلقة والذكاء الاصطناعي تعمل على المساعدة على تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ومن خلال القول بأن الأمم المتحدة تدعونا إلى المشاركة مع القطاع الخاص ويجب أن ننظر إلى ذلك بمثابة نافذة الفرصة، فقد حث المجموعة على الربط بين الموضوعات. وأشار إلى أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تمثل عوامل دفع مهمة للابتكار والاندماج إلى جانب الأساليب التكنولوجية الجديدة التي تخلق فرص عمل للنساء والشباب.

وحث السفير تشاي تاي يول المجموعة على تحريك الجهود المسبقة قدما وسلط الضوء على الدور المهم الذي تلعبه الأساليب التكنولوجية الجديدة مثل تقنية سلسلة السجلات المغلقة والذكاء الاصطناعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

شـانتال لايـن كاربنتييـر، رئيسة مكتب نيويورك لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ولقد ذكرت كاربنتييـر الحضور بالتاريخ الطويل للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة في العمل مع رواد الأعمال وكيف يتواءم ذلك مع مهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وتحدثت عن أهمية أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في تعزيز السياسات التي تدعم الابتكار والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجع نموها. وأشارت إلى الأخطاء التاريخية التي ارتكبتها الدول في السعي إلى تغيير اقتصادياتها دون دمج المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأشارت إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية يمكن أن تحدث تحولا في الاقتصاد كما ذكرت قدرة التجارة الالكترونية والعالم الرقمي على توفير منصة على الانترنت تقوم بتسخير المعارف الحالية وتخلق بنية تحتية. وتتعاون كلا من الأمم المتحدة والمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة مع الحكومات لتنسيق الجهود في القطاع الخاص فيما يتعلق بسياسات التجارة والاستثمار. وفي النهاية، أقرت أن تلك السياسات لن تنجح ما لم يتم تضمين المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأكدت شانتال لاين كاربنتييـر على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل جزءا أساسيا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة وألقت الضوء بصفة خاصة على قدرة العالم الرقمي والتجارة الالكترونية على تحويل الاقتصادات المختلفة.

ليـز كينجـو، المديـر التنفيـذي للاتفـاق العالمـي للأمـم المتحـدة. وأكـدت المديـرة كينجـو أن المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة حيويـة بالنسـبة لربـط المشـروعات بالحكومـات والمجتمـع المدنـي مـن أجـل تحقيـق خطـة 2030. وتمتلـك تلـك المشـروعات الأدوات والمـوارد والمهـارات المعرفيـة اللازمـة للمساعدة على توفيـر فـرص في الاقتصـاد العالمـي. كما تحدثت عن اسـتدامة المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة وأشـارت إلـى عـدم اسـتطاعة شـركة كبيـرة الاسـتدامة عـن حـق. وتسـاعد مبـادرة الاتفـاق العالمـي للأمـم المتحـدة علـى تحويـل الأهـداف العالميـة إلـى فـرص أعمـال وترجمـة أهـداف التنميـة المسـتدامة إلـى مشـروعات. وسـلطت كينجـو الضـوء علـى العديـد مـن العـروض الملموسـة التـي قدمهـا الاتفـاق العالمـي إلـى شـركات عبـر العالـم باسـتخدام منصـات مبتكـرة فـي مجـالات التمويـل والمنـاخ والمسـاواة بيـن الجنسـين والعمـل علـى توفيـر ظـروف عمـل لائقـة. ولقـد عـرض الاتفـاق العالمـي منصـات تعلـم للجميـع مـن أجـل اسـتيعاب معنـى الأهـداف العالميـة. وقـد أعلنـت عـن إطـلاق اكاديميـة عالميـة مـن خـلال تلـك المبـادرة لكنهـا ذكـرت الحضـور بالعديـد مـن العقبـات التـي لازالـت تواجههـم بمـا فـي ذلـك العقبـات أمـام النسـاء اللائـي يمتلكـن حاليـا أقـل مـن 1% مـن المشـروعات. وذكـرت أنـه مـن الأهميـة بمـكان تقليـل الفجـوة بيـن الجنسـين وإعطـاء المـرأة فرصـا متكافئـة.

وتحدثـت ليـز كينجـو عـن المقومـات المتميـزة والمسـتدامة للمشـروعات الصغيـرة وركـزت علـى عـدم التكافـؤ بيـن الجنسـين واطـلاق العنـان لقـدرات النسـاء وتوفيـر نفـس الفـرص لهـن كالرجـال حـول العالـم.

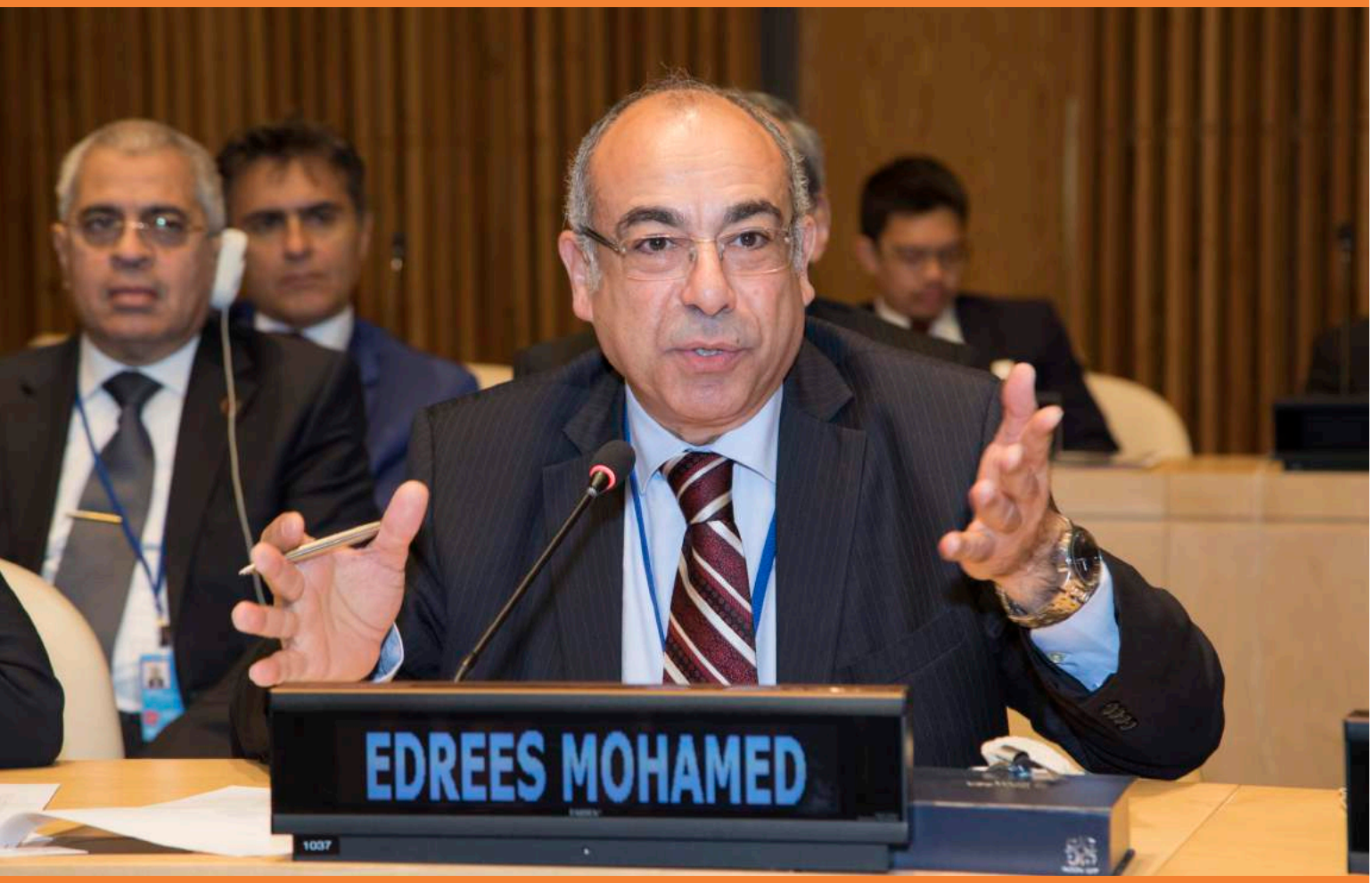

محمد إدريس، المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة. أشاد السفير إدريس بمشاركة أكثر من 50 دولة من كافة مناطق العالم في المؤتمر بما جعله انجازا تاريخيا لدعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وصرح بإمكانية خلق بيئة معززة ومتكاملة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل مستقبل أفضل مع اتباع الإطار المحدد في أهداف التنمية المستدامة.

وقد أشار السفير إدريس إلى العلاقة بين المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث خلق عالم أفضل وأكد على دعم مصر لتلك المبادرات.

جيرالين ماكلور فرانكلين، الرئيس القادم للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة. وقد ذكرت فرانكلين الحضور بتأسيس المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة في عام 1955 وكيف يعمل المجلس مع واضعي السياسات والمعلمين لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق النجاح. وأشارت إلى أن تخصيص يوم عالمي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يمثل انجازا تاريخيا شاركت فيه أكثر من 50 دولة لكنها حذرت من أن يوما واحدا لا يعد كافيا. ودعت إلى خلق نظم إيكولوجية ملائمة لريادة الأعمال بصورة أكبر مع مواءمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع أهداف التنمية المستدامة. وصرحت بأن المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة يعتنق فكرة أن أهداف التنمية المستدامة توفر الأهداف الإرشادية المطلوبة. كما أشارت إلى حجم المهمة المنوطة بالمجلس ودعت إلى تبني الابتكار والإبداع وعدم إغفال أي مشروع صغير أو متوسط.

وحذرت فرانكلين من الرضا عن النفس وأشارت إلى حجم التحديات والمكاسب. وأكدت على أهمية الاستدامة.

محمد عرفان جمال الدين، رئيس هيئة الرقابة الإدارية بجمهورية مصر العربية. تحدث السيد جمال الدين عن زيادة الاستثمارات وفرص التوظيف من خلال التمويل الأصغر والدعم النقدي. وأشار إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ستمثل 90٪ من الاقتصاد المصري بحلول عام 2020. وذكر أن مصر تعمل على تطوير إطار دعم المشروعات الصغيرة ورواد الأعمال. فقد خصص البنك المركزي 200 مليون دولار للمشروعات الصغيرة مع ربط 30٪ منها بالتعليم. وتحدث السيد جمال الدين عن تقديم مصر بتوفير للدعم اللازم للجامعات والمؤسسات الوطنية لتطوير وبناء قدرات ريادة الأعمال انطلاقا من إيمانها بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الوسيلة الأساسية لتطوير اقتصاديات هذا القرن. وقد أشار إلى العلاقة بين الأمل والرخاء والسلام والحب.

وتحدث السيد جمال الدين عن الجهود الخاصة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وأشار إلى أهمية الشباب والتعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أليخانـدرو جونـزاليـز، رئيس الفريق العامل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في هذه الفاعلية. وهنأ السيد جونزاليز الأمم المتحدة على إقرارها بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أوجه التشابه بين التحول الذي حدث في المجتمع بسبب الثورة الصناعية وبسبب الاقتصاد الجديد اليوم. وصرح بأن المزج بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأساليب التكنولوجية هو مفتاح تعزيز الانتاجية وتحول الاقتصاد. وأشار إلى أن هناك فجوة ضخمة بين الشركات الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأوصى بتطبيق سياسات لتضييق تلك الفجوة. وقال السيد جونزاليز أن الجهود الوطنية الفردية والجهود المتضافرة التي تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تسهم في اتخاذ تدابير تهدف إلى القضاء على الفقر وحماية البيئة. وذكر بالاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي عقد في مدينة المكسيك في شباط/ فبراير 2018 حيث اجتمع وزراء من 66 دولة ومنظمة مختلفة، بما في ذلك، المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، بهدف زيادة الإنتاج وتحسين نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وناقشوا أهمية تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأكدوا على دورها الحيوي في الاقتصاد العالمي. وذكر السيد جونزاليز إنه ينبغي لنا، من أجل تحقيق النجاح، أن نضمن وجود مجموعات اجتماعية متنوعة من الشباب والنساء في كافة المستويات التعليمية والتدريبية كما أن إدراك طبيعة بعض البيئات الوطنية مسألة جوهرية بالنسبة لمشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق العالمية. كما صرح أيضا بأن المناقشات ينبغي أن تركز على القطاعات المالية، وتنفيذ السياسات، وفهم أوجه التآزر، ومتابعة السياسات بشكل فعال. كما أشار إلى أن أحد الأدوار الرئيسية للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة هو تعزيز إدراك تبعات السياسات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بين كل الشركاء.

وتحدث السيد جونزاليز عن العلاقات المتبادلة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاديات ودعي إلى التعامل مع مجموعة من التحديات العالمية التي تتراوح بين المعايير التقليدية وحتى الثورات المبدعة في العصر الرقمي

برايـان برولـت، رئيـس مجلـس الإدارة العالمـي لمنظمـة رواد الأعمـال. تحـدث السـيد برولـت عـن المصاعـب التـي تواجههـا بعـض الأسـر فـي تحمـل تكلفـة إلحـاق أبنائهـم بالمـدارس. وقـد يجـد الأطفـال الواعـدون، وخاصـة الفتيـات، أنفسـهم قابعيـن فـي المنـزل للقيـام بتنظيـف المنـزل أو رعايـة المزرعـة. كمـا أشـار إلـى أن هـذه المشـكلة تزيـد حدتهـا وخاصـة فـي أفريقيـا. ففـي دولـة مالـي، يذهـب 69٪ مـن الأطفـال إلـى المـدارس الابتدائيـة، لكـن غالبيـة الفتيـات لا يلتحقـن بالمـدارس الثانويـة. ويرتبـط ذلـك بعـدم المسـاواة بيـن الجنسـين. واسـتعرض السـيد برولـت قصـة نجـاح أحـد رواد الأعمـال. ففـي عـام 2013، جُمعـت الأمـوال لمسـاعدة أطفـال المـدارس فـي مالـي. وعلـى مـدى السـنوات الخمـس الماضيـة، قـام رواد الأعمـال ببنـاء سـت مـدارس فـي غـرب أفريقيـا. وأشـار إلـى أن المجلـس الدولـي للمشـروعات الصغيـرة يضـم 45 ألـف عضـو مـن كافـة أنحـاء العالـم. وقـد قـام بتصنيـف رواد أعمـال مثـل أوبـر(Uber) وإيـر بـي أنـد بـي (Airbnb)علـى أنهـم مبدعيـن مجدديـن. وقـال إن المجلـس الدولـي للمشـروعات الصغيـرة يؤمـن بالقـوة المبدعـة للمشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة ومـع التجديـد والابتـكار تأتـي فـرص تعـاون رواد الأعمـال فـي الاقتصـاد والحـد مـن الفقـر وكذلـك عـدم التكافـؤ فـي الفـرص بيـن الجنسـين والتعامـل مـع التغيـر المناخـي. وأكـد السـيد برولـت دعـم الأمـم المتحـدة لفكـرة وجـوب تضافـر جهـود المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة مـن أجـل مواجهـة التحديـات مـن أجـل خلـق عالـم أفضـل. وفـي حـال عـدم التنسـيق بيـن المشـروعات فـإن هـذا يـؤدي إلـى تفتيـت الجهـود المبذولـة للتقـدم ويجعـل الأمـر صعبـا. وأشـار إلـى أن المجلـس الدولـي للمشـروعات الصغيـرة يمكنـه توفيـر الأدوات اللازمـة لمواجهـة التحديـات العالميـة، لـكل مشـروع علـى حـدة ، وجمـع رواد الأعمـال لجعـل صوتهـم مسـموعا. كمـا تحـدث عـن الخدمـة التـي تقـدم إلـى الآخريـن لدفـع رؤيتنـا مـن أجـل التنميـة المسـتدامة بحلـول عـام 2020 وذكـر الحضـور بأن رواد الأعمـال الذيـن يمتلكـون رؤى مـن أمثـال سـتيف جوبـز قـد اسـتطاعوا تغييـر عالمنـا.

تحـدث السـيد برولـت أولا عـن التحديـات الماليـة التـي تواجـه التعليـم فـي أفريقيـا وجهـود رواد الأعمـال فـي بنـاء المـدارس هنـاك. ودعـى إلـى جمـع المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة وتوحيـد جهودهـا بمسـاعدة المجلـس الدولـي للمشـروعات الصغيـرة.

سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، جمهورية مصر العربية. أشارت السيدة سحر نصر إلى أنه بالرغم من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل مكونا مهما في الاقتصاد العالمي، فإن تلك المشروعات لا تتلقى الدعم الكافي. إن عدم الاهتمام هذا يثير الدهشة حيث أن أكثر من 90٪ من الشركات تمثل مشروعات صغيرة أو متوسطة وهي توفر 75٪ من فرص العمل. وأشارت إلى حاجة هذا القطاع، في الماضي ، إلى النمو والتوسع بدون أي دعم مؤسسي أو حكومي متناسق؛ وكيف أننا نمتلك حاليا نافذة الفرصة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما أشارت إلى أن الرئيس عبد الفتاح السيسي قد أعلن أن عام 2017 «هو عام المرأة المصرية» وتماشيا مع هذا فقد دعت المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة إلى إيلاء اهتمام خاص للشباب والنساء. كما دعت إلى تقديم دعم أفضل للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يبذلون جهدا لإنشاء مشروعات مشيرة إلى أن التنوع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو محرك نمو الاقتصاد.

تحدثت الوزيرة سحر نصر عن الاهمال السابق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكيف أنها تحتاج حاليا إلى الدعم. كما ذكرت على وجه الخصوص كيف يمكن للتنوع أن يعزز الاقتصاد.

بيتـر كازاميـاس، مديـر مسـاعد فـي المكتـب الدولي للتجـارة التابع لـلإدارة الأمريكيـة للمشـروعات الصغيـرة. وقـد سـلط السـيد كازاميـاس الضـوء علـى اعتـراف الأمـم المتحـدة بإسـهامات المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة بوصفها خطـوة أولـى مهمـة. وأشـار إلـى المزايـا التـي تمثلها بالنسـبة للجميـع بما فـي ذلـك زيـادة الشـفافية والنمـو الاقتصـادي. وأكـد علـى أن المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة متنوعـة والكثيـر منهـا متميـز. إن المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة تزدهـر حينمـا تعتمـد البيئـة علـى هذيـن العامليـن. وذكـر السـيد كازامياس اسـم السـيد ماريانـو مايـر، وزيـر ريـادة الأعمـال والمشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة بالأرجنتيـن وكيـف أنهـم اسـتطاعوا تعزيـز الشـفافية وأفضـل الممارسـات ورحـب بفرصـة مشـاركة تلـك التجـارب مـع الـدول الأخـرى.

أشار السيد كازامياس إلى العلاقة بين الشفافية والنمو وجهود الأرجنتين لتعزيز الشفافية.

بارتيشيو جيجلي، (ممثلا للسيد ماريانو ماير وزير الدولة لريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، جمهورية الأرجنتين). تحدث السيد جيجلي عن التغير والنمو الذي حدث في الأرجنتين. تدعم وزارة الانتاج في الأرجنتين الأثر الذي تحدثه الأطراف الرئيسية المحلية في خلق فرص عمل جيدة. وبالرغم من ذلك، فقد نوه السيد جيلي إلى المشكلات المتعلقة ببيئة التمويل الأصغر بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. فلم تشهد الأرجنتين نموا حقيقيا في الفترة الأخيرة وتعاني من ارتفاع معدل التضخم واقتصادها منعزل نسبيا عن بقية العالم. هذا إلى جانب ارتفاع معدل الضرائب وارتفاع معدل النفقات المحلية. وبالنسبة للجانب المضيء للصورة، فقد أشار إلى أن هناك فرصة أمام المشروعات في الارجنتين كي تطور من القدرة التنافسية الدولية من خلال الرقمنة والاستثمار في الموارد البشرية. وقد عزى النجاح إلى الدعم المؤسسي والأكاديمي مع وجود مدخلات متعددة تصنع أثرا إيجابيا على النظام الإيكولوجي. وذكر السيد جيجلي إنه بالرغم من الانجازات والعثرات السابقة فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهمة لنمو فرص العمل وأحد مفاتيح التحول الاقتصادي في مستقبل الارجنتين. والهدف هو تمكين المزيد من المواطنين لخلق الحياة التي يرغبون فيها.

تحدث السيد جيجلي عن خصائص اقتصاد الارجنتين الذي يقدم التحديات والفرص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. واقترح امكانية تحقيق التنافسية الدولية من خلال الرقمنة والاستثمار في الموارد البشرية.

«تحقيق التنافسية الدولية من خلال الرقمنة والاستثمار في الموارد البشرية»

داتـوك حفصـة، المديـر التنفيـذي للمشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة بماليزيـا. تحدثـت السـيدة حفصـة عـن الحاجـة إلـى الاسـتماع إلـى قـوة الأصـوات الصغيـرة. وعقـدت مقارنـة بيـن ريـادة الأعمـال والأفـكار والابتـكار والإبـداع والحاجـة إلـى إدمـاج اهـداف التنميـة المسـتدامة فـي الاسـتراتيجيات. وذكـرت المنتـدى بـأن التـزام ماليزيا بخطـة 2030 يعـود إلـى عـام 2015. وتؤمـن ماليزيا بالـدور الحيـوي للمشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة وإسـهامها فـي الاقتصـاد وتحويـل الباحثيـن عـن فـرص عمـل إلـى مقدمـي فـرص عمـل مـن خـلال المبـادرات الجماعيـة. وأكـدت علـى أن ريـادة الأعمـال تحقـق الديناميكيـة لأي دولـة وربطـت الغايات العامـة لأهـداف التنميـة المسـتدامة ببرامـج الابتـكار فـي ماليزيـا. وفـي إشـارة إلـى أن المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة تمثـل الدعائـم التـي تقـوم عليهـا عمليـة خلـق فـرص العمـل، فإن المشـروعات الصغيـرة هـي التي يمكنهـا تحويل حيـاة الأفـراد والأسـر والعالـم. كمـا أشـارت إلـى أهميـة ريـادة الأعمـال فـي تمكيـن المـرأة والشـباب.

وأكـدت داتـوك حفصـة علـى أهميـة الاسـتماع إلـى المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة والربـط بيـن أهـداف التنميـة المسـتدامة والمشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة وأن ماليزيـا تدعـم أهـداف الأمـم المتحـدة مـن خـلال دعـم المشـروعات الصغيـرة.

خوزيه ريكاردو فيجا، وزير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البرازيل. أشار السيد فيجا إلى أن كل مقاطعة ومدينة وقرية تمتلك مشروعات متناهية في الصغر تقوم غالبا بدور مهم داخل المجتمع. وأكد على أن دعم البرازيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل سياسة قومية تمثل جزءا من الدستور الفيدرالي. وتؤكد تلك السياسة على القضاء على البيروقراطية ، والحصول على القروض، والتكنولوجيا والمعلومات والأسواق ، و تفترض مسبقا وجود تواؤم بين الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص. وأردف أن دوره تمثل في تنمية عملية تعزيز التآزر. وبهذا المعنى، يمتلك اتحاد الصناعات في البرازيل منظمة تتواءم بصورة متزايدة مع هذه الجهود. وفي إشارة إلى الاحصاءات، ذكر السيد فيجا أن حوالي 70٪ من الشركات البرازيلية تدعم البرنامج القومي. وأكد السيد فيجا على أهمية التعليم بالنسبة لريادة الأعمال وأشار إلى أن البرازيل قد جعلت ذلك جزءا من المناهج المدرسية وتدريب المدرسين. وتحدث عن خطط إنشاء أكاديمية لتوجيه صغار رواد الأعمال وخطط الحكومة البرازيلية لتشجيع رائدات الأعمال على الحد من عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين. وناقش خطط التنمية المستدامة بالبرازيل ودعم المشروعات الخضراء متناهية الصغر بما في ذلك استخدام طاقة الرياح والطاقة المتجددة بصورة متنامية ضمن منظومة الطاقة في البلاد.

تحدث الوزير فيجا عن الخطوات السياسية التي اتخذتها البرازيل لدعم أهداف التنمية المستدامة والتي تتعلق بالتمويل والتعليم وتكافؤ الفرص بين الجنسين والتنمية المستدامة.

«دعم المشروعات الخضراء متناهية الصغر بما في ذلك استخدام طاقة الرياح والطاقة المتجددة بصورة متنامية ضمن منظومة الطاقة في البلاد»

أوه جـون، سـفير، والرئيـس السـابق لمنظمـة المجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي والممثـل الدائـم السـابق لجمهوريـة كوريـا لـدى الأمـم المتحـدة. أوضـح سـعادة السـفير جـون أن الأمـم المتحـدة اعتمـدت فـي 20 أيلـول/ سـبتمبر 2015 أهـداف التنميـة المسـتدامة التـي تضمنـت 17 هدفـا مسـتداما رئيسـيا و169 غايـة لأهـداف التنميـة المسـتدامة تمثـل فرصـا وتحديـات كبيـرة. وفـي العـام الثالـث لتطبيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة، يلمـس السـفير أوه جـون النتائـج الإيجابيـة الناجمـة عـن الجهـود المبذولـة لتعزيـز الاقتصـادات الصغيـرة والمتوسـطة. ومـن الضـروري أن نخلـق عالمـا يشـمل الجميـع وذلـك بمسـاعدة المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة كمسـاهم رئيسـي فـي خلـق فـرص عمـل للحـد مـن عـدم التكافـؤ فـي الدخـل كمـا ورد فـي هـدف التنميـة المسـتدامة رقـم 10. وتمثـل المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة أحـد المكونـات الأساسـية فـي الشـراكات متعـددة أصحـاب المصلحـة . ومـن المسـتحيل تحقيـق النمـو بـدون إدراج المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة. وتمثـل المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة مسـاهما رئيسـيا فـي التوظيـف وإيجـاد فـرص عمـل لائقـة كمـا ورد فـي هـدف التنميـة المسـتدامة رقـم 8. وتعـزز المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة التصنيـع المسـتدام وتدعـم الابتـكار بمـا يتماشـى مـع الهـدف رقـم 9 مـن أهـداف التنميـة المسـتدامة ومـن ثـم تأتـي أهميـة بنـاء القـدرات والتمويـل مـن أجـل تمكيـن المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة حتـى أكثـر تنافسـية. وفـي النهايـة، يمكـن أن تسـاهم المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة فـي تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة من خلال المسـؤولية الاجتماعية للشـركات. ولم تعد المسـؤولية الاجتماعية للمؤسسـات مجالا خاصـا بالمشـروعات والمؤسسـات فقـط. فيمكـن للمشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة أن تسـاعد فـي مجـال حقـوق الانسـان وحمايـة البيئـة مـن خـلال التوعيـة والدعـم.

تحـدث السـفير أوه جـون عـن سـبل تحـول المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة إلى قـوة دافعـة للابتـكار والدمـج والعمـل اللائـق. وتمثـل المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة أحـد الميسـرين الرئيسـيين فـي مجـال المسـؤولية الاجتماعيـة للشـركات.

جـورج سـولومون، محـرر، مجلـة إدارة المشـروعات الصغيـرة. أكـد د. سـولومون علـى أهميـة التنسـيق بيـن القطاعات الحكومية والأكاديمية وقطاع الأعمال في نظام إيكولوجي خاص بريادة الأعمال/التعليم يدعم النمو. ويمثـل ذلـك مهمـة كبـرى تتضمـن اسـتثمارات مسـتدامة طويلـة الأجـل. وأشـار إلـى أن المحتـوى ككـل لا يناسـب كـل مشـروع لـذا مـن الضـروري وجـود تنـوع فـي الاسـتراتيجيات بمـا فـي ذلـك تطويـر برامـج جامعيـة لريـادة الأعمـال. وصـرح بـأن مقاييـس النجـاح ينبغـي أن تتضمـن أكثـر مـن مجـرد النمـو الاقتصـادي وينبغـي أن تتضمـن الأثـر الاجتماعـي وأكـد علـى أهميـة دمـج أساليب تكنولوجيـة جديـدة تحقـق التجديـد والابتـكار.

تحدث د. سولومون عن نظم إيكولوجية طويلة المدى ومتنوعة ومتناسقة والتي تدعم النمو.

جيفـري ألفيـز، الرئيـس السـابق للمجلـس الدولـي للمشـروعات الصغيـرة. أشـار د.ألفيـز إلـى المناقشـات التـي تتعلـق بالمفهـوم الجديـد الـذي اقترحـه المجلـس الدولـي للمشـروعات الصغيـرة فـي السـنوات الثـلاث الماضيـة ومصطلحـات مثـل "ريـادة الأعمـال الإنسـانية" التـي تمكـن البشـر مـن التوصـل إلـى نتائج اسـتثنائية. وعـرض مثـالا لنجـاح إحـدى المنظمـات فـي اسـتخدام فائـض الطعـام لعمـل وجبـات والقيـام في نفـس الوقت بجمـع الأشـخاص المعرضيـن للخطـر مـن الشـوارع وتعليمهـم مهـارات ومهـن جديـدة. والآن وفـي ظـل وجـود أمـل فـي تحقيـق مسـتقبل أفضـل، فـإن الموظفيـن ليسـوا فقـط بعيديـن عـن أي مشـاكل مـع القانـون بـل يقدمـون أيضـا خدمـة للجوعـى. وذكـر د.ألفيـز أن ريـادة الأعمـال الإنسـانية سـتتزايد فقـط عنـد اعتمادهـا مـن قبـل العديـد مـن الشـركات والحكومـات حينمـا تـدرك الإمكانـات الكبيـرة لهـذا النـوع مـن ريـادة الأعمـال.

قـدم د.ألفيـز أمثلـة لريـادة الأعمـال الإنسـانية وكيـف يمكـن للمؤسسـات الاجتماعيـة أن تمكـن النـاس وتحقـق نتائجـا اسـتثنائية

«أننا على الرغم من تعاملنا مع رأس المال البشري كأي رأس مال آخر فإن رأس المال البشري لا ينبغي أن يصيبه الإهلاك بمرور الزمن. ودعم الحاجة إلى مشاركة نظام تعليمي مع قيام القطاع الخاص بدفع عملية التدريب للأمام»

وينسلو سارجنت، نائب الرئيس الأول للتنمية في المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة. تحدث سارجانت عن عالم في مرحلة تحول يمر بالثورة الصناعية الرابعة. وتمثل البطالة والبطالة المقنعة وعدم تكافؤ الدخل حقائق شائعة في الاقتصاد الجديد حيث تمثل فرص العمل مشكلة سياسية كبرى في الاقتصادات الكبرى. وينبغي توفير 40 فرصة عمل جديدة كل عام لمواكبة ما نحتاجه لتوفير فرص عمل عالمية قوية. وحذر من التوترات ستزيد مع تزايد عدد السكان، وأن الذكاء الاصطناعي وتعلم استخدام الماكينات يمكن أن يحل محل الوظائف التي تتطلب مهارات قليلة ويوفر فرص في صناعة التكنولوجيا. ومن خلال الثورة الصناعية هذه، هناك فرص عمل وقلق يرتبط بالابتكار في مجال التكنولوجيا. واقترح ضرورة تبني الابتكارات التكنولوجية لزيادة الانتاجية، والتركيز على توفير فرص العمل، واحتمال الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الدخل الأساسي العام عندما يتم استبدال الوظائف البشرية بالآلات. وأشار إلى أننا على الرغم من تعاملنا مع رأس المال البشري كأي رأس مال آخر فإن رأس المال البشري لا ينبغي أن يصيبه الإهلاك بمرور الزمن. ودعم الحاجة إلى مشاركة نظام تعليمي مع قيام القطاع الخاص بدفع عملية التدريب للأمام.

تحدث د. سارجنت عن حاجتنا إلى الاهتمام بالمستقبل حيث يقوم الذكاء الاصطناعي والأتمتة بخلق فرص عمل وكذلك الحصول على عمل . وينبغي التركيز على أهمية التعليم حيث لا يمكننا التخلص من البشر بنفس الطريقة التي نتخلص بها من الأجهزة القديمة.

كونـو ديليـا، عمـدة مدينـة دي موريجيراتـي بإيطاليـا. أشارالسـيد ديليـا أن أفضـل اسـتثمار هـو الاهتمـام بصفـة خاصـة بالسـكان المحلييـن وبثقافاتهـم. ومـن خـلال مـزج الثقافـة بالتقاليـد يحـث عمـدة مدينـة دي موريجيراتـي عالـم رواد الأعمـال علـى إنشـاء اقتصـاد يقـوم علـى أسـاس الخدمـات الفندقيـة، والمكرونـة، والخبـز، والزيـوت ، ويعـززه ادراك أن النظـم الغذائيـة فـي دول البحـر المتوسـط تقـاوم أمـراض القلـب والأوعيـة الدمويـة. وتقـوم تلـك المنطقـة بإنتـاج الزيـوت البكـر والسـلامي بـدون مـواد حافظـة وتقـوم بالزراعـة بـدون اسـتخدام أسـمدة كيماويـة. وتحـدث عـن تنظيـم ورش عمـل حـول تصويـر المناظـر الطبيعيـة فـي إيطاليـا، وإنشـاء متحـف يسـتضيف معـارض خاصـة، ومهرجـان سـنوي للطهـي التقليـدي. إن مثـل هـذه المنتجـات المتميـزة وعوامـل الجـذب تنعـش الاقتصـاد مـن خـلال اجتـذاب السـكان المحلييـن والسـياح. وذكـر أن هـذا الأسـلوب يمثـل أسـلوب حيـاة بسـيط لكنـه فعـال وقـوي فـي الوقـت ذاتـه.

تحـدث العمـدة ديليـا عـن موطنـه والفـرص المتميـزة التـي تتوافـر مـن خـلال الاهتمـام بالثقافـة والتقاليـد. وهـي تختلـف باختـلاف المـكان لكـن الاهتمـام بالثقافـة المحليـة يمكـن أن يحقـق النجـاح فـي مجـال الأعمـال وفـي المجتمـع.

ريجيس لابيوم، عمدة كيبيك بكندا. أشار السيد لابيوم إلى أن العولمة تحل محل التنافس القديم بين الدول وتؤدي إلى إحداث التنافس بين المدن. وأشار إلى أنه من أجل دفع ريادة الأعمال والابتكارللأمام قدمت مدينة كيبيك دعما بقيمة 60 مليون دولار على مدى عشر سنوات وحتى عام 2017، ويزيد الدعم ليصل إلى 97 مليون دولار بحلول عام 2022. وبدأت مدينة كيبيك بتحديد نقاط الضعف وعقد لقاءات مع كافة أصحاب المصلحة في النظام الإيكولوجي. وذكر أن التوسع في تغطية أي شركة من خلال الصادرات يمثل أمرا صعبا وخاصة بالنسبة للمشروعات الناشئة، والعديد من الشركات لا تستثمر في مجال الابتكار. وأشار السيد لابيوم إلى أنه لابد من عرض منتجات كيبيك في مواقف حياتية حقيقية باستخدام الابتكار كأداة تسويقية في 24 مشروعا. إن ريادة الأعمال للشباب تدرس في مدارس كيبيك الثانوية. وأشار السيد لابيوم ، في معرض تأكيده على أهمية الوضع المحلي، إلى أن كيبيك تتمتع بنقاط قوة في مجالات الرياضيات والالكترونيات والهندسة كما أنها تعد من بين أهم المدن في مجال الصحة والعلوم.

وأكد العمدة لابيوم على أنه في ظل هذا الاقتصاد المتغير أصبحت المدن تلعب أدوارا كانت تقوم بها الأمم في السابق. كما سلط الضوء على ما قامت به مدينة كيبيك من أجل دعم ريادة الأعمال من حيث مساعدة المشروعات على التعرف على المشكلات ودعم البرامج التعليمية.

هاستو وادويو، عمدة كولون بروجو بأندونيسيا. أشار السيد وادويو إلى العديد من أوجه الشبه بين المشروعات والخدمات العامة وأشار إلى علاقة ذلك بالسعادة كأحد المؤشرات المهمة في مجال ريادة الأعمال. إن السعادة أكثر أهمية من مجرد تحقيق الاحتياجات المادية. ويرغب الناس بصورة أكبر في المشاركة في مجال ريادة الأعمال في مجتمعاتهم المحلية مع الأسر القريبة منهم. وأشار وادويو إلى الأثر الإيجابي لبرامج الزراعة في إندونيسيا وكيف يؤدي الانتاج في المنزل إلى تقليل تكاليف الاستيراد. وتخطط اندونيسيا على سبيل المثال إلى التوسع في انتاج البن والمنافسة في الأسواق العالمية.

قد أشار وادويو في البداية للعلاقة بين المشروعات والسعادة. فالأشخاص السعداء يعملون بجد أكثر. ثم قدم أمثلة على جهود اندونيسيا الرامية إلى دعم البرامج الزراعية.

باتريك ليهي، رئيس جامعة وايلكس. أشار د. ليهي إلى سبل دعم التعليم العالي إلى إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة وكيف تتوافق أهداف التنمية المستدامة مع ريادة الأعمال. كما أشار إلى أن القضاء على الفقر بحلول عام 2030 يتطلب خلق ملايين الوظائف وهو ما يتطلب إطلاق روح ريادة الأعمال التي تقبع داخل العديد منا. واقترح د. ليهي ثلاث طرق لتحقيق ذلك هي: تخريج المزيد من الطلاب في مجال ريادة الأعمال، ودراسة ما ينجح، وزيادة الدعم المالي. وتكتسب هذه الأشياء الثلاثة بصورة طبيعية من الجامعة. وأشار أيضا إلى العمل في مصر حيث يقومون ببناء نظام تعليمي مصمم لتنمية الاقتصاد. كما ناقش أيضا أن هناك حاجة أكبر في الولايات المتحدة الأمريكية لتخريج المزيد من الخريجين في مجال الأعمال على مدى السنوات القليلة القادمة ليشغلوا الوظائف في المستقبل. وأشار إلى أن وظائف المستقبل تتطلب مهارات جديدة وينبغي أن تكون كل جامعة مستعدة لتدريس موضوعات تتناسب مع الاقتصاد الجديد. وينبغي لمؤسسات التعليم العالي دعم البحث وخاصة في مجال العلوم والهندسة. ويؤدي التعاون بين الجامعات إلى إحداث طفرات كبيرة في إنتاج علاجات ناجعة لمرض السرطان والخرف. وفي إشارة إلى تكلفة البحث التي تصل إلى ملايين الدولارات، دعا د. ليهي إلى تقديم الدعم و إقرار أن التقدم التكنولوجي والطبي يفيد المشروعات الصغيرة.

وسلط د.ليهي الضوء على ثلاث طرق يمكن أن تدعم الجامعات من خلالها خطة أهداف التنمية المستدامة وهي: تخريج عدد أكبر من الطلاب في مجال ريادة الأعمال ودراسة ما ينجح وزيادة الدعم المالي.

«الموهبة والمعرفة والبنية التحتيــة وثقافــة الابتــكار، وتعتبــر الموهبــة أهــم تلك العناصر»

جويـل بلـوم، رئيس معهد نيوجيرسي للتكنولوجيا. تحدث د.بلوم عن أربع مكونات اكتشفها معهد نيوجيرسي للتكنولوجيا في بناء العلاقات بين الجامعات ورواد الأعمال وهي: الموهبة والمعرفة والبنية التحتية وثقافة الابتكار. وتعتبر الموهبة أهم تلك العناصر. وتأتي المعرفة من خلال البحث؛ ومنذ خمس سنوات استثمر معهد نيوجيرسي للتكنولوجيا 5 مليون دولار في الأبحاث التي تدعم البنية التحتية والابتكار. وأشار إلى أهمية البنية التحتية في إجراء البحوث وهذه البنية التحتية تمثل نظام إيكولوجي ومنصة في الوقت ذاته. وأوضح د. بلوم أن على الطلاب أن يدركوا أهمية الابتكار وريادة الأعمال.

وأشار د. بلوم إلى أن معهد نيوجيرسي للتكنولوجيا يرى أن الموهبة والمعرفة والبنية التحتية وثقافة الابتكار تمثل المكونات البسيطة لبناء شراكات ناجحة بين الجامعات ورواد الأعمال.

كارين بيك دودلي، عميدة كلية ليفي لإدارة الأعمال بجامعة سانتا كلارا ورئيسة مجلس إدارة جمعية النهوض بكليات إدارة الأعمال. قدمت العميدة دودلي جامعة سانتا كلارا بوصفها أقدم جامعة في كاليفورنيا. في جامعة سانتا كلارا، أكدت العميدة بيك دودلي أنه من خال مواكبة التغيرات السريعة، يطلب من الطلاب إعادة اكتشاف أنفسهم كل عامين أو ثلاثة أعوام. ويقوم الذكاء الاصطناعي بتغييرالعديد من الصناعات مثل تجارة التجزئة والأعمال المصرفية والرعاية الصحية. ويقوم أصحاب الأعمال بالفعل باستخدام الذكاء الصناعي لاستبدال العمال بالآلات. وأشارت إلى أن العثور على وظيفة في هذا الاقتصاد أمر صعب ولا ينبغي على كليات الأعمال أن تغض الطرف عن هذه الاضطرابات الجذرية. وينبغي أن تكون المدارس بمثابة بوتقة للابتكار وينبغي أن تساهم في خلق المعرفة. وأشارت العميدة بيك دودلي إلى العلاقة بين الابتكار وريادة الأعمال وحثت الكليات على تقديم نماذج تشغيلية وخلق أنظمة إيكولوجية معرفية نشطة. وقالت إن كليات الأعمال ينبغي أن تقوم بخلق قادة من أجل التعامل مع التحديات الاجتماعية. وفي إشارة إلى مجلة فوربس، ذكرت أنه بحلول عام 2020 فإن 50٪ من الوظائف ستتحول إلى ما كنا نطلق عليه " العمل الحر" وهذا هو الاقتصاد الجديد وعما قريب سيصبح غالبية الناس رواد أعمال. وأوضحت إن مستقبل العمل يتطلب المرونة والتعلم المستمر. كذلك لا يمكن إغفال الجانب الانساني للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ونحن في حاجة إلى تطوير مبادئ توجيهية حول السلوك الانساني. وفي النهاية، أكدت على أن الأفراد والمنظمات يجب أن يتحولوا إلى ماكينات تعلم.

تحدثت العميدة بيك دودلي عن الاقتصاد سريع التغير والحاجة للأفراد والجامعات إلى الحفاظ على التعلم والابتكار .

مايـكل باتـري، مديـر هيـك مونتريـال، كليـة مونتريـال للأعمـال بكنـدا. تحدث د. باتـري عن الطبيعـة المتغيرة للأعمـال وتسـارع الابتـكار فـي كليـات الأعمـال. ودعـم تشـجيع المشـروعات الناشـئة فـي القطاعـات الناشـئة مثـل قطـاع الـذكاء الاصطناعـي. ودعـا إلـى إعـادة التفكيـر وإعـادة اكتشـاف أنفسـنا: الطريقة التي نـدرس بـها والطريقـة التـي نتعلـم بـها، وكيـف ننجـح فـي التعامـل مـع الحقائـق الجديـدة. وفـي إشـارة إلـى أنـه بالرغـم مـن قيـام كليـات الأعمـال بالتدريـب علـى إنشـاء مشـروعات، فـإن علـى الجيـل الجديـد أن يفكـر خـارج الصنـدوق ويطـور مسـتويات أعلـى مـن الإبـداع .

تحدث د. باتري عن التغيير والابتكار في كليات الأعمال.

ريكـو بالديجـار، مديـر كليـة فريبـورج لـلإدارة بسويسـرا. يدعـم د. بالديجـار الحاجـة إلـى وجـود المزيـد مـن أعضـاء هيئـة التدريـس الذيـن يمكنهـم دمـج التعليـم مـع التكنولوجيـا. ويريـد مـن الطـلاب أن يكونـوا مسـتعدين لتغييـر العالـم بعـد التخـرج. ويـرى أن العميـل الرئيسـي للجامعـة هـو المجتمـع نفسـه. وأشـار إلـى بقـاء الأسـاتذة والطـلاب فـي كثيـر مـن الأحيـان فـي " منطقـة الراحـة"، لكـن منطقـة الراحـة تعـوق الابتـكار والإبـداع وريـادة الأعمـال. وأشـار إلـى العلاقـة بيـن الأعمـال الناجحـة والاحتياجـات العاطفيـة للنـاس.

دعـا الدكتـور بالديجـار إلـى إحـداث تغييـر ونمـو فـي البرامـج الجامعيـة. كمـا أشـار إلـى أن منطقـة الراحـة تمثـل عائقـا أمـام الإبـداع والنمـو.

روبن أسكوا، رئيس الجامعة الوطنية في رافاييلا، الأرجنتين. من المعروف أن رافايلا، واحدة من المدن التي تنتشر بها ريادة الأعمال في الأرجنتين، وتعرف بدعمها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. واقترح د. أسكوا على الجامعات التفكير في المستقبل، وتقديم دورات أكاديمية يكون لها أثر إيجابي في السنوات القادمة. وذكر استراتيجية تهدف لنقل التكنولوجيا من الجامعة إلى الجمهور. وأشار د. أسكوا إلى أن الصناعات المبتكرة ، والرقمنة، والكفاءة، والطاقة المتجددة تخلق فرصًا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وشرح د. أسكوا كيف أن الجامعة الوطنية في رافايلا، التي بدأت قبل ثلاث سنوات فقط، تقترح تدريس دورات جديدة في مجال التكنولوجيا الخضراء.

تحدث رئيس الجامعة أسكوا عن دور الجامعة في نقل التكنولوجيا إلى الناس، وكيف يمكن لتنظيم دورات جديدة في مجال التكنولوجيا ت الجديدة أن يساعد في هذا الشأن.

جولي جونيواردين، نائب رئيس الجامعة المساعد، جامعة تكساس سيستيم. اختلفت د. جونيواردين في الرأي مع فكرة مفادها أن الجامعات تتعالى عن الواقع ولكنها أقرت بالحاجة إلى تدريس مواد تتصل بالظروف العملية التي نعيشها. وقد حثت على خلق مناخ مواتٍ للنجاح، يدعمه القناعة والمثابرة، للسماح لنا بإنجاز ما قد يبدو مستحيلاً. لقد أصبح الطلاب يحصلون على تعليم أفضل من أي وقت مضى، ولكن سرعة التغيير كبيرة، ويجب علينا التحرك بسرعة والاصغاء والتعاون. وترى د. جونيواردين أن ريادة الأعمال تمثل ممارسة للمسؤولية الاجتماعية، وتدعم إنشاء نموذج أكاديمي جديد، يعتمد على التمكين حيث تصبح ريادة الأعمال حالة ذهنية تنطوي على التحسين والنمو.

لقد أدركت د. جونيواردين التحديات التي تواجه التعليم، لكنها قدمت نظرة إيجابية حول كيفية تكيف الجامعات مع التكنولوجيا الجديدة وخدمة المجتمع.

خالـد شـمس العبـد القـادر، عميـد كليـة التجـارة والاقتصـاد، جامعـة قطـر. تحـدث د.خالـد شـمس العبـد القـادر عـن جهـود الحكومـة بيـن عامـي 1997 و 2008 المتعلقـة بتشـجيع القطـاع الخـاص فـي قطـر. وبعـد دراسـة القطـاع الخـاص، وجـدوا أن النجـاح يتركـز فـي عـدد قليـل مـن القطاعـات الصغيـرة مثـل قطـاع البنـاء والتشـييد. وكان هنـاك عجـز فـي مجـال الابتـكار، واعتقـد النـاس أن أعلـى الرواتـب يمكـن الحصـول عليهـا فـي القطـاع الخـاص. ومـن خـلال هـذه الدراسـة، جـاءت رؤيـة قطـر المتعلقـة ببنـاء ركائـز التنميـة البشـرية. وأشـار د. خالـد شـمس العبـد القـادر إلـى أن روّاد الأعمـال والقطـاع الخـاص الذيـن يعملـون معـاً فـي اقتصـاد متنـوع يمثلـون العوامـل التـي تعـزز النجـاح. ودعـا إلـى تعزيـز الوعـي بأهميـة المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة ، وإنشـاء مراكـز ابتـكار للشـباب. ويمكـن لهـذه المراكـز تقديـم خدمـات استشـارية وورش العمـل والتدريـب والأبحـاث. وأكـد د.خالـد علـى أهميـة تمويـل ريـادة الأعمـال.

أوضـح د.خالـد شـمس العبـد القـادر أن الجهـود السـابقة فـي قطـر أدت إلـى النجـاح فـي عـدد قليـل مـن القطاعـات، لكنهـا أغفلـت قطاعـات أخـرى. وقـد أدت عمليـة الفحـص الذاتـي تلـك إلـى تصحيـح مسـار يـؤدي حاليـا إلـى دعـم التنميـة البشـرية والمشـروعات الابداعيـة الصغيـرة والمتوسـطة.

آبـي دانييـل، مديـر تطويـر الأعمـال فـي بلـدان أمريـكا اللاتينيـة وكنـدا ومنطقـة البحـر الكاريبـي مـن خـلال خدمات القطاع العام بموقع الأمازون الإلكتروني. تحدثت السيدة دانييل عن كيفية دعم الأمازون لملايين المشروعات الصغيرة والمتوسطة حول العالم من خلال ربط العملاء بالمنتجات. وقد خلقت المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بالبيع على موقع أمازون مليون فرصة عمل وتزهو بتحقيق المليارات من خلال مبيعاتها في عام 2017. واستشهدت بالبرامج المخصصة لإنتاج السلع اليدوية وطرحها في السوق العالمية، من خلال 18 مركزًا محليًا لدعم العملاء. وتشترك خدمات أمازون الإلكترونية في الأهداف المستدامة للأمم المتحدة وتقدم مجموعة متنوعة من منتجات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وشعرت السيدة دانيال بالتشجيع نظرا لقدرة أمازون على مساعدة رواد الأعمال. وتحدثت عن تقديم برنامج عبر الإنترنت للطلاب في الأرجنتين يوفر لهم تجربة الخط الأمامي في مجال العمل المختبري والتجارب السحابية. وذكرت أيضا أن موقع أمازون يدعم البحوث ويقدم المنح في مجال التكنولوجيا الحيوية، وتشجيع البحوث العالمية.

تحدثت السيدة دانييل عن التآزر بين رواد الأعمال والعملاء، وهو أمر صار ممكنا بفضل البنية التحتية لموقع أمازون والخاصة بشبكة الإنترنت والتوصيل .

أحمد شلبي، نائب رئيس المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة والعضو المنتدب لتطوير مصر. تحدث د. شلبي عن الحاجة إلى الابتكار المستدام ودعم الحكومات التي تدرك أهمية ريادة الأعمال. وقال إن مصر وضعت استراتيجيات بالتعاون مع القطاع الخاص لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على المسؤولية الاجتماعية؛ ويجب اعتبار الرأسمالية التقليدية مصدر قلق للمجتمع. وأوضح د. شلبي كيف تعمل شركته على تغيير القلوب والعقول من أجل نشر ريادة الأعمال في المجتمع المصري، مع إبراز الفرص، والعمل مع القطاعات العامة والسياسية لاستعراض المواهب. ولقد شهدت مصر نمواً هائلاً في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي تحققت من خلال تثقيف الشباب في مجال ريادة الأعمال. وذكر د. شلبي أن المشروعات لم تعد قادرة على العمل بشكل منعزل. فهناك حاجة لعقد مناقشات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الأهداف المستدامة.

تحدث الدكتور شلبي عن الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص ورواد الأعمال في مصر.

لـورا هيزلـر، مديـر البرمجـة ومديـر التوعيـة، بمؤسسـة خريجـي ويسكونسـن للبحـوث. بالنيابـة عـن زمـلائ ، أود أن أعـرب عـن امتنانـي. نحـن نواجـه العديـد مـن التحديـات ونؤيـد العديـد مـن الأقسـام المختلفـة، بمـا فـي ذلـك مجـالات التعليـم. حيـث نأخـذ الاختراعـات مـن المختبـر إلـى السـوق مباشـرة ونشـارك مـع الجامعـات. وتشـمل هـذه الاختراعـات مجـالات التكنولوجيـا بمـا فـي ذلـك الطاقـة النظيفـة والتكنولوجيـا الطبيـة. علـى وجـه الخصـوص ، نرغـب فـي التعـرف علـى الأثـر الاجتماعـي للربـح والمنظمـات غيـر الربحيـة. علينـا أن نعيـد اختـراع أنفسـنا لكـي نبقـى مؤثريـن. أشـكر المجلـس الدولـي للمشـروعات الصغيـرة علـى التصـدي لهـذه التحديـات.

أندرو فينك ، المدير التنفيذي للعمليات، بدي سي سنترال كيتشن. أشعر بالتواضع لتلقي هذه الجائزة. للدكتور طرابيشي ولكافة العاملين بدي سي سنترال كيتشن، المكان الذي يمتلئ بالأمل وبالفرص، شكراً لكم. 80 بالمائة من الأشخاص الذين أتوا من خريجي دي سي سنترال كيتشن و 60 في المائة يعملون. يتم تقديم الطعام مجانًا في جميع أنحاء المدينة، وتشمل مؤسستنا الاجتماعية توفير وجبات للطلاب في DCدي سي بابليك. نحن فخورون بتقديم تأمين طبي وعلاج أسنان مدفوع بالكامل لموظفينا. الوظائف في دي سي سنترال كيتشن توفر طرق مهنية مختلفة ذات مغزى للمهمشين ولغير القادرين.

روبرتو بارينتي، أستاذ بجامعة ساليرنو بإيطاليا. الشركات الصغيرة والمتوسطة ليست مجردة. إذا كانت ريادة الأعمال هي المحرك الذي يمكن أن يغير العالم، فإن قيادتنا تمتد لتشمل خلق وظائف لائقة واستخدام إبداعنا وابتكاراتنا لتغيير المجتمعات المحلية. يمكن تحقيق العديد من الأهداف من خلال نهج مستدام. نحن بالمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، ملتزمون اليوم وكل يوم، نحن نفكر في الملايين من رواد الأعمال في جميع أنحاء العالم.

SMES

التقارير التنفيذية القُطرية والفردية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

البرازيل

التنمية العالمية من خلال دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

ريكاردو فيجا، وزير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبرازيل

لقد اعتمدت فكرة ارتباط المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالتنمية والانتعاش الاقتصادي للمدن والدول والتكتلات الاقتصادية بحماس وانتشرت تلك الفكرة بوتيرة سريعة.

ويظهر الاهتمام المتنامي بهذا القطاع من خلال الاستشهادات والدراسات والفعاليات التي تقام حول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة MSMEs (بالإنجليزية) أو MPyMEs (بالإسبانية) أو MPMEs (بالبرتغالية). ومؤخرا، جعلت أصبحت المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال ذات أولوية مرتفعة بالنسبة للمؤسسات العالمية الكبرى المعنية بالتنمية العالمية. ومن الواضح الآن بالنسبة للمدراء العموميين والمنظمات شبه الحكومية أن تلك المشروعات الصغيرة تشغل مكانة أساسية في الاقتصاد الجزئي ويمكن أن تؤدي إلى تحفيز الجوانب الاقتصادية للاحترار العالمي على أساس هرمي من أسفل إلى أعلى. ويدعم هذا الفهم أبحاث جادة وعمل دؤوب من قبل جهات تكرس جهودها لتحقيق الربط المؤسسي على مستوى العالم لصالح المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وقد سلط المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة الضوء على دور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة وعلاقتها بالبيئة التي يعيشون فيها.

ومن المفارقات أن ما يعطي قوة للمشروعات الصغيرة ككل هو تماما ما يضعف كل منها على حدة. إن العدد الكبير من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والتي تمثل أكثر من 90٪ من الشركات في العالم، إلى جانب فروعها الضخمة، يعطي هذا القطاع دورا رائدا كأحد دعامات التنمية وأحد عناصر تعزيز العدالة الاجتماعية مع توزيع بعيد المدى للدخل. وفي المقابل، فإن هذا التفتت وغياب الوحدة يبطل القوة المحتملة لهذا القطاع. وبالمقارنة، فإننا قد نعتقد أن نملة واحدة هي شيء لا يذكر ولا ينبغي التفكير فيه لكننا جميعا نحترم بيت النمل. وينبغي على المناصرين لقطاع الأعمال وواضعي السياسيات الخاصة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إن يعملوا على ترسيخ مكانة المشروعات الصغيرة والتحول من النظرية إلى تطوير ممارسات سليمة.

وحيث أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تسهم بشكل أساسي في إجمالي الناتج المحلي في الدول كافة، فإنها مسؤولة عن غالبية فرص العمل التي تتوافر من خلالها. بالرغم

البرازيل

من ذلك، ولأنها تفتقر إلى التنظيم المركزي المتناسق، فإنها لا يمكنها التعبير بصورة فاعلة عن احتياجاتها أمام حكومات البلديات وحكومات الولايات والحكومات الوطنية. ولذلك، فإنها تتلقى دعما أقل من القطاعات التي تعبر عن احتياجاتها وإن كانت تقدم إسهامات أقل.

وفي الوقت الراهن، يعترف بدور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث تأتي في مقدمة أصحاب المصلحة فيما يتعلق بتنفيذ الخطط العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة. وتتناسب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع هذا الدور بصورة متفردة. وحيث أنها من العوامل الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فإنها تمثل أيضا جهات رئيسية مستفيدة من النتائج. إن هذا التكامل في عملية الأهداف التنموية يجعل مشاركتها أكثر أهمية.

يمكن أن تشغل المدن مساحة صغيرة من أراضي الدولة ولكنها توجد حيث تنشأ المشروعات وحيث يعيش الناس. ولذلك، فمن أجل تحقيق التنمية الكاملة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تحتاج السياسات العامة لتطوير بحيث توفر المدن بيئة أعمال مشجعة لريادة الأعمال. وينبغي على المدن أن تُمكن المشروعات الصغيرة من خلال تشريعات محلية بسيطة، وبنية تحتية مناسبة، وتحفيز عملية النفاذ للابتكارات ورؤوس الأموال بدرجة كافية. وينبغي أن تقوم بتدريب قوة عاملة وتوفر العوامل الأخرى التي تسهم في نجاح المشروع والتي يكون من الصعب على اصحاب المشروعات الصغيرة النفاذ إليها.

وقد تبنت البرازيل هذا النوع من التقارب لبعض الوقت وأوردته في دستورها. وتستند سياستنا الوطنية المتعلقة بتطوير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة على المعاملة التفضيلية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ومن خلال تغطية الإجراءات التنظيمية ومشاريع دعم محددة، تقوم السياسة على أساس القضاء على البيروقراطية وتبسيط الإجراءات، والتدريب على ريادة الأعمال، والحصول على التمويل والقروض، وتعزيز التكنولوجيا والابتكار، وتسهيل النفاذ إلى الأسواق، بما في ذلك إدراج المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية. وتناقش كل هذه الموضوعات في المنتدى الوطني للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة.

وتفترض سياسات البرازيل بصورة مسبقة وجود توافق مكثف بين مختلف الجهات الفاعلة العامة منها والخاصة. ويتمثل دور الحكومة الاتحادية في تطوير التآزر اللازم لبناء بيئة أعمال تساعد على تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يؤدي إلى تعزيز الإجراءات والموارد.

ولا تعترف البرازيل بالأهمية الحالية لريادة الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة فحسب، بل إنها تتطلع أيضا إلى المستقبل. وفي ظل تشجيع الحكومات لريادة الأعمال، ينبغي أن ترحب بالتغييرات العميقة التي حدثت في سوق العمل. وينبغي استبدال العلاقات التقليدية بين الموظفين وأرباب العمل بشركات ناشئة مبتكرة وشركات تكنولوجية. ويعزف الشباب بشكل متزايد عن العمل في الوظائف الرسمية والتقليدية. وعندما نستثمر في سياسات لدعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فإننا نتحاور مباشرة مع الشباب ونساعدهم على النجاح من خلال تحويل أحلامهم إلى أفكار عالمية متكاملة وقابلة للتطبيق.

وهناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به بشأن القضايا المهمة مثل تيسير وتقليل تكاليف التمويل، والتدريب التقني والإداري، وترشيد العبء الضريبي. ويجب إنشاء المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بصورة تساعد على الاندماج في الأسواق الخارجية، مع التركيز على سلاسل القيمة العالمية. ويجب الحد من عبء البيروقراطية، خاصة بالنسبة لتصدير منتجات وخدمات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما ينبغي تعزيز الاهتمام بالنفاذ إلى التكنولوجيا والابتكار، من بين جوانب رئيسية أخرى، من أجل تحقيق التشغيل الكامل للمشروعات الصغيرة ونموها.

وأخيرًا، ومن أجل تغيير النظام الإيكولوجي لريادة الأعمال وتحسين ظروف التنمية الخاصة بالمشروعات الصغيرة، ينبغي أن تركز الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مجالين رئيسيين هما: التعليم وتبسيط الإجراءات.

إن التعليم بطبيعته يؤدي إلى التحرر. وبفضل توفير تعليم ذي جودة، بما في ذلك تدريس فكر ريادة الأعمال المتكيف مع الحاضر والذي يتطلع إلى المستقبل، فسيصل صغار رواد الأعمال إلى حلول تمكنهم من زيادة الإنتاجية وتطوير مشروعاتهم وتمويلها. ومن خلال السعي إلى التواصل مع المفاهيم المبتكرة فسيدخلون الأسواق في كل أنحاء العالم، بحيث تسبق الشركات التي تولد كشركات عالمية.

ومن السهل فهم أهمية تبسيط الإجراءات. وعندما يكون من السهل والبديهي بالنسبة لرجل أعمال أن يفتح شركة أو فرعا لشركته، أو يوظف موظفا، أو يدفع ضرائبه، أو أن يرتبط بجامعة في مشروع بحثي، أو يجري مجموعة متنوعة من المهام العادية الأخرى دون فرض الحكومات قيودا بيروقراطية شديدة، فإن مبادرات الأعمال ستصبح أكثر وفرة وحزما ونجاحا وربحا، مما يزيد من كفاءة الاقتصادات.

ويوجد لدى العديد من البلدان وجهة نظر تكاملية عن المنظمات الدولية مثل المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة. ومن السهل استنتاج أن الحركة المتنامية لتنمية ريادة الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تمثل الطريقة الصحيحة لدعم تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، مما يوفر الظروف الملائمة لجميع الشعوب للعيش في سعة وكرامة.

كنـــدا

دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

وزير المشروعات الصغيرة والابتكار في مجال السياحة والعلوم والتنمية الاقتصادية بحكومة كندا

تمثل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الكندي حيث يعمل بها90٪ من القوة العاملة بالقطاع الخاص (10,7 مليون عامل) وتنتج حوالي 40٪ من إجمالي الناتج المحلي . وتلتزم الحكومة بقيادة جوستين ترودو، رئيس وزراء كندا، وباردیش شاجر، رئيس الحكومة في مجلس العموم ووزير المشروعات الصغيرة والسياحة، بدعم نجاح ونمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في كندا.

ولقد خفضت حكومة كندا معدل الضريبة المفروضة على الشركات الصغيرة من 11 ٪ في عام 2015 إلى 9 ٪ بحلول عام 2019 – وهو أدنى معدل في مجموعة الدول السبع، ورابع أدنى معدل بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وسيترك ذلك المزيد من المال لأصحاب الأعمال الصغيرة – ما يصل إلى 7500 دولار في السنة – لإعادة الاستثمار في أعمالهم.

ومن أجل تعزيز ودعم رائدات الأعمال على نحو أفضل في بدء مشروعاتهن وتنميتها، أعلنت حكومة كندا عن أول استراتيجية لرائدات الأعمال– وهو نهج وطني متناسق يستثمر ما يقرب من 2 مليار دولار على مدى خمس سنوات للمساعدة في تحسين حصول رائدات الأعمال على التمويل المطلوب، والموهبة، والوصول إلى الشبكات، والخبرات الفنية. وسوف يركز النهج على الدعم من خلال أربع ركائز أساسية: (1) مساعدة مشروعات النساء على النمو؛ (2) زيادة حصول المرأة على رأس المال؛ (3) تحسين النفاذ إلى برامج الابتكار في الأعمال التجارية على المستوى الاتحادي؛ و (4) تعزيز المعرفة والبيانات وأفضل الممارسات لرائدات الأعمال.

وفي إطار استراتيجية ريادة الأعمال الخاصة بالمرأة، أعلنت الحكومة عن هدف جديد وجريء للبنك الكندي لتنمية الأعمال حيث يقوم بتقديم قروض بقيمة 1,4مليار دولار للأعمال التجارية المملوكة للمرأة ؛ وزادت القيم المودعة في صندوق المرأة في التكنولوجيا من 70 مليون دولار إلى 200 مليون دولار، مما جعله أكبر صندوق لمشروعات المرأة في العالم. إن البنك الكندي لتنمية الأعمال هو مؤسسة فيدرالية مملوكة للدولة ويدار باستقلالية تامة ، وهي المؤسسة المالية الوحيدة في كندا المخصصة حصرياً لرواد الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

كندا

إن كندا دولة تجارية. وفي ظل خطتنا الطموحة للتنوع التجاري، تضع كندا نفسها في وضع يمكنها من تحقيق النجاح اليوم ولعدة عقود قادمة. ولمساعدة الشركات الصغيرة على التوسع في أسواق جديدة، تفاوضت حكومة كندا ووقعت اتفاقيتين رئيسيتين للتجارة الحرة: الاتفاقية الشاملة والتدريجية للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP)مع عشرة بلدان أخرى والاتفاق الاقتصادي والتجاري الشامل(CETA) مع الاتحاد الأوروبي. ويتمتع الكنديون الآن بإمكانية النفاذ التفضيلي للأسواق، من خلال 12 اتفاقية تجارية، لأسواق 44 دولة يوجد بها ما يقرب من 1,2 مليار مستهلك مما يمثل ذلك أكثر من نصف إنتاج العالم من السلع والخدمات. ولمساعدة رواد الأعمال على الاستفادة من هذه الاتفاقيات التجارية الجديدة، تواصل الحكومة إدخال تحسينات على هيئة المفوض التجاري الكندي لتبسيط تجربة العملاء وتحديث الأدوات وتقديم خدمات مبتكرة للأعمال. ومن خلال هيئة المفوض التجاري، توفر هيئة الصادرات الكندية مساعدة مالية مباشرة للمشروعات الكندية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى تطوير فرص تصديرية وأسواق جديدة للتصدير، وخاصة الأسواق الناشئة ذات النمو المرتفع. وبالإضافة إلى ذلك، توجد مؤسسة تنمية الصادرات الكندية، وهي وكالة ائتمان للصادرات الكندية، وهي تقوم أيضا بدعم المشروعات الكندية الصغيرة لتتمكن من الاستجابة لفرص الأعمال التجارية الدولية. وتقدم مؤسسة تنمية الصادرات الكندية خدمات التأمين، والخدمات المالية، ومنتجات الكفالة والضمان، وحلول للمشروعات الصغيرة، وذلك للمصدرين والمستثمرين الكنديين وللمستوردين الدوليين.

وتواصل كندا البحث عن طرق جديدة لتحسين تقديم الخدمات للأعمال، وتخفيض العبء الإداري، بحيث يمكن لأصحاب الأعمال قضاء المزيد من الوقت في تشغيل أعمالهم التجارية وتنميتها. وفي إطار هذا الجهد، تعمل الحكومة على تبسيط برامج الابتكار في جناح واحد يسهل الوصول إليه، وهو التزام سيوفر للشركات الكندية إمكانية الوصول المباشر إلى الدعم المخصص لمساعدتها على النجاح والنمو.

ولقد أطلقت الحكومة الكندية بوابة إلكترونية لنظام الشباك الواحد على شبكة الإنترنت، وهو موقع ابتكارات كندا، لأصحاب الأعمال الذين يبحثون عن الخدمات الحكومية. وقد استخدم ما يقرب من 150,000 شخص هذه الأداة الجديدة منذ إطلاقها في كانون الثاني/ يناير 2018. ومن خلال ملء المستخدمين لاستبيان سريع وتفاعلي، تقدم البوابة قائمة مصممة حسب الحاجة من المنح المُوصى بها، ومشورة الخبراء، والاتصالات، والعديد من الأمور التي تلائم احتياجات الكنديين. إن العملية سريعة وسهلة وذات طابع شخصي. وتهدف البوابة إلى توفير الموارد عبر الإنترنت لمساعدة الشركات الكندية على النمو والازدهار، بما في ذلك توفير مجموعة واسعة من المعلومات حول الخدمات والبرامج واللوائح وخيارات التمويل من مستويات حكومية متعددة. ومن شأن موقع ابتكارات كندا أن يوفر الوقت للأعمال التجارية الكندية الصغيرة في الوصول إلى الدعم الحكومي، كما سيوفر إحالات سلسة بين البرامج مع تغير احتياجاتها. وستبذل الحكومة أيضا جهودًا لتغيير الطريقة التي تخدم بها المشروعات الصغيرة من خلال منصة جديدة للشراء الإلكتروني لمساعدة رواد الأعمال على تحسين فرص الوصول للعمل مع الحكومة.

ولقد أكدت موازنة 2018 على تحسين تقديم الخدمات من خلال التحول الرقمي بوصفه أحد وسائل الحد من العبء الذي تتحمله الشركات في جميع أنحاء كندا، بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتعمل الحكومة، على سبيل المثال، على تبسيط وتوحيد استثمارات الابتكار من خلال أربع منصات رئيسية: برنامج مساعدة الأبحاث الصناعية؛ الصندوق الاستراتيجي للابتكارات؛ هيئة المفوض التجاري الكندي ؛ ووكالات التنمية الإقليمية.

كما أطلقت حكومة كندا أيضا جهاز النمو المتسارع لتحقيق هدف الحكومة المتعلق برفع مستوى 1000 مشروع صغير ومتوسط. ويعتبر جهاز النمو المتسارع نموذجًا جديدًا يركز على العميل في تقديم الخدمات، ويساعد رواد الأعمال في الشركات ذات النمو المرتفع على توجيه الدعم الحكومي المتاح لهم.

توفر حكومة كندا التمويل للمؤسسة الكندية لرواد الأعمال المحتملين في المستقبل (Futurpreneur Canada)، وهي منظمة وطنية لا تهدف للربح وتدعم رواد الأعمال الشباب من خلال توفير التوجيه، وموارد التعلم، وتمويل الشركات الناشئة لمساعدتهم على طرح أفكارهم التجارية في السوق. ومنذ عام 1996، ساعدت المؤسسة الكندية لرواد الأعمال ما يقرب من 10000 من الشباب من الجنسين على إطلاق 8159 شركة جديدة، مما خلق ما يقدر بنحو 39 ألف فرصة عمل وإيرادات ضريبية تقدر بنحو 244 مليون دولار. وتمثل النساء حوالي 40 ٪ من رواد الأعمال الشباب الذين تدعمهم المؤسسة الكندية لرواد الأعمال.

الصين

تعزيز التنمية من خلال تحسين الجودة وتحقيق المكاسب المتبادلة من خلال التعاون

السيد فو وينبياو المدير العام لمركز بحوث التنمية بإدارة تنظيم الأسواق بالصين.

أود أن أتقاسم معكم سياسات الصين المتعلقة بالجودة وتطوير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الصين. إن موضوع عرضي التقديمي اليوم هو "**تعزيز التنمية من خلال تحسين الجودة وتحقيق المكاسب المتبادلة من خلال التعاون**".

تقدر الصين تقديرا بالغا خطة 2030 للتنمية المستدامة. وفي آذار/ مارس 2016 ، قامت حكومة الصين بنشر المبادئ التوجيهية للخطة الخمسية الثالثة عشر والتي تجمع بين خطة 2030 و خطة التنمية متوسطة المدى إلى طويلة المدى الخاصة بالصين. وفي أيلول/ سبتمبر 2016، نشرت الحكومة خطة الصين الوطنية لتنفيذ خطة 2030 للتنمية المستدامة والتي حددت كيف ستقوم الصين بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في السنوات القادمة.

وفي آب/ أغسطس 2017، أصدرت الصين أول تقرير مرحلي عالمي حول تنفيذ خطة 2030 للتنمية المستدامة والذي حصل على إشادة كبيرة من الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو جوتيراس، حيث توضح الإنجازات الجهود الكبيرة والالتزام القوي الذي قامت به حكومة الصين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الصين وعلى مستوى العالم. لقد كانت الصين رائدة بحق في مجال تعزيز التعاون بين دول الجنوب لتحقيق التنمية.

وفي المؤتمر الوطني التاسع عشر للحكومة الشعبية المركزية والذي عقد في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، تعهد الرئيس الصيني زي جينبينج، بأنه "بحلول عام 2020، فإن كافة سكان المناطق الريفية الذين يعيشون تحت خط الفقر سيتم انتشالهم من دائرة الفقر؛ وبحلول عام 2035؛ سيتحقق تقدم ملموس في اتجاه تحقيق الرخاء للجميع"؛ وأن الصين "ستسهم في خلق عالم منفتح وشامل ونظيف وجميل ويتمتع بالسلام الدائم والأمن العام والرخاء المشترك". وتضمنت تلك التعهدات حكمة الصين وحلول تتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وبعد 40 عاما من إطلاق الإصلاحات وسياسة الانفتاح، أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد يمتلك أكبر حجم تجارة في العالم فهي تسهم بأكثر من 30٪ من نمو الاقتصاد العالمي. وفي خلال السنوات الخمس الأخيرة، نجحت الصين في انتشال أكثر من 68 مليون شخص من دائرة الفقر كما انخفض

الصين

معدل الفقر بين السكان من 10,2٪ إلى أقل من 4٪. ولم يكن بالإمكان تحقيق مثل هذه الإنجازات لولا الإسهامات الكبيرة التي قدمتها العديد من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وفي الوقت الحالي، تمثل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حوالي 99,7٪ من المشروعات في الصين. وهي توفر 80٪ من الوظائف في المناطق الحضرية؛ و90٪ من الوظائف المتوافرة حديثا. وتوفر تلك المشروعات منتجات نهائية وخدمات تساوي 60٪ من إجمالي الناتج المحلي؛ وتمتلك 65٪ من براءات الاختراع الخاصة بالابتكارات؛ وتقوم بتقديم 75٪ من الابتكارات التكنولوجية في المشروعات؛ مع تطوير أكثر من 80٪ من المنتجات الجديدة. وبلا شك أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة قدمت مساهمات كبيرة في نمو الاقتصاد وخلق فرص العمل والابتكار.

وفي العام الماضي، وفي خطاب تهنئة أرسله فخامة الرئيس زي جينبيج إلى مؤتمر الجودة الصينية قال :"تعكس الجودة العمل الجاد الذي يقوم به الشعب، كما تعكس ابتكاراتهم وحكمتهم. وهي توضح شغف الشعب بالوصول إلى حياة أفضل."

إن تعزيز التنمية الصحية والمستدامة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي استراتيجية طويلة المدى للحكومة الصينية. وتدعم الصين نمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال سياسات مواتية لتعزيز الجودة.

وفيما يتعلق بالجودة، قامت الصين بتنفيذ استراتيجية تسمى "تمكين الدولة من خلال تحسين الجودة". ونشرت الحكومة الصينية المبادئ التوجيهية الخاصة بحملة تحسين الجودة ونظمت سلسلة من الأنشطة الداعمة. وإن شهر الجودة، على سبيل المثال، الذي يقام في شهر أيلول/ سبتمبر كل عام، يعود إلى تاريخ أربعين عاما في الصين وهو يتضمن العديد من الأنشطة التي وضعت خصيصا للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. فهناك نشاط، على سبيل المثال، يسمى دائرة مراقبة الجودة وهو يهدف إلى تعزيز مناهج إدارة الجودة المتقدمة ووضع نماذج للجودة.

وهناك حملة قومية أخرى تسمى "الخدمة المباشرة والقضاء على عيوب الجودة" توفر خدمات تكنولوجية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما أطلقنا "يوم العلامة التجارية الصينية" لحماية العلامات التجارية الصينية العريقة. كما نقوم أيضا بتحسين نظام التعليم والتدريب المرتبط بالجودة وندعو إلى وضع نظم حديثة للتدريب الحرفي وإيلاء المزيد من الاهتمام للتدريب المهني والتعليم الجيد.

وتقوم الصين ببذل جهود كبيرة لبناء بنية تحتية وطنية للجودة والتي تتضمن القياس والمعايير والتصديق والاعتماد والتفتيش والاختبار لمساعدة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على تحسين إمكاناتها وقدراتها التنافسية.

وفيما يتعلق بالقياس، فإننا نقوم بتطبيق خطط لتحسين قدرات قياس المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تطبيق القياس على كامل دورة حياة المنتجات الصناعية بما في ذلك التصميم والبحث والاختبار والانتاج والتطبيق وتحسين جودة المنتج والاسهام في تطوير الابتكار.

وفيما يتعلق بالمعايير، فإننا ندفع الإصلاحات للأمام من خلال تعزيز معايير المجموعات وتحرير معايير الشركات. وقمنا بالإفصاح عن 22 ألف معيار وطني بصورة مجانية. ونقوم ببذل جهود كبيرة لتطويرصناعة خدمات التوحيد القياسي وتعزيز مقدمي خدمات التوحيد القياسي. ونقوم بإشراك المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عملية وضع معايير عالية المستوى بحيث يمكن للشركات أن تأخذ بزمام المبادرة. كما نلاحظ أيضا ونسلط الضوء على الأثر غير المباشر للتوحيد القياسي على تخفيف حدة الفقر في المناطق الجنوبية الغربية بالصين مثل منطقة قويتشو ومنغوليا الداخلية.

وفيما يتعلق بالتصديق والاعتماد، فمن أجل تحسين قدرات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على إدارة الجودة قمنا بإطلاق إجراءات لتحديث نظام إدارة الجودة لمساعدة تلك المشروعات على استخدام نظام الأيزو 9001. ونحاول اعتماد المنتجات العضوية و الحد من الفقر في نفس الوقت من خلال الاستعانة بخبراء لتعليم الناس في المناطق شديدة الفقر كيفية زراعة منتجات عضوية مع

زيادة القيمة المضافة لها بما يحسن من مستوى دخل المزارع. ومن ضمن 84 منطقة عرض لزراعة المنتجات العضوية ، وجد أن 32 منها هى مقاطعات شديدة الفقر وقد شهدت بالفعل بعض التقدم.

وفيما يتعلق بالاختبار والتفتيش والاعتماد، نقوم حاليا بإنشاء 14 منطقة عرض تمثل منصة خدمات عامة للاختبار والتفتيش والاعتماد وتجمع حوالي 2000 جهاز اختبار وتفتيش واعتماد. ولا تقوم مثل تلك الجهود فحسب بتزويد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بخدمات جودة ملائمة وفعالة لكنها تخدم أيضا جهات الاختبار والتفتيش والاعتماد والتي تمثل غالبيتها مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة أيضا. ونقوم بدمج جهات اختبار عامة في المناطق التجريبية مثل منطقة جينجشان في مقاطعة هوباي ومنطقة دونجشان في مقاطعة فوجيان ومدينة وهاي في منغوليا الداخلية بما ييسر على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحصول على الخدمات.

وفي مجال المنافسة العادلة، قامت الصين بتعزيز إصلاحات نظام تسجيل المشروعات لخلق بيئة تنافسية عادلة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وفي عام 2017، تم تسجيل 6,1 مليون شركة بزيادة سنوية مقدارها 9,9٪. وقامت الحكومة الصينية مؤخرا بصورة رسمية بالمطالبة بإجراء المزيد من التبسيط لإجراءات تسجيل الشركات ومن المتوقع أن يقل زمن التسجيل إلى أقل من 8,5 يوم عمل.

علاوة على ذلك، تقوم الحكومة أيضا ببذل جهود للحفاظ على نظام أسواق منصف وعادل مع خلق بيئة ملائمة للشركات. وفي عام 2017، تعاملت الصين مع 56 ألف قضية احتكار ومنافسة غير عادلة بقيمة 580 مليون دولار؛ و3100 قضية قرصنة مع مصادرة منتجات مقرصنة بقيمة 6,05 مليون دولار؛ و19,200 لوط من البضائع المهربة تتضمن 41 مليون صنف بقيمة 28 مليون دولار.

وهناك جولة جديدة من عملية إعادة الهيكلة الحكومية في الصين والتي أدت إلى استحداث إدارة الدولة للوائح السوق(SAMR) وهي الجهة التي أعمل بها. ومن المتوقع أن تصبح الإدارة حجر الزاوية في المنافسة العادلة وداعم قوي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، فإن فكرة "حزام واحد وطريق واحد(OBOR)" التي اقترحتها الصين قد دعمتها أكثر من مائة دولة ومنطقة ومنظمة دولية وأدرجت في القرارات المهمة للجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. ولأن العالم أصبح قريبا من بعضه البعض أكثر من قبل من خلال الابتكارات الصينية الأربعة الجديدة (إذا سمحتم لي) – القطارات عالية السرعة، والسداد من خلال رمز الاستجابة السريع، ومشاركة الدراجات، والتسوق عبر الإنترنت، فإن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الصين والعالم تقدم مساهمات كبيرة لتبادل منتجات جديدة وأفكار جديدة وثقافة جديدة وأساليب تكنولوجية جديدة.

وتوجد مدينة بالصين تسمى يوو في مقاطعة زيهيجانج. وتشتهر المدينة بتداول السلع المستخدمة يوميا. وفي عام 2017، بلغت قيمة عمليات التجارة الإلكترونية في المدينة 34,7 مليار دولار أمريكي بزيادة سنوية قدرها 25,3٪ وأصبحت المدينة الأولى على مستوى الصين من بين "مقاطعات التجارة الإلكترونية المائة في الصين". ومن الجدير بالذكر، أن 11,7 مليار دولار أمريكي تأتي من خلال المعاملات التي تتم عبر الحدود بزيادة قدرها 15,03٪. ولم تصبح مدينة يوو فحسب جسرا للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الصين يوصلها بالسوق العالمية لكنها أصبحت منطقة الهبوط الساحلية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الأجنبية لدخول السوق الصينية.

وقمنا بإصدار خطة عمل الاتصال القياسي لمبادرة "حزام واحد وطريق واحد"، والرؤى وإجراءات التعاون في مجال علم القياس لهذه المبادرة ، والرؤى والإجراءات الخاصة بخدمات التصديق والاعتماد المتعلقة بالمبادرة لوضع أساس تكنولوجي قوي للاتصال والتعاون في مجال البنية التحتية للجودة الوطنية.

يلعب نمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهنا أود أن استعرض معكم أفكاري في المجالات التالية.

– وضع الحكومة للسياسات المتعلقة بالجودة. ينبغي على الحكومة التفكير في دور السياسات المتعلقة بالجودة في دعم نمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ودراسة وتقديم سياسات ملائمة لنمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وخاصة السياسات المتعلقة بإدارة الجودة والتدريب الفني.

– المعايير. ينبغي تشجيع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التوافق مع المعايير الدولية لمسايرة أفضل المعايير والمشاركة في عملية وضع المعايير الدولية أثناء القيام بالمزيد من التقسيم للسلسلة الصناعية للسعي للحصول على فرص للنمو. وقد اقترح أن تقوم الحكومة بتطبيق سياسات مواتية لهيئات خدمات التوحيد القياسي بحيث يمكنها تقديم خدمات أفضل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

– الهيئات التكنولوجية. ينبغي تشجيع هيئات القياس والاختبار والتفتيش والتصديق والهيئات التكنولوجية الأخرى على تقديم دعم فني من أجل تحديث المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ومن المقترح أن تقوم الحكومة ببناء منصة للتكنولوجيا العامة وخدمات الاختبار بما يوفر الخدمات الفنية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع إعفائها من الرسوم.

– بيئة متكافئة من المنافسة العادلة. يجب على الحكومة أن تدعم المشروعات الناشئة المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وأن تحارب المنافسة غير المشروعة والاحتكار، حتى تتمكن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من البقاء والنمو؛ وحماية براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية الأخرى لتلك المشروعات حتى تتمكن الشركات من التنافس بطريقة عادلة.

– المشاركة في التعاون الدولي. في إطار عمل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(UNIDO) والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي(ISO) واللجنة الكهروتقنية الدولية (IEC) والاتحاد الدولي للاتصالات(ITU)، ينبغي أن تكون هناك آلية فعالة لتقاسم المعلومات وآلية للاعتراف المتبادل ودعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حتى يتمكنوا من اكتساب فرص الوصول إلى السوق العالمية. ويمكن تقاسم السياسات حول الجودة من خلال تبادل المعلومات بطرق حكومية وغير حكومية. و نرحب بالدول المشاركة في مبادرة "حزام واحد وطريق واحد" لبناء تعاون أوثق مع الصين من أجل تعزيز الاعتراف المتبادل في مجال علم القياس والمعايير والاعتماد. إن هدفنا هو أن يكون لدينا مقياس واحد معترف به في المنطقة والعالم بأسره من خلال شهادة موحدة، بحيث يمكن للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أن تتطور بطريقة منسقة.

– وسينظم المؤتمر الثالث لجودة الصين في جوانجدونج بالصين في أيلول/ سبتمبر 2019. ونحن نتطلع إلى استقبال خبراء في مجال البحث وإدارة الأعمال ذات الصلة بالجودة من كافة أنحاء العالم، ومواصلة مناقشة كيف يمكن للجودة أن تعزز التنمية وكيف يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة أفضل من خلال مساهمات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

في الجودة تكمن آفاق المستقبل.

– السيدات والسادة، إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو الهدف المشترك للعالم. وآمل مخلصا أن توفر هذه الندوة فرصة للبلدان للبحث عن أرضية مشتركة والمشاركة في ثمار الابتكار. إنني على قناعة بأن هناك مستقبل أكثر إشراقاً في انتظار المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وسيعتمد هذا المستقبل على تبني سياسات حكيمة بشأن الجودة.

– شكرا جزيلا لكم على طيب المتابعة.

جمهورية مصر العربية

هنـاك حاجة للقيـام بالكثير مـن العمل لكـن الطريق واضـح وإيجابي

أحمد عثمان، نائب الرئيس الأول للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة ورئيس المجلس الشرق أوسطي للمشروعات الصغيرة

في ظل وجود نسبة غالبة من الشباب بين السكان وفي ظل وجود منظمات عدة وهيئات حكومية في المنطقة توفر الدعم المالي والاستراتيجي، فإن التركيز على ريادة الأعمال قد أصبح عاملا مهما في النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي ومشاركة الشباب وتوفير فرص عمل في العالم العربي بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة.

إن تأثير ريادة الأعمال قوي بين الشباب المصري الذي يتغلب على التحديات المالية والثقافية والقانونية للحفاظ على نماذج أعمال محلية مستدامة يمكن أن تحسن الاقتصاد وتساعد على خفض معدلات البطالة.

وقد لاحظنا تغييرا ملحوظا في رؤية الحكومة لريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة . فقد أنشأت وزارة التجارة والصناعة مؤخرا هيئة تنمية المشروعات المتناهية الصغير والصغيرة والمتوسطة وهي تقوم حاليا بوضع استراتيجية خمسية وطنية لتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،وخاصة في مجال الصناعة، وتوجيه وتدريب الشباب على كيفية بدء مشروع والبحث عن تمويل والعمل بصورة مستدامة. وعلى المستوى الاجتماعي، رأينا فعاليات إيجابية في مصر تدعم النظام الإيكولوجي لريادة الأعمال مثل مبادرة «إنهض» و»مؤتمرات ريادة الأعمال المصرية.

وتشير المؤشرات لعامي 2016 و2017 إلى أن ريادة الأعمال في وضع ايجابي في الاقتصاد. وقد أطلقت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي صندوق رأسمال مخاطر مدعوم من الحكومة بقيمة 50 مليون دولار، إضافة إلى تنفيذ اصلاحات تنظيمية، وتجريب مقررات دراسية جديدة، وإنشاء العديد من المنظمات التي تدعم التعليم وفقا لمرصد ريادة الأعمال العالمي (GEM) والتقرير الوطني لمصر لعام 2017/2016.

إن النظرة الاجتماعية تجاه ريادة الأعمال ملائمة للغاية لأن هناك 83,4 ٪ من المصريين يرون أن ريادة الأعمال خيار مهني جيد. وفيما يتعلق بتوزيع الأعمار، فإن هناك زيادة ملحوظة في نسبة الشباب الذين قرروا بدأ مشروعاتهم، وخاصة الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24، مما يمثل 16,2٪ من رواد الأعمال المصريين. ويمكن أن تعزى هذه الزيادة في ريادة الأعمال بين الشباب لزيادة الوعي والاهتمام بوجود مسار مهني

مستقل، أو ربما السير في طريق بديل نظرا لارتفاع نسبة البطالة بين الشباب.

إن إجمالي معدل نشاط ريادة الأعمال في المراحل الأولى(ETA)، وهو المقياس الأول المستخدم في مرصد ريادة الاعمال العالمي، بلغ 14,3 ٪ في مصر، وهو أعلى من المتوسط العالمي وقدره 12,3٪. وتمتلك رائدات الأعمال على مستوى العالم إمكانات تجعلهن قادرات على دفع النمو الاقتصادي، وتمتلك النساء العديد من أكثر الشركات شهرة وأكثر العلامات التجارية انتشارا. وبالرغم من ذلك، فإنه بالنسبة لتوزيع الجنسين في مصر، توجد امرأة واحدة بين كل أربعة رواد أعمال واثنتان بين كل عشرة من اصحاب المشروعات الراسخة بحسب مرصد ريادة الأعمال العالمي.

وتنخفض احتمالية استمرار مشروعات المرأة بالمقارنة بمشروعات الرجال كما ينخفض معدل مشاركة النساء بنسبة كبيرة عن المتوسط العالمي. ونحتاج إلى فهم كافة التحديات التي تواجهها النساء والعمل على دعم النساء اللائي أقمن مشروعات وذلك للمساعدة على استدامتها ونموها لتحفيز المزيد من النساء على إقامة مشروعات خاصة والحصول على دعم مجتمعاتهن. وتتمثل التحديات الرئيسية التي يواجهها الشباب من رواد الأعمال عند بدء مشروعاتهم في أنهم يغرمون بفكرة مشروعهم دون القيام بأبحاث سوقية كافية، وعدم اتخاذ قرارات فعالة تقوم على البراهين والأدلة لمعرفة ما إذا كان هناك عملاء يودون استخدام خدماتهم أو يريدون شراء منتجاتهم.

كما يحتاج رواد الأعمال من الشباب إلى الحصول على تمويل ومعلومات ومواهب وتعليم ووسائل سوقية يتمكنون بها من بيع خدماتهم أو منتجاتهم ثم تعلم طريقة المنافسة في السوق المحلية والدولية. وفيما يتعلق بالإصلاحات التنظيمية، اتمنى أن يقدم القانون الجديد الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة للشركات الناشئة إعفاءات وحوافز ضريبية. وقد تحدث الرئيس عبد الفتاح السيسي عن ريادة الأعمال في العديد من الفعاليات وهو ما يمثل تغييرا كبيرا في طريقة تفكير الحكومة وهو ما يثبت إيمانها بدور الشباب في قيادة الاقتصاد.

ويعتبر المجلس الشرق أوسطي للمشروعات الصغيرة وريادة الأعمال شريكا للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة وهو يغطي مصر والأردن والسعودية والمغرب. وهو مرتبط بشبكة شركاء وأعضاء المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة في 70 دولة حول العالم. ويتضمن اعضاء المجلس ممثلي هيئات حكومية وجامعات وجمعيات أعمال وبنوك وشركات رأس المال المخاطر وجهات مانحة وشركات استشارية ومؤسسات كبرى وشركات ريادة أعمال ومقدمي خدمات تطوير الأعمال ومنظمات أهلية معنية بالتنمية.

إننا نقدم منصة لتمكين طلاب الجامعات والباحثين من بناء شركات ناجحة من خلال أفكارهم. ونحن نركز على ريادة الأعمال كتخصص عملي ونوفر للمشاركين معنا شبكة واسعة من رواد الأعمال والمتخصصين ذوي الخبرة. وهناك اتجاه ايجابي متعلق بريادة الأعمال في مصر وتتزايد الرغبة في القيام بإنشاء المشروعات ويتزايد عدد الأفراد الذين يعبرون عن مبادرات بدء مشروعاتهم الخاصة. وينبغي علينا أن نستفيد من ذلك.

ويتعين أن يتعاون واضعو السياسات والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية البحثية وحاضنات الأعمال لتحسين الحواجز التنظيمية التي تعوق بدء المشروعات الناشئة ونموها. ومن الأفضل، أن يقوموا بإنشاء حاضنات أعمال جديدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في صعيد مصر وفي المناطق الفقيرة. ويمكن دعم ثقافة ريادة الأعمال من خلال تشجيع نماذج ريادة الأعمال في المدارس والجامعات.

وينبغي أن يشارك القطاع الخاص مع المشروعات المحلية الصغيرة في سلاسل التوريد الخاصة بها، وذلك من خلال ميزانية المسؤولية الاجتماعية لتلك الشركات، والمساعدة على تدريب رواد الأعمال والاستثمار في المشروعات الناشئة. وقد واجه الاقتصاد المصري العديد من التحديات هذا العام سواء من حيث تأثير تخفيض قيمة العملة المحلية أو خفض الدعم المقدم للطاقة لكن الاقتصاد ظل فعالا وتمكن من البقاء.

إننا في حاجة إلى الاعتماد بصورة أكبر على الصناعة والإنتاج حتى نحقق الاكتفاء الذاتي ونقلل الواردات. علاوة على ذلك، فنحن نؤمن بأن الصناعات الثلاث التي ستزدهر خلال مدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات القادمة تتضمن صناعة الإنشاءات والعقارات ، حيث أن الحكومة تقوم ببناء مدن جديدة وخاصة مشروع العاصمة الجديدة الواعد.

أما الصناعة الثالثة البارزة فهي صناعة التكنولوجيا حيث تتمتع بمصر بميزة تتعلق بأن غالبية السكان من الشباب. وهناك الكثير الذي ينبغي القيام به في نطاق المحتوى العربي على الانترنت، وفي صناعة التعاقد الخارجي، وفي خدمات التكنولوجيا ذات القيمة المضافة والمقدمة إلى شركات التكنولوجيا متعددة الجنسيات. ويصدق هذا الأمر لقربنا من أوروبا ويسهل الوصول إلينا أكثر من الهند.

وهناك طلب على الصناعات التي توفر فرص عمل طويلة المدى، وتقوم الحكومة حاليا بوضع قيود على الاستيراد بحيث تحسن التوجه نحو التصنيع والصناعة. وإن عدد السكان الذي يبلغ 100 مليون نسمة هو أكبر سوق في الشرق الاوسط وهي ميزة كبيرة لأي مستثمر.

ومن الفعاليات الكبرى التي نقوم بتنظيمها قمة مصر لريادة الأعمال(EES) التي تركز على الابتكار والتطوير المهني والتشبيك. وتوفر القمة نقطة التقاء لرواد الأعمال والمشروعات والمعلمين وواضعي السياسات لمناقشة كيفية التغلب على التحديات الجديدة التي تواجه المشروعات. وتعقد القمة بالشراكة مع منظمة العمل الدولية ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي بمصر. كما نقوم أيضا بتنظيم مسابقات شبابية مثل مسابقة نواة لريادة الأعمال الاجتماعية التي بدأنا تنظيمها منذ ثلاث سنوات حيث تتنافس فيها الفرق بأفكار ذكية ذات أثر اجتماعي يساعد المجتمع.

الملخص: هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به لكن الطريق واضح وإيجابي

أوروبا

من الأزمة إلى التعافي: دور سياسات الاتحاد الأوروبي في دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

كريستين شريبار، مديرة البرنامج الأوروبي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، المفوضية الأوروبية

في السنوات الأربع أو الخمس الماضية، تعافت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي بصورة ملفتة من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية. ونتيجة لهذا التعافي، الذي حدث في الفترة من 2012 وحتى 2016، ارتفعت قيمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمقدار 13,4٪ كما ارتفع معدل توفير فرص العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفترة من 2013 وحتى 2014 كما ارتفع بنسبة 5,1٪ بحلول عام 2016.

وبينما كانت هناك دلائل واضحة على ظهور ثقافة المشروعات الناشئة في الاتحاد الأوروبي، فقد أظهرت السنوات الأخيرة الحاجة إلى وجود المزيد من المشروعات سريعة النمو أو المشروعات الآخذة في النمو. وفي المتوسط، فإن 9,2٪ من الشركات «في اقتصاد المشروعات» في دول الاتحاد الأوروبي ال 28 كانت عبارة عن شركات مرتفعة النمو في عام 2014.

وبصفة عامة، ففي عام 2016، قام 24 مليون مشروع متناهي الصغر وصغير ومتوسط بتحقيق 4,030 مليار يورو من القيمة المضافة مع توظيف 93 مليون شخص. وبذلك استطاعت المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة توفير ثلثي فرص العمل و56,8٪ من القيمة المضافة في اقتصاد الاتحاد الاوروبي.

وعندما حدثت الأزمة، واجهت العديد من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي العديد من التحديات المتزامنة. وكان الركود في السوق المحلية يعني أن المشروعات عليها أن تقوم بسرعة بإيجاد أسواق جديدة والاستفادة منها. وغالبا ما كانت تلك الأسواق في الخارج. وقد جفت مصادر تمويلها التقليدية لأن البنوك كانت تعاني للتغلب على مشكلاتها المالية. كما أدت المشكلات في الأسواق المالية أيضا إلى إعاقة ظهور المشروعات الناشئة والشركات الآخذة في النمو في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وتحركت المفوضية الأوروبية على الفور بشأن الأزمة المالية. وفي ظل وجود مبادرات حالية مثل قانون أوروبا للمشروعات الصغيرة(SBA) والذي قدم منذ عام 2008 مجموعة من الإجراءات الشاملة في عشرة مجالات سياسات مختلفة لدعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، اتخذت مجموعة من التدابير العملية المستهدفة لمواجهة أكبر التحديات التي تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي.

1. تعزيز الشركات الناشئة والشركات الآخذة في النمو
2. تحسين الحصول على التمويل
3. تحسين الوصول للأسواق، وخاصة السوق الأوروبية الموحدة

1– أطلقت المفوضية الأوروبية مبادرة مخصصة للشركات الناشئة والشركات الآخذة في النمو. وقد أدت الأزمة أيضا إلى تعظيم أحد التحديات القائمة بالفعل في الاتحاد الأوروبي. مقارنة بالدول الشريكة المهمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الاتحاد الأوروبي يتمتع بعدد أقل من الشركات الجديدة سريعة النمو والتي تعرف أيضا باسم «الشركات الآخذة في النمو». وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي يعتبر في موقع جيد بالنسبة لأعداد المشروعات المنشأة حديثا فإنه يحتاج إلى وجود المزيد من الشركات القادرة على التوسع بصورة ديناميكية والتي تكرس الجهد للنمو المستمر.

وقامت المفوضية بالاستجابة بسرعة من خلال اطلاق مبادرة الشركات الناشئة والشركات الآخذة في النمو (SUI)بناء على مشاورات عامة على مستوى الاتحاد الأوروبي بالكامل. وفي المتوسط، تقوم 6٪ من الشركات بتوفير أكثر من 60٪ من فرص العمل الجديدة. وتتمتع المبادرة بإمكانات كبيرة لزيادة الانتاجية في أوروبا، مما يؤدي إلى ابتكارات والمزيد من فرص العمل. ولإيجاد المزيد من الفرص بالنسبة للشركات الناشئة والشركات الآخذة في النمو بدأت المفوضية في اتخاذ إجراءات ستساعد على ربط النظم الإيكولوجية للشركات الناشئة في أوروبا ودعمها في إيجاد شركاء أعمال مناسبين وعمالة ماهرة، وتشجعها على المشاركة في التوريدات العامة. وقد نفذت كافة الإجراءات ال 46 الواردة في المبادرة وبعضها في سبيله للتنفيذ.

2– اصبح الوصول للتمويل من التحديات اليومية التي تواجه للعديد من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تأثرت بالأزمة. واستكمالا للإجراءات الوطنية المتعلقة بتحسين وصول تلك المشروعات الى التمويل، قامت المفوضية على الفور بتوفير الدعم المطلوب بشدة لتلك المشروعات من خلال الأدوات المالية الخاصة بالبرنامج الأوروبي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة(COSME).

ويساعد تسهيل ضمانات القروض الخاص بالبرنامج الأوروبي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على توفير تمويل منخفض التكلفة لتلك المشروعات من خلال ضمانات وضمانات مقابلة تتاح لشركات الوساطة المالية. ويركز البرنامج الأوروبي على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تواجه عادة صعوبات في الحصول على التمويل.

وفي الفترة بين 2014 و 2017، ساعد تسهيل ضمانات القروض الخاصة بالبرنامج الأوروبي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حوالي 263 ألف مشروعا من المشروعات المتناهية الصغيرة والصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي. وقد وصل متوسط الضمانات في دول الاتحاد الأوروبي إلى 47,600 يورو لكل مشروع صغير أو متوسط.

إن حوالي 50٪ من الشركات المستفيدة من ضمانات القروض الخاصة بالبرنامج الأوروبي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي هى شركات ناشئة؛ و90٪ من الشركات المتناهية الصغر يعمل بها أقل من 10 أشخاص. وفي الفترة من 2014 وحتى 2017، استفاد حوالي 263 ألف مشروع من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من 22 دولة من دول الاتحاد المشاركة في البرنامج الأوروبي من تمويل قدره 12,5 مليار يورو.

3– وفي ظل التراجع المفاجئ للأسواق «التقليدية» وغالبا الأسواق المحلية، استلزم الأمر أن تقوم العديد من المشروعات بسرعة بإيجاد والاستفادة من أسواق جديدة سواء في الداخل أو الخارج. وقد عملت المفوضية الأوروبية عن كثب مع الحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة لتسهيل البحث عن أسواق جديدة وأسواق عالمية.

ومثلت شبكة المشروعات الأوروبية (EEN) حجر الزاوية في تلك الجهود. وتساعد تلك الشبكة الشركات على الابتكار والنمو على المستوى العالمي وإيجاد شركاء في الدول الأعضاء الأخرى. وأثناء الفترة 2015 – 2016، قدمت الشبكة الدعم لحوالي 460 ألف مشروع من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي؛ استفاد أكثر من 300 ألف منها من خدمات المعلومات والمشورة؛ وحصل 100 الف منها على دعم متخصص من خبراء؛ وشارك 64 ألف مشروع متناهي الصغر وصغير ومتوسط في فعاليات دولية للسمسرة. وقد خلص تقييم خارجي أجرى في عام 2015 إلى أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تحصل على خدمات الشبكة تحقق معدل نمو قدره 3,1 ٪ أعلى من تلك التي لا تحصل على دعم من الشبكة.

تضع المفوضية أيضا هدف تقليل العقبات البيروقراطية غير الضرورية في قلب سياساتها المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويمثل التنفيذ المنهجي لاختبار المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاتحاد الأوروبي وكذلك على مستوى الدول الأعضاء مثالا نجاحا على ذلك. ونتيجة لذلك يتم فحص كافة المبادرات التشريعية ذات الصلة في الاتحاد الأوروبي بدقة لمعرفة مدى ملائمتها للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة قبل اعتمادها وتنفيذها. وفي الوقت نفسه، تحث المفوضية الدول الأعضاء على التطبيق الحازم لهذه الممارسة على المستوى الوطني.

كما تتخذ المفوضية الأوروبية أيضا التدابير الحازمة فيما يتعلق بإنفاذ قانون المدفوعات المتأخرة بسبب الأثر المدمر لتوقف التدفقات المالية بالنسبة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وفي النهاية، ستساعد الاجندة الجديدة للمهارات في الاتحاد الأوروبي المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة على توظيف العمالة التي تمتلك المهارات المناسبة التي تحتاج إليها للابتكار والنمو، مما يساعد في التعامل مع مشكلة عدم التوافق بين التعليم والتدريب، واحتياجات الشركات من المهارات.

ومن أجل زياد كفاءة التدابير التي تعتمدها المفوضية، قامت المفوضية بتكثيف تعاونها مع الدول الأعضاء. ويمكن تحقيق المعالجة الفعالة والسريعة للأزمة فقط من خلال التعاون الوثيق بين المفوضية الأوربية وواضعي السياسات الوطنية والإقليمية والمحلية. ومن الأمثلة الجيدة على هذا التعاون الوثيق شبكة مبعوث المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي. فبعد تفعيل تلك الشاكة من أجل توجيه عملية تنفيذ القانون الأوروبي للمشروعات الصغيرة، أصبحت منصة للحوار العملي حول السياسات وتبادل الممارسات الجيدة بين منسقي سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء. وقد قامت الشبكة، من بين أمور أخرى، بإنتاج «برنامج العمل الأوروبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة». ويكمل هذا البرنامج القانون الأوروبي للمشروعات الصغيرة ويتضمن عددا من الإجراءات الملموسة المبتكرة التي تخفف من الآثار السلبية للأزمة على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وتدرك المفوضية الأوربية أنه في ظل البيئة الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية الحالية المتقلبة ينبغي أن يظل نهج سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة مرنا ومستعدا للتكيف مع التحديات المستقبلية.

المكسيك

لا يمكـن أن تحصـل دائمـا على مـا تريـد ... أو مـا تحتـاج إليـه

ريكاردو دي. إلفاريز، المنسق الأكاديمي لبرنامج ماجستيرإدارة الأعمال بجامعة سيتيس، كلية الأعمال بتيجوانا

على مدى العشر سنوات الأخيرة، وصلت التنافسية وعدم التكافؤ في الدخل في المكسيك إلى طريق مسدود طويل. وفي الوقت الحالي، تحتل المكسيك المركز 51 بين 138 دولة على مؤشر التنافسية.

وتشير التنافسية إلى قدرة الدولة على التنافس على الموارد، وزيادة الاستثمارات والإنتاجية، وتحقيق النمو والرخاء لتحسين جودة الحياة. وبالرغم من ذلك، يمكن تحقيق مستوى معيشة أفضل فقط عندما يمكن للمشروعات المحلية التنافس بصورة متكافئة مع مشروعات من دول أخرى، وتحقيق الاستدامة مع زيادة الدخل وتحقيق كفاءة الانتاج. وبعبارة أخرى، لابد للمشروعات أن تدير المهارات والموارد والقدرات حتى تزدهر. وبذلك، تعتمد القدرة التنافسية للبلاد على القدرة التنافسية الجماعية لشركاتها.

الواقع النسبي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المكسيك – يعتمد الرخاء في المكسيك بصفة كبيرة على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي يعمل بها 72٪ من إجمالي القوى العاملة وتمثل 52٪ من إجمالي الناتج المحلي. ووفقا للمعهد الإحصائي الوطني بالمكسيك، فهناك ما يقرب من 4,2 مليون مشروع في المكسيك. وتمثل المشروعات المتناهية الصغر 94,4٪ من إجمالي الوحدات الاقتصادية (4 مليون)؛ وتمثل المشروعات الصغيرة 4,4٪ (178,800)؛ والمشروعات المتوسطة 0,83٪ (34,960)؛ والمشروعات الكبيرة 0,19٪ (8,030).

وتتمثل الطريقة الوحيدة لتحقيق تقدم في عملية دفع المشروعات الصغيرة للأمام في توفير الظروف الضرورية لدعم ريادة الأعمال وتوليد رأس المال المخاطر الجديد. ويوضع التقدم صوب التوظيف الكامل وتوفير فرص العمل على رأس الأجندات السياسية. وعلى مدى الثلاثة عقود الماضية، سعت الحكومات المكسيكية جاهدة لخلق فرص عمل جديدة ودعم تنمية المشروعات. وفي ظل الإدارة الحالية، إن العديد من المبادرات العامة، مثل المعهد الوطني لريادة الأعمال(INADEM) والذي قدم منحا ودعما للمشروعات الجديدة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة منذ إنشائه في عام 2012، قد نفذت لدعم إنشاء المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والحد من معدل البطالة.

وتشير الأرقام المطلقة حتى الآن إلى التأثير الإيجابي على المشروعات الجديدة وخلق فرص العمل، لكن من الناحية النسبية، فإن الإنتاجية والتنافسية غير واعدة. وتشير أرقام البنك الدولي إلى أن عدد المشروعات المسجلة حديثا في الفترة من 2012 وحتى 2016، يتراوح عددها بين 31,028 و45,256، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقدارها 45,8٪ لكنها نسبة تماثل الرقم المسجل في عام 2010 وهو 45,320 مشروعا.

ووفقا للمعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا، فإن النمو السنوي في عدد الأشخاص الحاصلين على وظائف جديدة في المكسيك على مدى العشر سنوات الماضية قد ارتفع بنسبة 18٪ أي ارتفع من 4,5 مليون وظيفة إلى 5,3 مليون وظيفة جديدة تقريبا (2008–2018)، وارتفع بنسبة 40٪ تقريبا من نقطة منخفضة بلغت 3,8 مليون في عام 2000.

وبالرغم من أنه من المتوقع بالنسبة للنصف الأول من عام 2018، أن تتوافر مابين 550 و600 ألف وظيفة جديدة في القطاع الرسمي بموجب نمو سنوي مقداره 12٪، فيجب أن نفكر في نوع الوظائف التي نخسرها وتلك التي نوفرها. فأثناء عام 2017، نجحنا في توفير 1,1 مليون وظيفة بأجر منخفض، حيث يقدر متوسط الراتب ب 7,39 دولار في اليوم، بينما خسرنا 1,6 مليون فرصة عمل ذات أجر مرتفع (متوسط أجر يومي قدره 21,4 دولار أمريكي). وهذا يعني حدوث انخفاض قدره 31٪ في فرص العمل التي توفر أفضل أجور وزيادة مقدارها 15٪ في الوظائف متدنية الأجر.

ويوضح موجز السياسات لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن من بين الدول الاعضاء بالمنظمة، فأن المكسيك لديها أكبر فجوة في إنتاجية العمالة بين الشركات الكبيرة و المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وبينما تزايد عدد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة إلى جانب زيادة عدد فرص العمل الجديدة، فإن فرص العمل تلك كانت فرص عمل غير فنية ومنخفضة الجودة وتؤدي في النهاية إلى تقليل الانتاجية االكلية والقدرة التنافسية للبلاد.

وتتمتع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المكسيك بدورة حياة ذات متوسط مرجح قدره 7,7 سنة، وتتراوح بين 6,9 سنة للمشروعات المتناهية الصغر و22 سنة بالنسبة للمشروعات المتوسطة. ويقل معدل البقاء هذا بمقدار 22٪ عن متوسط العمر المتوقع للمشروع وقدره 9,8 سنة.

التحديات المستقبلية أمام لمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة – إن التنافسية التنظيمية هي نتاج دورة فعالة حيث يدفع العملاء الشركات للسعي إلى الوصول إلى طرق مبتكرة وفعالة للوفاء بالطلب. وتتطلب هذه الدورة مهارات فنية وتشغيلية وإدارة جديدة ومعقدة لتحسين وإعادة هيكلة العمليات والإنجازات الحالية. وفي نهاية المطاف، فإن وجود عروض جديدة سيؤدي إلى ظهور أفضليات جديدة لدى العملاء ستتحول إلى معرفة جديدة وسلوكيات اجتماعية جديدة تتحول بمرور الوقت إلى مطالب جديدة للمستهلكين. وبذلك، لكي تتمكن المنظمات من أن تصبح تنافسية بغض النظر عن الظروف، ينبغي لها أن تقوم بتحويل الموارد الرئيسية بصورة استراتيجية إلى قدرات جديدة ذات مزايا وعروض ذات قيمة. لكن الافتقار لتلك الموارد الحيوية سوف يؤثر على قدراتها على التفاعل والوفاء بمطالب المستهلكين ويقلل من إنتاجيتها المتوقعة.

وتشير إحدى المطبوعات الصادرة عن معهد ماكينزي الدولي عام 2014 تحت عنوان «قصة مدينتي المكسيك» إلى كيفية تحرك اقتصاد الدولة بسرعتين تنافسيتين مختلفتين. بين قطاع صغير حديث مرتفع الانتاجية يتكون من مشروعات كبيرة ومتوسطة واقتصاد تقليدي واسع وأقل تنافسية وديناميكية وإنتاجية يقوده مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة في الغالب. ويظهر هنا عدم التماثل المزدوج في التوزيع الجغرافي للمشروعات الكبيرة و المشروعات المتناهية الصغر

1– تقرير التنافسية العالمية، 2017–2018 (2018). المنتدى الاقتصادي العالمي. الحصول علي التقرير من
http://www3.weforum.org/docs/GCR05/2018-2017FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2018–2017.pdf /

2– دراسة استقصائية وطنية بخصوص الإنتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (2016). المعهد الإحصائي الوطني بالمكسيك. الحصول عليه من:
http://www.inegi.org.mx/est/contenidos/proyectos/encuestas/establecimientos/otras/enaproce/default_t.aspx

3– عدد المشروعات المسجلة وفقا للدولة (2018). بيانات البنك الدولي. الحصول على المعلومات من
https://data.worldbank.org/indicator/IC.BUS.NREG?view=chart

4– معدل التوظيف في المكسيك (2018). اقتصادات التجارة. الحصول على المعلومات من
https://tradingeconomics.com/mexico/employment-rate

5– المزيد من الوظائف في المكسيك ولكن برواتب التي لا تتجاوز 5 آلاف بيزو (الثلاثاء 13 آذار/ مارس 2018). بابليمترو. الحصول على المعلومات من:
https://www.publimetro.com.mx/mx/noticias/2018/03/13/mas–empleo–2018–salarios–no–superan–5–mil–pesos.html

6– ملخص لسياسات المكسيك. زيادة الانتاجية في المشروعات الصغيرة التقليدية (2017). ملخص لسياسات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. تم الحصول عليه من:

والصغيرة والمتوسطة حيث تسهم الولايات الوسطى والشمالية التي تتشارك في الحدود مع الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 41,7٪ من إجمالي الناتج المحلي للدولة، وهو ما يمثل ضعف ما تنتجه الولايات الجنوبية التي تسهم بحوالي 21,5٪. ويعزى هذا التفاوت إلى حقيقة أن غالبية المصانع الكبرى ذات الانتاجية المرتفعة إلى جانب غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة باستثناء قطاع التعدين واستخراج النفط تقع إما في مراكز عالية التنافسية وممرات التسهيلات اللوجستية إلى جانب المناطق الوسطى والشمالية في المكسيك أو المراكز السياحية ومراكز تطوير البنية التحتية في الجنوب الشرقي، بينما تقع التجارة التقليدية والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جنوب البلاد.

ثقافة المشروعات والحصول على التمويل – إذا قمنا بتحليل وضع المكسيك باستخدام نظريةالأبعاد الثقافية الوطنية لهوفستيد، نجد أن هناك معدلات مرتفعة من تجنب عدم اليقين (100/82)، وهو ما يعادل الخوف من المخاطر، إلى جانب أرقام مرتفعة بالنسبة لمسافة السلطة (100/81) والتسامح (100/97) وهو ما يعنى أن المكسيكيين يميلون إلى التفاؤل بصورة زائدة مع احترام الوضع الراهن والفروق بين الطبقات الاجتماعية. ومن المرجح أن يفسر ذلك سبب ميل أصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى أن يكونوا أكثر تحفظا في اتخاذ قراراتهم، مع تفضيل المشروعات التي تبدو ذات مخاطر أقل حتى وإن أظهرت توقعات أسوأ في المستقبل فيما يتعلق بالإيرادات مع عدم القدرة على التوسع.

وتؤثر طريقة التفكير الضيقة الأفق هذه على طريقة تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وفي دراسة أعدها بنك كونفيو مؤخرا حول حصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الائتمان فقد استطاعت 19,9٪ فقط من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عام 2017 الحصول على قروض بنكية وقروض متناهية الصغر. والأهم من هذا أن أكثر من 50٪ من تلك المشروعات في المكسيك لا تحصل على أي نوع من التمويل. وبصفة خاصة، لا يمكن لنسبة 89,4٪ من المشروعات المتناهية الصغر، و72,2٪ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحصول على تمويل كما أنها لا تعرف من أين تحصل عليه.

7– جارسيا، ريكاردو إف. (4 أيلول/ سبتمبر 2015). Las mipymes y el efecto tiburón تم الحصول عليها من :
https://www.forbes.com.mx/las-mipymes-y-el-efecto-tiburon/

8– بوليو، إي، ريميس، جيه، لاجوس، تي، مانييكا، جيه (2014). قصة مدينتي مكسيك: النمو والرخاء في اقتصاد يسير بسرعتين. تم الحصول عليه من: https://www.mckinsey.com/featured-insights/americas/a-tale-of-two-mexicos

9– جسر بين مدينتي مكسيك (2016). المعهد المكسيكي للقدرة التنافسية، إيه.سي، المكسيك، د.ف. الحصول عليه من:
https://imco.org.mx/wp-content/uploads/-2016/11/2016ICE-Capitulos-Economia.pdf

10– وجهات نظر هوفستيد عن المكسيك – مقارنة قطرية (2018). الحصول على المعلومات من :
https://www.hofstede-insights.com/country-comparison/mexico/

11– بنك كونفيو (2018). تقرير الائتمان الخاص بالشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة نمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. الحصول على المعلومات من: https://konfio.mx/reporte-credito-pyme

المشـروعات متناهيـة الصغـر والصغيـرة والمتوسـطة وإسـهاماتها في أهـداف التنميـة المسـتدامة

السفير مارتين جارسيا موريتان، الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

في 6 نيسان/ إبريل 2017، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بجعل يوم 27 حزيران/ يونيو يوما عالميا للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وتقوم الأمم المتحدة بتخصيص أيام وأسابيع وسنوات وعقود كمناسبات لتخليد فعاليات أو موضوعات معينة من أجل تعزيز وزيادة الوعي حول تلك المسائل. وعادة ما تقوم إحدى الدول الأعضاء أو عدد أكبر من الأعضاء باقتراح تلك الاحتفالات وتقوم الجمعية العامة بإعلانها من خلال قرار.

وكما تعلمون، فقد بدأت الأرجنتين المفاوضات وقادت مسارها. لكن الشرارة التي بدأت هذه العملية أتت من المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، والذي عقد المؤتمر العالمي السنوي الواحد والستين في الأمم المتحدة في 2016 بدعم من جمهورية كوريا. وفي هذه المناسبة، وبالتعاون مع سلطات أكثر من 55 دولة، قام المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة بإصدار إعلان حول الحاجة الملحة لإنشاء يوم للاعتراف بأهمية دور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصادات ككل.

وعندئذ قررت السلطات الأرجنتينية، بدعم من المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، وخاصة مديره التنفيذي د.أيمن الطرابيشي، باتخاذ خطوة للأمام لدعم هذه المبادرة المهمة في الجمعية العامة.

وقدمت مسودة القرار في شهر كانون الثاني/ يناير وسرعان ما حصد القرار الكثير من الدعم بين الدول الأعضاء. وبالرغم من ذلك، كانت هناك بعض المناقشات التي استمرت حتى شباط/ فبراير لتعديل الصياغة وجعلها مقبولة للجميع. وفي النهاية، اعتمد القرار يوم 6 نيسان/ إبريل من قبل الجمعية العامة بالإجماع، مع الرعاية المشتركة من أكثر من 50 دولة من كل مناطق العالم.

وأتى هذا الدعم الواسع نتيجة إدراك أهمية تلك المشروعات بالنسبة لمستقبل العالم. ومنذ تبني

خطة 2030 للتنمية المستدامة تعمل كافة الدول على تنفيذها والتوصل إلى أساليب لضمان أن كل طرف فاعل يمكنه المشاركة بأفضل طريقة ممكنة.

وتمثل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أحد تلك الأطراف الفاعلة كما أنها ورد ذكرها في هدف التنمية المستدامة رقم 8،3 والذي يتضمن تعزيز السياسات ذات التوجه التنموي والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وخلق فرص عمل لائقة، وريادة الأعمال، والابتكار والإبداع، وتشجيع الانضمام للقطاع الرسمي ونمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما في ذلك النفاذ للخدمات المالية.

وتتمتع تلك المشروعات بالقدرة على إحداث أثر إيجابي بعيد المدى على احتياجات التنمية العالمية، حيث أنها من حيث العدد، تسود مسرح الأعمال العالمي. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 95٪ من المشروعات حول العالم هي مشروعات متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة وهي توفر حوالي 60٪ من فرص العمل في القطاع الخاص.

ويمكن لهذه المشروعات في الواقع أن تصبح القوة الدافعة لاستدامة النمو بالنسبة للتنمية طويلة المدى في الدول النامية. وعندما يصبح النمو أقوى، تلعب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تدريجيا دورا مهما في التنمية الصناعية. ويمكنها أن تلبي الطلب المحلي المتزايد على الخدمات وهو ما يسمح بزيادة التصنيع ويؤدي بالإضافة إلى ذلك إلى دعم المشروعات الأكبر بالخدمات والمدخلات.

إن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة شركاء أقوياء. ويمكن أن يكون لتلك المشروعات أثر كبير على دمج ممارسات العمل المسؤولة والاستدامة في سلاسل القيمة العالمية المعقدة اليوم. إن العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يسهم في تحسين عوائد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على المدى الطويل ويعيد تعريف الشراكات بين القطاع العام والخاص مع الحكومات والمنظمات.

ومن خلال مواءمة استراتيجيات الاستدامة الخاصة بتلك المشروعات مع أهداف التنمية المستدامة، يمكن لتلك المشروعات أن تساعد في تحقيق العديد من تلك الأهداف حيث يمكنها المساهمة في تحسين جودة البيئة وتخفيف آثار التغيرات المناخية، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات، والحد من عدم التكافؤ في الفرص، وتعزيز الابتكار، وتحقيق العديد من الأهداف الأخرى.

وبالنسبة لحالة بلادي، فإن الأرجنتين تهتم كثيرا بريادة الأعمال؛ ونحن نحتل مكانة عالية للغاية في هذا المجال. لكن فيما يتعلق بممارسة أنشطة الأعمال والأنظمة الايكولوجية والجوانب الأخرى، فإننا في وضع سيء للغاية لذا فعندما تولت الحكومة الجديدة مهامها في كانون الأول/ ديسمبر 2015 بدأت في العمل عليها. وقد تضمن ذلك وضع التنظيمات، والتدريب، وتطوير الانظمة الإيكولوجية في كافة أنحاء البلاد، والتمويل. وقد تم التعامل مع هذه المسائل مع استحداث قانون جديد لريادة الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وحتى الموافقة على القانون، فإن عملية تأسيس الشركات وتسجيلها في مصلحة الضرائب وفتح حساب بنكي كانت تستغرق من شهرين وثلاثة أشهر إلى سنة أو أكثر وفقا للمحافظة. ومع تطبيق القانون، يمكن تأسيس شركة وتسجيلها في 24 ساعة. وهذه لائحة محلية، وعليه فإن مدينة بوينس أيريس هي المكان الوحيد الذي يمكنك تطبيق القانون فيه مباشرة، ولكن الحكومة الوطنية تعمل حاليا على مساعدة المحافظات الأخرى على استحداث قانون مماثل.

وهذه الرؤية هي رؤية الرئيس ماكري، حيث يؤمن بأن رواد الأعمال هم مفتاح دخول الأرجنتين إلى القرن الواحد والعشرين. ويتعلق ذلك بالأولوية الأولى لرئاسة الأرجنتين لمجموعة دول العشرين وهو ما يمثل مستقبل العمل والتحديات التي تواجهها كل دولة. وسوف يستبدل أكثر من نصف الوظائف في الأرجنتين بالأتمتة في السنوات القليلة القادمة لذا من الضروري تطوير ريادة الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ذات التأثير الكبير.

وتتمثل الأهمية التي يوليها الرئيس بهذا الموضوع في مشاركته في حفل استقبال نُظم أثناء المؤتمر العالمي الثاني والستين للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة الذي عقد في بوينس أيريس في حزيران/ يونيو الماضي. وفي هذه المناسبة، والتي ومع الاحتفال بأول يوم عالمي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، قامت حكومة الأرجنتين والمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة بتنظيم فاعلية في أحد أكبر القاعات في بوينس أيريس، والتي تحدث فيها وزير الانتاج وسكرتير الدولة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، وآخرون، أمام عدد من الحضور يزيد عن 500 شخص.

وفي اليوم التالي، عقد المؤتمر العالمي الثاني والستين للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة وتضمن مناقشات وفاعليات مع الأكاديميين ومع القطاع الخاص وأيضا مع سلطات وزارة المالية.

إن تلك المناقشات وتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ستصبح أكثر أهمية من ذي قبل إذا أردنا أن نحقق التنمية المستدامة ونخلق مستقبل أفضل للجميع. وعندما قمنا بصياغة مسودة القرار المعني بتعيين يوم 27 حزيران/ يونيو كيوم عالمي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كنا نأمل في أن يمثل منصة لتحسين تلك المناقشات وإطلاق العنان لطاقات تلك المشروعات. ويسرنا أن نرى أن ذلك يتحقق على نطاق واسع بعد عام فقط من اعتماد القرار، حيث تقام فعاليات في العديد من الدول في مختلف مناطق العالم.

مـا الـذي نتعلمـه عـن المشـروعات المتناهيـة الصغـر والصغيـرة والمتوسـطة مـن خـلال الأبحـاث؟

جورج ت. سولومون، مجلة إدارة المشروعات الصغيرة وبروفيسور بجامعة جورج واشنطن

بوصفي رئيس تحرير مجلة إدارة المشروعات الصغيرة، يسعدني أن أقوم بتحرير واحدة من أعرق وأوسع المجلات الأكاديمية انتشارا في العالم والمخصصة لمناقشة النجاحات والإخفاقات والإنجازات المهمة في مجال إدارة المشروعات الصغيرة وفي قطاع ريادة الأعمال. وفي الوقت الحالي، يبلغ عامل التأثير لمجلة إدارة المشروعات الصغيرة 2,876، ووفقا لتقارير الاستشهادات الدورية فقد وصلت المجلة لمرتبة: 194/48 في عام 2017(الإدارة). والهدف الأساسي من مجلة إدارة المشروعات الصغيرة هو نشر المقالات البحثية المتخصصة في مجالات إدارة المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال.

وبوصفها المجلة الرسمية للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، فإن مجلة إدارة المشروعات الصغيرة تمثل الأداة الأساسية لعرض ودعم غايات وأهداف المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، والذي يتضمن الأبحاث العلمية والتبادل الحر للأفكار. وإن المجلة، التي توزع في 60 دولة حول العالم، رائدة في مجال أبحاث المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال.

النوع الاجتماعي

إن قائمتي التي تتضمن أعلى عشر اتجاهات من حيث الأهمية تبدأ بدراسة المسائل الجنسانية المتنوعة والمتنامية والتي تؤثر على التوظيف وملكية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتسعى المرأة اليوم إلى الحصول على المزيد من المرونة والفرص والتنوع في اتخاذ القرارات بشأن خيارات مسارها العملية. ووفقا لإدارة المشروعات الصغيرة بالولايات المتحدة الأمريكية فإن عدد النساء اللائي يقيمن مشروعات خاصة بهن يبلغ ضعف عدد نظرائهن من الرجال ويبدأن تلك المشروعات في مجالات غير تقليدية مثل الإنشاءات والنقل بالشاحنات والتصنيع. وهن يقمن بخطوات عملاقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتقاسم الموارد والمعلومات. ويشارك 60,2٪ من ذوي التعليم المتوسط في توجيه الجيل القادم من رائدات الأعمال.

وهناك مجموعة كبيرة من رائدات الأعمال من بين المجموعة العمرية الأقل من 25 عاما وبصفة أساسية من خريجات الكليات اللائي يسعين إلى خبرة مهنية حافلة بدرجة أكبر. وستقوم مجلة إدارة المشروعات الصغيرة بنشر عدد خاص في عام 2019 مخصص «لرائدات الأعمال اللائي يحققن نموا مرتفعا». وقد شارك المؤلفون الأربعة في «مشروع ديانا» العالمي.

التكنولوجيا ومعدل التغيير

يشير الغلاف الخارجي للطبعات الأخيرة من مجلة التايم (Time)وبيزنيس ويك(Businessweek) إلى آلاف من طائرات بلا طيار وهي تطير بدقة لتشكل غلاف مجلة التايم، وفي حالة غلاف البيزنيس ويك فإن الذكاء الاصطناعي يرسم مشهد غابة معقد للغاية. وبالرغم من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد لا تحتاج لتلك الموارد والمهارات، فمن المهم أن نفهم أن الاستخدام الزائد وتنوع المهام قد يتطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تفكر بجدية في أنواع الوظائف في مشروعاتي التي لن يصبح لها وجود بسبب البديل الأكثر كفاءة، من المحتمل أن يكون الذكاء الاصطناعي، وخاصة في الوظائف كثيفة العمالة ووظائف خدمة العملاء. وكانت تلك الوظائف تاريخيا هي التي بدأت وازدهرت المشروعات الصغيرة من خلالها. وقد لا يمتلك الأشخاص الذين يشغلون تلك الوظائف القدرة على التدريب في العصر الرقمي.

علاوة على ذلك، وحيث أن معدل التغيير يتسارع في السوق، فإن هناك المزيد من الطلب من قبل العملاء على الابتكار والتفرد والأداء الوظيفي حتى يشعرون بالإثارة ويقومون بعملية الشراء. ولنأخذ حالة سامسونج وأبل. فكل منهما يبدو أنه ينتج الهواتف الذكية الجديدة كل عام، ولا يستطيع العملاء الانتظار ويقفون في طوابير لساعات للحصول على أحدث الموديلات. والآن أدخل في مشروع صغير يمتلك نقطة بيع متميزة تقدم خدمة عملاء ممتازة ويتوافر بها معرفة بأحدث الوسائل التكنولوجية وأكثرها امتاعا. وعليهم أن يقوموا بإعادة تدريب العاملين لديهم بصورة مستمرة لمسايرة المنتجات الجديدة وهو ما سيتطلب من العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة العثور على صناعات اقل اعتمادا على التكنولوجيا وهو أمر يصعب الوصول إليه. إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تصبح أقل حجما ومع سوابق تاريخية قليلة فإنها لن تمثل عائقا.

و حيث أن هناك توقعات بأن تمثل أجيال الألفية أكثر من 50٪ من سوق المستهلكين النشط مع شعورهم بأريحية أكبر في تبادل البيانات الشخصية على الفيسبوك وعلى لينكدين وتويتر ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى، وتغيير الوظائف والمهن والعديد من السلع الاستهلاكية مثل سيارات بلا قائد، فإن على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أن تعدل من نشاطها أو أن تتوقف عن العمل. اليوم، فإن الكسا، منتج الذكاء الاصطناعي، تدير بيئة المنزل. وفي الغد، فإن «الأخ الأكبر» سيقوم بإدارتنا. وقد أدركت كلا مجلة إدارة المشروعات الصغيرة ومجلة تكنوفيشن (Technovation) أهمية الواجهات التكنولوجية بالنسبة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وقامتا بالاشتراك في إصدار أعداد خاصة من مجلتي إدارة المشروعات الصغيرة وتكنوفيشن خلال أشهر بعد إصدار كل عدد كي تؤكد على أهمية التعاون وتقاسم المعلومات.

اللاجئين على مستوى العالم

« لقد استفاد الرجل الذي صنع أفضل نوع من الزبادي اليوناني، تشوباني، والذي يحقق أعلى المبيعات، من توظيف لاجئين في مصانعه في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مقابلة شخصية مع برنامج «60 دقيقة» ،الذي يعرض على قناة سي بي إس، ناقش مؤسس شركة تشوباني، حمدي أولوكايا، الممارسة التي جذبته نحو السياسات المتبعة في عام الانتخابات والمناظرات المتعلقة بسياسة اللاجئين في الولايات المتحدة الأمريكية.»

ويمتلك حمدي مصنعين كبيرين في الولايات المتحدة الأمريكية، أحدهما في شمال نيويورك والآخر في مدينة توين فولز بولاية أيداهو. وجزء من العاملين بكلا المصنعين من اللاجئين الذين تمت إعادة توطينهم على المستوى المحلي.

وصرح أولوكايا لستيف كروفت:»اللحظة التي يحصلون فيها على عمل هي اللحظة التي لا يعودون فيها لاجئين». « هم أناس مخلصون ومجتهدون للغاية في مصنعنا هنا (في نيويورك). يوجد لدينا 29 جنسية مختلفة و16 مترجما للغات المختلفة».

وقال أوتار: «أعتقد أنه يهتم بالعاملين لديه سواء كانوا لاجئين أم أناسا ولدوا على بعد 10 أميال من مكان عملهم – اعتقد أن دفاعه عن هؤلاء اللاجئين لا يختلف عن ذلك. ولا يوجد خطأ في ذلك.»

يوصف اللاجئون بأنهم «عبء» على الدول التي يستقرون فيها. والتفكير الاعتيادي هو أن اللاجئين يستهلكون الكثير مما في خزائن الحكومات المحدودة ويمثلون عبئا على الاقتصادات المترهلة،ولكن على تلك الدول أن تستقبلهم لأسباب أخلاقية وقانونية. وحتى الذين يدافعون عن تقديم المساعدة للاجئين، مثل ديفيد ميليباند، وزير الخارجية البريطاني السابق. ولقد أشار المدير التنفيذي لمؤسسة هيومان رايتس وتش للشرق الأوسط وأفريقيا إلى تقاسم «عبء» اللاجئين.

وبالرغم من ذلك، تشير الأبحاث التي ناقشت تأثير اللاجئين حول العالم إلى أن تلك النظرة غالبا ما يثبت خطؤها على المدى البعيد. من الدنمارك إلى أوغندا إلى كليفلاند، تشير الدراسات إلى أن الترحيب باللاجئين له أثر إيجابي أو على الأقل أثر محايد على اقتصاد المجتمعات المضيفة وأجورهم.

رأس المال البشري وبطالة الشباب وأجيال الألفية

كما حدث في الماضي، فإن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ستواجه تحديا يتعلق باجتذاب والحفاظ على العاملين المؤهلين ذوي الكفاءات العالية. وكما حدث في الماضي، ستسعى المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة جاهدة من أجل تحقيق النمو بسبب عدم توافر الموارد البشرية المتاحة بمرتبات معقولة. و يصل معدل البطالة حول العالم إلى حوالي 50٪ بين الشباب وخاصة بين جيل الألفية.

وبالرغم من ذلك، فإن هناك أخبار سارة مفادها أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تتمتع بميزة مهمة مقارنة بمنافسيها الأكبر من حيث أنها يمكنها توفير جداول عمل مرنة، ونفاذ عن بُعد إلى العمل من خلال الانترنت، وساعات عمل مرنة للأفراد الذين لديهم مسؤوليات أسرية. علاوة على ذلك، يمكن لمؤسسي المشروعات الناشئة تقديم أسهم في المشروع في مقابل التزام بالعمل لمدة ثلاث سنوات على الأقل. وسوف يمكن ذلك المشروع والعاملين من الاستفادة بصورة مشتركة من هذه الترتيبات.

المشروعات الأسرية والعولمة والنظم الإيكولوجية والموارد

الاتجاهات الثلاثة الأخيرة: المشروعات الأسرية، والعولمة والنظم الإيكولوجية، والموارد هي الاتجاهات الأساسية التي تواجدت منذ النصف الأخير من القرن العشرين وامتدت حتى بدايات القرن الواحد والعشرين. وتشارك الأسر في غالب الأحيان على مستوى العالم في أكثر من 90٪ من كافة المشروعات. إنها ظاهرة عالمية تؤثر في كافة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتميل الأسر إلى الترابط معا خلال الأوقات الصعبة والأوقات الحلوة. وهم يميلون إلى تقديم التضحيات حتى يكسب الجميع ويواصلون العمل.

وبالرغم من ذلك، فإن المعضلة التي تواجه الأسر هي أنهم يميلون إلى استمداد معرفتهم من مجموع أفراد الأسرة. وبذلك يحدون من إمكانية الوصول لأفكار جديدة وتقنيات جديدة واستراتيجيات جديدة لتحقيق الاستدامة والنمو للمشروعات. والأهم من ذلك هو أن الأفراد من خارج الأسر والذين قد يمتلكون معلومات ومهارات قيمة، يشغلون بصفة عامة وظائف صغرى بدون أي تأثير على الإجراءات والاستراتيجيات. وفي النهاية، فإن نقل المعرفة والسلطة من جيل لآخر تمثل عملية صعبة للغاية وتحد من مشروعات الجيل الثاني والثالث.

لقد انتشرت العولمة في كل مكان وستحتاج المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التنافس على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية. إن ظهور الإنترنت يعني أن مشروعا صغيرا في منطقة ريفية في ألاباما قد يورد زبدة فول السوداني إلى متجر بقالة صغير في أيرلندا. وستصبح الصين أكبر سوق تجارية في العالم وكذلك داخل الصين وخارجها. وستحتاج بقية الأسواق العالمية إلى التكيف وتطوير مناهج جديدة للقيام بأنشطة الأعمال بصورة رقمية.

وتمثل النظم الإيكولوجية وتوافر الموارد أقل الاتجاهات العشرة أهمية بأي حال من الأحوال. والحقيقة هي أنه بدون توافر شبكة داعمة تقوم بتقديم الإرشاد والمساعدة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ستقل احتمالية نجاحها. وينبغي على الحكومات التخلي عن الأيدولوجيات القديمة التي تشير إلى أن المال هو العلاج لكل المشكلات التي تؤثر على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. إن ما نحتاج إليه هو برنامج منسق طويل المدى لاكتساب المعرفة وإيجاد شبكات الموارد التي تحتاجها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة . علاوة على ذلك، لابد من القيام على الفور بإنشاء شبكات تستهدف توفير روابط بمختلف الموارد القيمة وتربط فيما بينها.

«إن المعرفة هي مفتاح النجاح»

هل تمتلك المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة روحا؟

لوي جاك فيليون ، استاذ فخري في هيك مونتريال، كلية مونتريال للأعمال

إن الروح هي التعبير عن قيم فردية وجماعية عميقة– يبدو أن بعض المشروعات وخاصة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لها «روح». فهناك عامل أساسي لا يمكن تفسيره يجعلها تبدو أكثر حيوية. وربما تكون أفضل طريقة لفهم هذه الحيوية هي مراقبة الأشخاص وتحديد القيم التي تقوم عليها هذه الثقافة التنظيمية.

إن المشروع يعكس شخصية مُنشئه. وعندما ينمو المشروع، يقل هذا الانعكاس بصورة عامة. وبالرغم من ذلك، وفي غالبية المؤسسات تستمر بعض عناصر الشخصية في شكل قيم تضرب بجذورها في ثقافة الشركة. وفي غالبية الحالات، فإن روح المشروع ستترسخ بصورة أيسر وستستمر بمرور الوقت إذا كان صاحب العمل – المدير يمتلك نظرة إنسانية.

يستمر بعض رواد الأعمال، ربما بعد إنتاج أول منتج في مشروعهم، في التركيز بصورة كبيرة على الابتكار. ويقوم شركاؤهم بتبني نفس النظرة وهو ما يخلق ما قد يطلق عليه روح الإبداع. وفي تلك الشركات، يكون هناك منتج جديد دائما تحت التطوير ولا يتوقف العاملون هناك قط عن التحدث عنه. إن القيمة الأساسية لدى صاحب العمل–المدير هي قيمة تتعلق بالابتكار وتستمر في الانعكاس على ثقافة المشروع.

ويركز رواد الأعمال الآخرين على المبيعات، وتطور تلك المشروعات روح الإقناع. ويعرف كل شخص في المشروع السبب الذي يجعل العملاء يشترون منتجاتهم. وهناك أيضا رواد الأعمال الذين يركزون على المسؤولية الاجتماعية وتمتلك شركاتهم روح سخية. وهناك أخرون يريدون إحداث ثورة في قطاع ما من خلال مشروع يتمتع بروح ثورية. كما أن هناك مشروعات ذات روح خضراء حيث يهتم رواد الأعمال بصورة خاصة بالقيم الإيكولوجية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وغالبا ما يهتم رواد الأعمال هؤلاء بالانجاز الشخصي للعاملين لديهم. وفي ريادة الأعمال والمؤسسات الاجتماعية حيث يكرس الأشخاص جهودهم لقضية اجتماعية تمتلك المشروعات روح إنسانية.

المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وإدارة القرب – عندما أقوم بزيارة أو دراسة أحد المشروعات المتناهية الصغر أو الصغيرة أو المتوسطة فيمكننى دائما تحديد الديناميكية الأساسية لذلك المشروع. وهناك فيض من المشاركة والالتزام بين أفراده وهو ما لا نجده في المؤسسات الكبيرة ويبدو أن هذا الأمر ينتقل من مؤسسها إلى شركائه. وهناك العديد من العوامل التي تفسر هذه العملية. فالقائد يقوم ببناء الفريق على أساس عقد نفسي صحي مع أفراد فريق لضمان أنهم سيساعدونه في تحقيق أهدافه. ويختار المؤسس أشخاصا يشاركونه (أو سوف يشاركونه) نفس القيم. ومن خلال التنسيق مع بعضهم البعض، فإن الأشخاص الذين يقدمون طلب الالتحاق بالعمل مع مؤسس المشروع يقومون بذلك لأنهم يدركون أن تلك القيم والأهداف ذات مغزى بالنسبة لهم.

وفي غالبية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يعتمد تماسك الفريق بصفة أساسية على القيم المشتركة. وإذا أخذنا مثال المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ذات الروح الإنسانية، فإن أفراد الفريق لا يعملون فقط من أجل تحقيق المال لكنهم يريدون تقديم خدمة إنسانية أو الدفاع عن قضية. ويحتاج مؤسس المشروع لهم ليس لخبرتهم فحسب ولكن بسبب القيم التي يمتلكونها أيضا، ليشكلوا نواة تعمل من أجل تحقيق هدف مشترك. إن قرب القائد من أفراد الفريق يصنع فارقا. ويمكن تحقيق القرب أيضا من خلال الاتصالات المباشرة بين القائد والعناصر الأخرى في النظام الإيكولوجي مثل الموردين والعملاء والشركات الشريكة وأفراد المجتمع ومختلف أصحاب المصلحة وفاعلي الخير.

وتختلف روح المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عن الثقافة الدينية المطلقة في أن تلك المشروعات التي تتمتع بروح عادة ما يكون بها نظم علاقات يتمتع الأفراد داخلها بقدر كبير من المرونة. ويماثل التلاحم الاجتماعي القوي الذي يحرصون عليه في تلك الشركات بقدر كبير نوع المجتمع الذي يوجد في المجتمعات أو البلدات شبه الريفية التي يقل عدد سكانها عن 100 ألف نسمة أو في قطاعات معينة مثل قطاعات الفنون والتكنولوجيا. وتوفر مثل تلك المجتمعات والقطاعات تربة خصبة لتقاسم القيم التي تمثل أساس حياة الجماعة. وهي تساعد على ترسيخ العلاقات بين الأشخاص. ويميل الأشخاص إلى التسامح مع الانحرافات السلوكية التي يقوم بها الأعضاء الآخرين بسبب إقامة علاقة عميقة تقوم على أساس القيم المشتركة. ويكون التلاحم داخل تلك المجتمعات قويا ويؤدي إلى تطوير «روح» متكاملة .

الروح والقلب: وجهان متصلان لنفس العملية – ركزت أبحاث ريادة الأعمال بصفة أساسية على العقلانية الاقتصادي. ويُنظر إلى نجاح رائد الأعمال على أنه يعتمد على القدرة على خلق فرصة مبتكرة ورؤية متسقة من خلال عملية تجمع بين المهارات التحليلية مع الذكاء التخيلي. وتقوم الفرص والرؤية بتوجيه عملية إقامة نظام اجتماعي يصبح في نهاية المطاف مشروعا.

وبالرغم من ذلك، إذا نظرنا بعناية لديناميكية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فإنه يبدو أن مستوى استيعاب الأشخاص المعنيين للقيم الأساسية لروح المشروع يوفر الدعم الذي يحتاجون إليه للتعبير عن تلك القيم. وإذا آمن الأشخاص بالفعل بقيمهم، واقتنعوا بأنهم يقومون بشيء يهدف إلى تحسين ظروف الآخرين، فإن اعتقادهم سيولد الطاقة التي يحتاجون إليها للمُضي قدما. وهذا ما قصدناه من كلمة «القلب»: الالتزام والشجاعة والتصميم والطاقة التي يصبها الأشخاص في الدفاع عن القيم التي تشكل روح المشروع.

إن النموذج الذي يضعه رائد الأعمال ومهارات قرب العلاقات والتواصل هي النواحي التي تفسر سبب امتلاك بعض المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لروح نابضة بالحياة بصورة أكبر من مشروعات أخرى. ويختلف العمل في تلك المشروعات عن العمل في مؤسسة كبيرة حيث يكون الحافز الأساسي للعاملين بها هو المال. إن هؤلاء الذين يؤكدون على أهمية روح المشروع ويشاركون في ترسيخها يتجاوزن بذلك حدود أنفسهم ومصالحهم. ويؤدي ذلك إلى خلق تآزر لا يوجد في المؤسسات التي لا تتمتع بالروح. وفي المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تلك، فإن العاملين لا يستخدمون في عملهم عقولهم وأجسادهم فحسب لكنهم يستخدمون القلب والروح أيضا. ويؤدي ذلك إلى قدر أعلى من تحقيق الذات.

تعليم ريادة الأعمال في بيئة سريعة التغير وغير مؤكدة وديناميكية وجذابة

هوي دين هوان، استاذ مساعد ، قسم التسويق والمشروعات الدولية، كلية أعمال نانيانج، سنغافورة

إن بيئة اليوم هى بيئة سريعة التغير وغير مؤكدة وديناميكية وجذابة(RUDE) ، ويعزى هذا إلى عوامل ديموغرافية واقتصادية وتكنولوجية وسياسية/قانونية واجتماعية/ثقافية دائمة التغير. إن التغيرات ليست سريعة فحسب ولكنها يمكن أن تكون قاسية في بعض الفترات؛ وهي ليست غير مؤكدة فحسب ولكنها في بعض الأحيان لا يمكن التكهن بها. وهي تغيرات ليست ديناميكية فحسب ولكنها تصبح أحيانا تغيرات كاسحة؛ وهي ليست جذابة من كافة النواحي فحسب ولكنها تمكينية أيضا. وفي مثل هذه البيئة بكل مقوماتها تنتشر أسئلة مهمة مثل: «كيف يمكن تثقيف رواد الأعمال حول العالم؟»، و«كيف تضمن بأن ما يتم تعليمه له قيمة وملائم للحاضر والمستقبل؟»

وحتى يظل التعليم ملائما، وخاصة في مثل تلك البيئات المضطربة فهناك حاجة إلى وجود تعليم شامل في مجال ريادة الأعمال لتطوير طرق التفكير والمهارات لدى المتلقين، والسيطرة على قلوبهم حتى يتمكنوا من تعزيز روح ريادة الأعمال لديهم. يتمثل التعليم الفعال في مجال ريادة الأعمال من وجهة نظري في عملية متعددة الأبعاد وتغطي العديد من المجالات كما يرد أدناه:

نهج متعدد التخصصات تجاه المناهج والعاملين والطلاب – إن التنوع، حينما يُعتمد بشكل مناسب، يثري الابتكار والإبداع– ذات العناصر المهمة بالنسبة للناس كي يسايروا عالما يشهد تحولات سريعة في الثورة الصناعية الرابعة. ويمكن تحقيق التنوع بعدة طرق، بما في ذلك اتباع نهج متعدد التخصصات ومتعدد الثقافات بالنسبة للمناهج التعليمية وهيئة التدريس والعاملين والطلاب الذين ينتمون لنطاق واسع من التخصصات والثقافات.

إن التنوع والتحرر من التحيز لتخصص معين ينتج عنه تدفق أكثر ثراء وتبادل مثمر للأفكار، حتى لو كانت هناك ضرورة لبذل المزيد من الجهد من أجل إدارة الصراعات والاحتكاكات التي تنشأ عن اختلاف الخلفيات ووجهات النظر.

ولنأخذ مثال برنامج تعليم ريادة الأعمال التقنية مثل: ماجستير العلوم في ريادة الأعمال التقنية والابتكار الذي تقدمه جامعة نانياج التقنية في سنغافورة. إن نهجا متعدد التخصصات يعنى أن المدرسين والعاملين والطلاب يأتون من خلفيات ثقافية وتخصصية مختلفة، حيث يوجد تنوع كبير في الخلفيات بما يتضمن العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والفنون والعلوم الإنسانية والتصميم والأعمال والاقتصاد إلى جانب تخصصات أخرى.

ولتيسير مثل هذا النهج الاستراتيجي، سيزداد النقاش حول هيكل مركز تعليم ريادة الأعمال والذي ينبغي أن يكون على الأقل قسما مستقلا داخل جامعة بدلا من أن يكون جزءا من قسم آخر، سواء كان قسم هندسة أو علوم أو علوم إنسانية أو كلية إدارة أعمال. ومن الأفضل، أن يكون مؤسسة مستقلة ذات مهمة ورؤية وأهداف وموارد وإدارة خاصة.

التعلم داخل الفصل – تحتاج مناهج التدريس بالضرورة إلى أن تنظر في نوع تعليم ريادة الأعمال الذي ترغب كل مؤسسة في التركيز عليه. ومن الخطأ ان نعتقد أن هناك نوعا واحدا من تعليم ريادة الأعمال. فإن هذا النوع من التعليم ينقسم إلى عدة فئات، فهناك ريادة الاعمال في مجال الرياضة وريادة الأعمال في مجال الفن وريادة الأعمال في مجال السياحة أو ما شابه. وعلى سبيل المثال، إذا أردنا التركيز على ريادة الأعمال التقنية، فيمكن أن تجرى الأبحاث و تطور مناهج التدريس وفقا لدورة إنشاء المشروع التكنولوجي مع التركيز ليس فقط على النظرية الأساسية للمشروع وتطبيقاته، ولكن أيضا على الابتكار والتكنولوجيا والإبداع كما هو الحال بالنسبة لدرجة الماجستير في ريادة الأعمال التقنية المذكورة أعلاه وبرامج الابتكار. ومن المهم أن يكون هناك عناصر ملهمة (وليس مدرسين) على أن يكونوا مزيجا من الأكاديميين والمتخصصين وموظفي القطاع العام ومتطوعين من منظمات غير حكومية وأصحاب رأس المال المخاطر ومشروعات ناشئة وأصحاب المشرعات القائمة. ويمكن أن يمثلوا، بأنفسهم و معا، مجمع خبرات في المجالات العامة والمتخصصة مثل مجال الإبداع.

التعلم خارج الفصل – من المرجح أن تكون الأنشطة والتفاعلات التي تتم خارج الفصل على نفس القدر من الأهمية مثل الأنشطة التي تتم داخل الفصل إن لم تكن أكثر أهمية منها. وقد تتضمن تلك الأنشطة المشاركة في الحوارات والندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية، والتحديات في مجال الأعمال، وأنشطة حاضنات الأعمال، وبرامج التعليم بالغمر، والمنح الدراسية، والتدريب الداخلي، وخدمات المجتمع الخ. وقد تتضمن أيضا أنشطة قد يعتبرها بعض الأكاديميين غير تقليدية أو مستنكرة، مثل غناء الكاريوكي والرقص ولعب الجولف والموسيقى وفصول الفنون ومعسكرات المغامرات. وهذه هي بعض الأنشطة التي قد يشارك فيها رواد الأعمال الحقيقيون. من شأن المشاركة معا في مثل هذه الأنشطة أن توفر مهارات تشبيك ممتازة وفرص لبناء العلاقات.

طرق التدريس – ينبغي أن ترتبط طرق التدريس بأهداف التعليم ونتائجه. وينبغي الاستعانة بعدد كبير من الطرق مثل دراسات الحالات، والمحاكاة باستخدام الكمبيوتر، والندوات، وتمثيل الادوار، والتفكير في التصميم، وتبادل الأدوار بين المدرس والطالب، واستعراض الأفكار، والدورات المكثفة القصيرة والتي تركز على موضوعات معينة.

التسهيلات – كما يشير الاسم، فإن الهدف من التسهيلات هو تسهيل خبرات تعلم الطالب. ومن الضروري وجود قدر من الاستثمار لتوفير البيئة والأجهزة المساعدة للتعلم. وتتضمن التسهيلات توفير جدران مغطاة بطلاء يمكن الكتابة عليه ويسهل إزالته، و اللوح الورقي القلاب، وسبورة بيضاء أو سوداء، وأجهزة كمبيوتر، وأجهزة عرض، وشاشات عرض، وإمكانات تسجيل صوت وصورة، وغرف للراحة، ووسائل وأدوات للتفكير في التصميم، ومعامل للابتكار المتدفق الحر، ومختبرات للتشبيك عبر الانترنت والهواتف المحمولة، وقاعات محاضرات، وقاعات وسائط متعددة، ومرايا اتجاه واحد أو مرايا يمكن الرؤية من خلالها، وقاعات مناقشات تتمتع بالمرونة الهيكلية، الخ.

التحالفات الاستراتيجية (الشبكات والدعم العالمي والمحلي) – يمثل تعليم ريادة الأعمال مجالا سريع التحرك ولا يمكن لمؤسسة واحدة أن تحاول أن القيام بذلك بمفردها. ومن ثم، فسواء تضمن ذلك برامج التبادل فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس أو توظيفهم، أو تقديم دورات مشتركة، أو تقاسم المناهج الدراسية، أو استيعاب زيارات المدرسين والطلاب المتبادلة بما في ذلك برامج التعليم بالغمر، حتى تصبح أي مؤسسة ذات مستوى عالمي، فإن عليها أن تحدد شركاء التحالف الاستراتيجي المناسبين للعمل معهم. ولا يجب أن يقتصر مثل هؤلاء الشركاء فقط على المؤسسات التعليمية لكن ينبغي أن يشملوا كل الأطراف الفاعلة في المجال.

أهداف تعليم ريادة الأعمال الفعال – يشتمل تعليم ريادة الأعمال الفعال على تمكين المشاركين من تطوير ما يلي:

معرفة – ماذا: المعرفة بالمشروع والابتكار،

معرفة – أين: عقلية المشروع المتعلقة بمكان البحث عن فرص وموارد،

معرفة – كيف: مهارات ريادة الأعمال المناسبة،

معرفة– من: شبكات ريادة الأعمال،

معرفة الذات: المعرفة الذاتية لهدف الإنسان في الحياة ومواطن قوته ومواطن ضعفه.

ونظرا لأن البيئة دائمة التغير، وحيثما يكون التغير هو الأمر الثابت الوحيد في العالم، فإن تطوير تعليم ريادة أعمال فعال قد يعني الابتعاد عن مناهج التعليم التقليدية. ومن الأفضل بالنسبة لمؤسسات تعليم ريادة الأعمال آلا تقدم مجرد أدوات فحسب ولكن عليها أن تقدم أيضا بيئة تعلم وثقافة مناسبة.

وينبغي تشجيع الطلاب على تبني الأسس الأربعة لريادة الأعمال حتى يستطيعوا التفكير فيما وراء مجرد تحقيق أرباح وتحقيق نجاح مادي. وعليهم أن يعملوا على تنمية ليس فقط المهارات وطريقة التفكير بل يحتاجون أيضا إلى تنمية المشاعر وروح ريادة الأعمال الهادفة. ومن ثم، ينبغي أن تعتمد مؤسسات تعليم ريادة الأعمال أيضا الأسس الأربعة التالية والتفكير في كيفية مساعدة طلابها بأفضل طريقة على تحديد تلك الأسس وتطويرها:

- الغرض – لا تكن مختلفا أو تفعل الأشياء بصورة مختلفة فقط؛ افعل الأشياء التي يمكن أن تحقق فارقا هادفا للبشرية سواء كان ما تفعله هو خلق فرص عمل أو حل مشكلة اجتماعية.
- الشغف – افعل ما تحب القيام به، وحاول أن تحب ما تفعل.
- المثابرة – عندما تصبح الأمور صعبة، فإن الشخص القوي هو الذي يستطيع السير قدما.
- المبادئ – بدون نزاهة ، يتداعى كل شيء؛ وبدون الشعور بالمسؤولية الاجتماعية ورد الجميل للمجتمع، فإن ثمار النجاح قد تصبح بلا معنى.

مستقبل العمل والنمو الاقتصادي

د. وينسلو سارجانت، نائب الرئيس الأول للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة

إن ظهور التكنولوجيا في مكان العمل أو في المجتمع بصفة عامة ليست مسألة جديدة. لقد حولت الثورة الصناعية الأولى الاقتصاد القائم على الزراعة إلى اقتصاد قائم على الآلات والميكنة. وأتت الثورة الصناعية الثانية لتوسع نطاق الثورة الصناعية الأولى من حيث تأثيرها على المجتمع من خلال إعادة تشكيل مكان العمل باستخدام محركات احتراق داخلي تعمل بالنفط وأجهزة اتصال الكترونية. إن تقريب المسافات بين المدن والمجتمعات بما سمح للرواد باستكشاف مناطق جديدة لتطويرها. وقد وفر استخدام التكنولوجيا الرقمية في الثورة الصناعية الثالثة حوسبة ورؤى متقدمة تستعين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتمثل الثورة الصناعية الرابعة أساليبا جديدة تتفاعل من خلالها التكنولوجيا مع الجسم البشري وكيف أن التقارب سيحدث عبر العالمين الحيوي والمادي. وما لا نعرفه هو كيف ستتأثر العلاقة بين الموظف وصاحب العمل. إن مستقبل ما يطلق عليه التوظيف يتعرض لطفرة نوعية. يمكن لاستخدام الذكاء الاصطناعي أن يؤدي للقضاء على جزء كبير من الوظائف الحالية. ووفقا لتقديرات البعض، فإنه بحلول عام 2030، فإن من 30٪ من الوظائف الموجودة حاليا في عام 2018 لن يصبح لها اي وجود. وإذا كانت تلك التقديرات صحيحة، ولو بصورة جزئية، فإن كل دولة ستواجه أزمة عدم توافر فرص عمل كافية لسكانها. وستكون النتيجة وجود سوق عمل قد يزيد من عدم المساواة في المجتمع بسبب وجود طلب كبير على من لديهم مهارات مرتفعة وعلى درجة عالية من التعليم وطلب منخفض على من يفتقرون لتلك المهارات.

لقد كان التدمير الخلاق هو القوة الدافعة وراء الابتكار وريادة الأعمال في الاقتصاد الأمريكي. لقد أدرك رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة أن المستهلكين هم الذين يحددون في نهاية المطاف الفائز (والخاسر) في السوق. ومن خلال التعامل مع الحاجة إلى تقديم عروض أفضل في السوق، أنشئت صناعات كاملة جديدة وهو ما أدى بصفة عامة إلى زيادة في إجمالي الناتج المحلي للبلاد. وكان هذا

هو الجزء المتعلق بالإبداع. وتمثل ضحايا تلك العملية في المشروعات الراسخة ، التي كانت تعمل لمدة أكثر من قرن من الزمان.

ومع أخذ هذا الأمر في الحسبان، قام المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة ، في 10 أيار/ مايو 2018، بالاجتماع في الأمم المتحدة بعدد من المسؤولين الحكوميين والأكاديميين ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة، ودعا إلى المشاركة في جلسة عمل بعنوان «خلق نظم ايكولوجية لريادة الأعمال لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة «. وقد عقدت تلك الجلسة لدعم القرار الذي صدر في 6 نيسان/ إبريل 2017 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي اعترف بالدور المهم الذي تلعبه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تحقيق خطة 2030 للتنمية المستدامة. وقد شارك في رعاية هذا القرار 54 دولة من الدول الأعضاء، والتي تمثل أكثر من 5 مليار نسمة.

ما الذي يعنيه ذلك بالنسبة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في حال اختفاء الصناعات الحالية؟ وكيف سيبدو المجتمع عندما يتواصل مليارات من البشر عن طريق أجهزة الهاتف المحمول ويمكنهم الوصول بصورة غير مسبوقة إلى أجهزة الكمبيوتر وقوة معالجة المعلومات؟ من المتوقع أن تستطيع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة استيعاب التباطؤ الذي سيحدث نتيجة الاستغناء عن الموظفين بسبب الاستعانة بالذكاء الاصطناعي. وتعتبر المشروعات الصغيرة ككل أكثر قدرة، بوجه عام، على التعامل مع التغيرات. وسيكون من الصعب على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أن تقوم بتلبية الحاجة إلى توفير 40 مليون فرصة عمل سنويا على مستوى العالم لمجاراة الزيادة السكانية. وبالنظر إلى تلك المشكلة من زاوية أخرى، ستتمكن المشروعات الصغيرة وصغار رواد الأعمال، بسبب نمو التكنولوجيا على مستوى العالم، من الاستفادة من أسواق كانت حكرا في الماضي على المشروعات الكبيرة. لكن ينبغي أن تتوافق القدرة على بيع السلع والخدمات عبر المناطق المختلفة مع سياسات التجارة الدولية.

تظل التكنولوجيا والابتكار عوامل محورية في كيفية نمو الاقتصادات في جميع الصناعات. وسيسمح التبني الكامل للذكاء الاصطناعي في الصناعات بالاتصال بالعملاء والموردين، وتوفير معلومات تمكن تلك الصناعات من الاستجابة لاحتياجات المستهلكين، والأتمتة والتصنيع حسب طلب العميل من أجل توفيق المنتجات والخدمات لتتناسب مع الأذواق الفردية.

يُناقش الدور المهم الذي تلعبه السياسة التنظيمية في إنشاء نظام إيكولوجي منظم لريادة الأعمال على مستويات عديدة ومن قبل مختلف المنظمات. ويدرك أصحاب المصلحة هؤلاء الضرورة الملحة التي سيلعبها التوظيف في الاقتصاد والمجتمع ككل. غير أن مجموعة المبادئ التوجيهية الموحدة التي ستستخدم لوضع خارطة طريق لتحقيق نتيجة ناجحة غير واضحة. وهناك اختلافات في المشاركة الجماعية حسب المنطقة، حيث من المتوقع أن يساهم دور رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا، والنساء، والشباب، والناشطين (الذين تزيد أعمارهم عن 55 عامًا فأكثر) بصورة أكبر في السنوات المقبلة. ويجب أن تأخذ أي سياسة تركز على شمول وتنوع تجربة ريادة الأعمال في الاعتبار تفرد كل جزء من أجزاء هذه المجموعة. وعلينا أن نقر بل ونخطط من أجل التمكين الذاتي والمساهمة في المجتمع بأسره من قبل الأشخاص الذين يمكن تهميشهم بسبب التدمير الخلاق للذكاء الاصطناعي. إن التغاضي عن هذه القيود سيعيق النمو ويؤدي إلى ظهور مشروعات جديدة وأعمال تجارية صغيرة غير منتظمة لن تصل إلى مستوى المساهمة الفعالة في الاقتصاد.

وباختصار، سيتشكل مستقبل العمل من خلال العديد من المدخلات ولا يمكن وضع حل واحد ليناسب العالم أجمع. وسيسمح ظهور التكنولوجيا للطبقة المبدعة، التي لا تقتصر على أي عرق أو طبقة أو جنس أو دين أو منطقة، بإعادة تشكيل الطريقة التي يشارك بها الناس في العمل والتوظيف. إن التركيز على حل بعض التحديات والمشاكل الأكثر استعصاءً على المجتمع قد وضع رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة (المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) ضمن الأهداف التي وضعتها أجندة الأمم المتحدة لعام 2030 من أجل الاستدامة. سوف تكون الاستدامة في التوظيف حاسمة في خلق قوى عاملة شاملة ومتنوعة بما يؤدي إلى تقليل عدم المساواة. ويجب على القادة في الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع أن يناقشوا أيضاً كيف يجب إعادة تشكيل أنظمة التعليم لتدريب الجيل القادم من العمال ورواد الأعمال لتسخير التغيير الكاسح الذي سيحدث مع تزايد الاستعانة بالأتمتة والذكاء الاصطناعي في الاستخدامات اليومية.

دور دعـم رواد الأعمـال والمشـروعات المتناهيـة الصغـر والصغيرة والمتوســطة

لورا هيسلار، مديرة البرامج، مؤسسة ويسكونسن لأبحاث الخريجين

تتركز مهمة مؤسسة ويسكونسن لأبحاث الخريجين على جامعة ويسكونسن ماديسون وارتباطها بولاية ويسكونسن، ونحن أعرق جامعة تقوم بنقل التكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية. وتعود خبرة المؤسسة لأكثر من 90 عاما من الخبرة في جامعة ويسكونسن ماديسون كشريك يدعم ويسوق الأبحاث لفائدة البشر من خلال ترخيص الوسائل التكنولوجية للشركات القائمة ومن خلال المساعدة على دعم إنشاء شركات جديدة بشكل أكبر على مدى العشرين عاما الماضية.

ويمكن اعتبار أن مؤسسة ويسكونسن لأبحاث الخريجين تمثل الجسر بين عالم الأوساط الأكاديمية وبين عالم المشروعات. وتمثل الجامعة التي نخدمها، وهي جامعة ويسكونسين ماديسون، أحد أكبر الجامعات البحثية في العالم حيث تبلغ نفقات البحث السنوية مليار دولار أمريكي مع عدد باحثين يتجاوز عددهم 2500 شخص في أكثر من 100 تخصص.

لقد أنشئت المؤسسة من أجل المساعدة على نقل اختراعات جامعة ويسكونسن ماديسون من المختبرات إلى السوق لتحقيق هدف أسمى وهو إفادة البشر وكوكب الأرض. وفي كل عام، نتلقى مئات الاختراعات من الجامعة؛ ونقوم بإصدار براءات لاختراع ونمنح التراخيص للشركات القائمة أو نساعد على إنشاء مشروعات جديدة متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة، ثم نعيد الإيرادات المحققة مقابل الترخيص إلى المحفظة الاستثمارية وإلى المخترعين. ثم نقوم بمنح عشرات الملايين من الدولارات من تلك الاستثمارات للجامعة مرة أخرى من أجل دعم المزيد من الأبحاث العلمية بما يؤدي إلى خلق دورة فعالة. ولأننا نجحنا في تلك الجهود على مدى قرن تقريبا، فقد قمنا ببناء محفظة استثمارية بقيمة 2,6 مليار دولار ونقوم حاليا بإدارتها؛ ونعيد ما بين 60 مليون إلى 100 مليون دولار إلى الجامعة كل عام من أجل دعم الأبحاث.

ولقد تحسنت حياة الملايين من البشر بسبب الاختراعات الناتجة عن الأبحاث الجامعية والتي حصلت على ترخيص من مؤسسة ويسكونسن لأبحاث الخريجين: بما في ذلك اختراعات في العديد من

المجالات المهمة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما في ذلك تحسين المحاصيل والماشية، والمستحضرات الصيدلانية، والمعدات الطبية، وأساليب التشخيص لتحسين صحة الإنسان، وصناعة أجهزة كومبيوتر أفضل وأكثر سرعة، والطاقة النظيفة والمتجددة.

وإذا نظرنا إلى التسعين عاما القادمة، فإننا نجدد تركيزنا على التوسع في ثقافة ريادة الأعمال في الجامعة وفي المجتمع. إننا نؤكد على أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تعتبر الحل الأفضل بالنسبة للعديد من الأساليب التكنولوجية حتى تحقق أثرها. وتعتبر مؤسسة ويسكونسن لأبحاث الخريجين لاعبا أساسيا في الاقتصاد المحلي والإقليمي لدعم هيئة التدريس و رواد الأعمال من الطلاب.

وتفخر جامعة ويسكونسن ماديسون بأنها أطلقت أكثر من 135 شركة، وتعتبر ماديسون من أكثر المراكز الرائدة في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال ريادة الأعمال.

ويمكن النظر إلى دعم مؤسسة ويسكونسين لأبحاث الخريجين لرواد الأعمال من خلال ثلاث مجموعات تسهم في تحقيق هدفنا العام:

- المبادرات التعليمية
- البرامج التي تسرع من وتيرة تطوير التكنولوجيا أو إنشاء الشركات
- التمويل في شكل رؤوس أموال للشركات الجديدة

وفي كل من الأبعاد الثلاثة هذه، نقوم بالربط بين رواد الأعمال المحتملين والموارد الرئيسية والخبراء والمجتمع.

في مجال التعليم:

إننا ندعم وصول مجتمع الجامعة والمجتمع الأوسع كذلك الى الخبراء. ونقوم بتنظيم حلقات عمل وندوات حول موضوعات معينة للطلاب والباحثين وأفراد المجتمع المهتمين بإنشاء مشروعات جديدة؛ والأهم من ذلك، هو إعطاء الباحثين في الجامعة ورجال الأعمال الفرصة للتفاعل مع بعضهم البعض. وعلى مدى السبع سنوات الأخيرة، استقبلنا أكثر من 14 ألف مشارك في تلك البرامج مع مشاركة متساوية من الجامعة ومجتمع الأعمال.

وقمنا أيضا بوضع برامج تستهدف المرأة والجماعات المهمشة بما في ذلك برنامج ريادة الأعمال للمرأة والأقليات والذي يسمى الشركات المبتدئة والذي قدم تعليما وتوجيها عمليا في مجال ريادة الأعمال إلى أكثر من 200 شخص ؛ وقام ثلثي هؤلاء المشاركين بإنشاء شركات خلال عام من استكمال البرنامج. كما نقيم شراكة أيضا مع الجامعة ورعاة الصناعة لتعريف المجتمع بالأبحاث العلمية التي تجري في الجامعة من خلال عدد من برامج العلوم المجانية التي تستقبل أكثر من 600 ألف شخص كل عام ،وخاصة الشباب من المجتمعات المهمشة، ما في ذلك العديد من المجتمعات الريفية في كافة أنحاء الولاية للمشاركة في مناقشة الأبحاث العلمية بالجامعة. ويستمر العديد من هؤلاء الاشخاص في الحضور للجامعة ومتابعة مسارهم المهني من خلال المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتسهم هذه الجهود التعليمية واسعة النطاق في دعم البنية التحتية للابتكار والمجتمعات المستدامة التي ذكرت في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وفي مجال تسريع وتيرة تطوير التكنولوجيا:

بدأت مؤسسة ويسكونسن لأبحاث الخريجين في وضع استثمارات مباشرة في مجال التكنولوجيا التي تحد من المخاطر وذلك من خلال العمل مع خبراء في مجال الصناعة لتحديد العقبات الرئيسية التي تواجه التسويق. ثم نساعد على تمويل البحث والتطوير للتغلب على تلك العقبات وجعل الأساليب التكنولوجية مؤهلة بصورة أكبر للانتقال للسوق في المجالات ذات الصلة بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، بما في ذلك تحسين انتاج الغذاء، والطاقة النظيفة، والتكنولوجيا الطبية وتكنولوجيا المعلومات.

ومن الأمور المهمة بالنسبة لدعمنا للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تعمل على تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ذلك الجهد الذي أطلقناه عام 2015. فإن مسابقة وفاعلية القوة من أجل التغيير الإيجابي تقدر خدمات الكيانات التي لا تهدف للربح وتلك الهادفة للربح والتي تؤكد على تحقيق الأثر الاجتماعي إلى جانب الاستدامة المالية، أي زيادة المشروعات الأساسية في المجالات المستهدفة في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بمرتين وثلاثة أضعاف– مثل الطاقة النظيفة والمياه، والإشراف البيئي، والتعليم، وتنمية القوى العاملة، والحصول على سكن، والتنمية الحضرية المستدامة. وفي خلال عامين، قام البرنامج بعقد اجتماعات لأكثر من 300 جهة هادفة وغير هادفة للربح من كافة أنحاء ويسكونسن. وأدت المشاركة في هذا البرنامج إلى ظهور استثمارات جديدة وعملاء جدد لعدد من المشروعات الاجتماعية وشعور جديد بتوافر الأهداف والفرص المشترك.

في مجال التمويل:

تعمل مؤسسة ويسكونسن لأبحاث الخريجين على ضمان اعتماد أعضاء هيئة التدريس الواعدين ومشروعاتهم الناشئة لطريقة سلسة في تحديد التمويل لمشروعاتهم الجديدة. ومنذ نهاية التسعينات، قدمت مؤسسة ويسكونسن لأبحاث الخريجين استثمارات مباشرة في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة القادمة من الجامعة في عدد كبير من المجالات من بينها:

- التكنولوجيا الحيوية: الطبية والزراعية
- الأجهزة الطبية
- الاتصالات السلكية واللاسلكية
- المستحضرات الصيدلانية القائمة على الجزيئات الصغيرة
- البرمجيات

وتشترك كافة تلك المبادرات في الاعتماد على الربط بين المخترعين والخبراء، وأخصائي الإرشاد والتوجيه، والموارد التي يمكن أن تساعدهم على النجاح. علاوة على ذلك، من بين العناصر الأساسية في طول عمر مؤسسة ويسكونسن لأبحاث الخريجين هو اعترافنا بأنه، بينما نظل ملتزمين عن حق في مهمتنا الأساسية المتعلقة بدعم أبحاث جامعة ويسكونسن ماديسون من خلال توصيل فوائد هذا البحث إلى السوق، فإن علينا أن نعيد النظر والابتكار بصورة مستمرة حتى نحدث تأثيرا، ونتطلع إلى التفاعل مع المجتمع المشارك في هذه الفاعلية ليساعدنا على القيام بذلك.

الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا: فجـر جديـد لريـادة الأعمـال

عمرو أبو العزم، رئيس مؤسسة تمويلي للتمويل الأصغر، نائب رئيس المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، مصر

إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أحد أكثر المناطق المشكلة في العالم. فهناك ثمانية دول من بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التسعة عشر تقع ضمن الخمسين دولة التي تعد من أكثر الدول غير المستقرة في العالم؛ وأربعة منها وهي سوريا وليبيا والعراق واليمن تمثل «دول فاشلة». وتشير التركيبة السكانية إلى نمو الفئة العمرية العاملة بشكل أسرع من سرعة نمو الوظائف. ويوجد بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ثاني أكبر معدل بطالة على ظهر كوكب الأرض (تلي دول جنوب الصحراء الكبرى)، وفي الفترة من الآن وحتى عام 2035، سيدخل 6 مليون شخص إضافي سوق العمل سنويا. وفي نفس الوقت، يدخل المزيد من الأطفال إلى المدارس في ظل تحسن المعايير التعليمية وتوافر منهج دراسي حول ريادة الأعمال.

وقد تكون المعايير التعليمية قد ارتفعت، ولكن جودة التعليم لا تتماشى مع متطلبات القرن الواحد والعشرين. ولا يوجد تدريب مهني على الإطلاق في كافة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالرغم من زيادة نسبة الخريجين فيوجد القليل من العمالة الماهرة المؤهلة بدرجة تتوافق مع المشروعات، حيث أن غالبية الطلاب يختارون مناهجا دراسية تؤهلهم ليصبحوا موظفين حكوميين.

ويوجد عدد قليل من مشروعات ريادة الأعمال الخاصة القائمة على الابتكار في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمقارنة بالاقتصادات الأخرى. وتحتاج المنطقة إلى مشروعات صغيرة ومتوسطة ناجحة تدفع النمو والوظائف في الاقتصادات عبر العالم. وبدلا من ذلك، فإن غالبية المشروعات عبارة عن مشروعات صغيرة للغاية ومشروعات متناهية الصغر يعمل بها عدد قليل من الموظفين، وهي ذات انتاجية منخفضة، وتقدم سلعا وخدمات بسيطة. ويعتبر معدل الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منخفضا عن أي منطقة أخرى فيما عدا الدول الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

ودائما ما تكون النساء مؤهلة بصورة جيدة بالرغم من أنهن يواجهن تحديات في سوق العمل. وإن

أقل من واحدة من بين كل ثلاث فتيات تتراوح أعمارهن بين 25 و34 سنة تعمل أو تبحث عن عمل. وتعتبر مصر الدولة الوحيدة في المنطقة التي يتزايد فيها معدل النساء والرجال في القوى العاملة. والأكثر من ذلك، أن هناك عددا قليلا جدا من رائدات الأعمال، وهو ما يعني الخسارة الكبيرة للقدرات في المنطقة؛ ووفقا للتقديرات، سيصبح إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بحلول عام 2030 أعلى بحوالي 3 مليار دولار من المستوى المتوقع في حال القضاء على عدم المساواة بين الجنسين في الوقت الراهن.

وفي بعض الحالات، توجد اختلافات هائلة بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التسعة عشر؛ والنطاق يتراوح بين مستوى معيشة مرتفع للغاية في المملكة العربية السعودية أو دولة الإمارات العربية المتحدة إلى فقر واسع الانتشار في اليمن، ومستوى معيشة متوسط في مصر ولبنان؛ كما يختلف الوضع السياسي ما بين مستقر وغير مستقر.

ومن بين الدول الأكثر استقرارا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نجد البحرين ومصر والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. ويبلغ إجمالي عدد سكان تلك الدول 158 مليون نسمة، وهي تمثل 40٪ من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعيش حوالي 260 مليون شخص في تلك الدول، وبحلول عام 2030 من المتوقع أن يزيد العدد إلى 360 مليون شخص.

وتشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحولا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا سريعا. ولقد بدأت بوادر التعافي الاقتصادي فيما بعد عام 2011 في الظهور في العديد من أجزاء المنطقة مع تحقيق بعض الدول لنمو سريع في اجمالي الناتج المحلي مقداره 13٪. والأهم من ذلك، أننا نشهد حاليا ثورة شبابية غير مسبوقة في الابتكار وريادة الأعمال. وبخلاف الثورات التي حدثت في السابق، فإن هذه الثورة تحدث في الجامعات ومختبرات المشروعات ومراكز ريادة الأعمال. وتحظى هذه الثورة بدعم الحكومات، ومستثمري القطاع الخاص، والقطاع العام. وربما يكمن التشابه بينها وبين الثورات السابقة في قدرتها على إحداث أثر اجتماعي واقتصادي إيجابي كبير. ولكن بدلا من الدعوة لتغيير الحكومات، يقوم رواد الأعمال بالدعوة إلى التغيير من خلال روح المخاطرة وروح المغامرة وتطوير حلول مبتكرة لبعض أصعب المشاكل التي تواجه المجتمع. وهم يتعاونون هنا مع الحكومات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولقد بدأت أيضا الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وقامت بخطوات لتعزيز ريادة الأعمال كأحد الخيارات المهنية للطلاب والأجيال الأصغر سنا. ومن خلال تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص، تحققت طفرات إيجابية ضخمة في تحسين اللوائح المتعلقة بإنشاء المشروعات وقوانين الإفلاس، مثل قانون الاستثمار في مصر؛ وهو ما جعل إنشاء الأفراد للشركات أيسر من ذي قبل. وليس ذلك فحسب، لكن تقوم الهيئات التشريعية ، ببطء ولكن بثقة، بالتكيف حتى تستوعب الأساليب التكنولوجية الجديدة ونماذج العمل الجديدة، وخاصة في مجال التكنولوجيا المالية(Fintech) و الدفاتر الإلكترونية ورأس المال المخاطر، مثل نظام الدعم المالي والقانوني للمشروعات الناشئة في مصر وهيكل الحوافز الضريبية الخاص بالمشروعات الناشئة وتحويل الشركات في القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

ولقد قامت بعض الحكومات بالتعاون مع القطاع الخاص بإطلاق مبادرات للدعم. وتعتبر المنطقة 2071 في الإمارات مساحة مُخصصة للمبادرات الجديدة بهدف اجتذاب بعض أفضل العقول بما يتواءم مع خلق حركة مبتكرة بهدف خدمة الدول الأكثر فقرا في العالم. وفي المملكة العربية السعودية، أعلن صندوق الاستثمار العام في نهاية العام عن استثمار مليار دولار امريكي في شكل رأس المال المخاطر وصناديق أسهم خاصة تستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما خصص مجلس التنمية الاقتصادية بالبحرين 100 مليون دولار أمريكي «كصندوق الصناديق» لدعم الاستثمار في المشروعات المحلية الناشئة فضلا عن إطلاق مبادرة خليج البحرين للتكنولوجيا المالية . وفي مصر، قامت وزارة الاستثمار بإطلاق حاضنة أعمال ضخمة تسمى «فكرتك شركتك» تشمل أكثر من 100 شركة ناشئة في أنحاء البلاد وتوفر الدعم المالي والتقني والقانوني لها. وإلى جانب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تقوم السلطات في مصر بتوفير صناديق رأس المال المخاطر للمشروعات الناشئة. وتقوم مصر أيضا بتعديل قوانين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وسوف يساعد القانون الجديد المقترح في مصر المشروعات الناشئة وريادة الأعمال من خلال تدابير حمائية وتدابير تعاونية بين مختلف الجهات الحكومية والعامة لمساعدة ريادة الأعمال والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وقد ازدهرت عملية شراء الاستثمارات الناجحة والمشروعات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما في ذلك عملية شراء موقع أمازون لموقع سوق دوت كوم وكريم وتحويله إلى أول «عملاق» في المنطقة بعد إغلاق أكبر سلسلة لديه وهي سلسلة إي (Series E) بقيمة 500 مليون دولار. وتتضمن سلاسل التمويل الأخرى سلسلة فتشريز (ب) (Fetchr' s) بقيمة 4 مليون دولار وسلسلة بايت ابس(Paytabs) للاستثمار بقيمة 20 مليون لدعم توسعه العالمي وهو ما يعد مؤشرا على قدرة المنطقة على إخراج شركات بقيمة مليارات الدولارات. إن المشروعات الناشئة لا تزداد قيمتها فحسب ولكنها تحقق نموا أيضا. وفي العام الماضي، قامت شركة فوري بمصر بالاستثمار في مشروع الترتيبات اللوجستية الناشئ ومقره مصر وهو مشروع بوسطة؛ كما استثمر مشروع كريم في تطبيق النقل العام سوفل وقام مؤخرا بشراء منصة قوائم المطاعم على الانترنت وهي راوند مينيو(RoundMenue).

وبالرغم من ذلك، فإن أحد العقبات الكبرى التي تواجه نمو المشروعات الناشئة هي البيروقراطية والإجراءات المعقدة التي تمر بها الشركات في العديد من المباني والأماكن العامة حول المنطقة. ويأتي تصنيف غالبية الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منخفضا في مؤشر البنك الدولي «سهولة ممارسة أنشطة الأعمال» فيما عدا دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تحتل المركز الواحد والعشرين على المستوى العالمي. وبالرغم من أن المغرب ومصر قد حسنتا من مركزيهما فلازال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به.

وعلى طريق ريادة الأعمال الإنسانية، فإن دولا مثل سوريا وليبيا واليمن لازالت تمزقها الحروب وتؤثر أزمة اللاجئين على موارد الدول المضيفة. وبالرغم من ذلك، فإن هذه الأزمة لها مزايا بالنسبة للعديد ممن يمتلكون روح ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقد نتج عن ذلك التوصل للعديد من الحلول الابتكارية لمساعدة اللاجئين على الاستقرار والاندماج محليا وقد أنشأ العديد منهم مشروعات، وخاصة في لبنان ومصر والأردن. وقد أسهمت المبادرات الابتكارية مثل مبادرة مسابقة إم آي تي للابتكار للاجئين ومبادرة أسبوع الترميز للاجئين في خلق فرص عمل وتوليد الدخل والتعامل مع المجالات التي تمثل صعوبات بالغة من خلال الاستعانة بالتكنولوجيا ودعم ريادة الأعمال.

إن النظام الإيكولوجي لريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي كان يتطور بصورة كبيرة على مدى سنوات، أصبح معدا للازدهار بسرعة. وفي ظل وجود استثمارات رئيسية من أطراف عالمية كبيرة، أصبحت المنطقة مستعدة لتنويع عروض المنتجات ودفع ريادة الأعمال. إن تطوير نظام إيكولوجي مستدام للمشروعات الناشئة يمكن أن يخلق نظاما مواتيا لرواد الأعمال والمستثمرين. وتمثل مصر نموذجا رائدا وفقا لتقرير مرصد الأعمال الحرة في العالم لعام 2017؛ إن 73٪ من سكان مصر ينظرون لريادة الأعمال كأحد الخيارات المهنية الرئيسية. وتلعب التكنولوجيا دورا كبيرا في دول الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا، وخاصة في مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة، في تعزيز المناخ من أجل تطوير منتجات المشروعات الناشئة والتشبيك مع المستثمرين الدوليين.

حاضنة أعمال هالسيون والنظام الإيكولوجي للمشروعات الاجتماعية - احدى الممارسات الدولية المثلى الرحيمة

ريان روس، مكتب الابتكار الرئيسي، حاضنة هالسيون

إن الغرض من هذه الورقة البحثية هو مساعدة كافة أصحاب المصلحة على فهم الأنشطة المحيطة برواد الأعمال الاجتماعية والنظام الإيكولوجي الحالي للمشروعات الاجتماعية. ولتحقيق ذلك، يقدم الجزء الأول من هذه الورقة برنامجنا، حاضنة أعمال هالسيون، بوصفها دراسة حالة. وبعد ذلك تتناول الورقة وضع الانظمة الإيكولوجية للمشروعات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية وكيف تدفع تلك الأنظمة الإيكولوجية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للامام.

إن حاضنة أعمال هالسيون، أحد البرامج الرائدة في هالسيون، تزود رواد الأعمال الاجتماعية في المراحل الأولى بالدعم الذي يحتاجون إليه لتحويل أفكارهم الجريئة إلى مشروعات قابلة للتوسع وقابلة للاستدامة لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين في البلاد وفي العالم.

وتدعم منهجية هالسيون القوية الإبداع من خلال بيئة تتمتع بالحرية والنفاذ والتعاون والدعم. كما تعطي القادة المؤثرين المحتملين المساحة المادية والذهنية التي تمكنهم من المخاطرة وممارسة الإبداع. ويحصل من قبولهم في البرنامج على إقامة مجانية لمدة خمسة أشهر في حاضنة الأعمال التاريخية هالسيون في واشنطن دي سي؛ كما يحصلون على مساحة عمل، وتوجيه وإرشاد، وتدريب على القيادة، ودعم ضخم من استشاريين في مجال المشروعات والقانون والتكنولوجيا، وبدل للإعاشة، وذلك لوضع رؤيتهم المتعلقة بالمشروعات الاجتماعية وتحويلها إلى واقع .

ويعيش هؤلاء ويعملون في حاضنة أعمال هالسيون ويحصلون على توجيه غير محدود من جانب الخبراء. كما يشاركون أيضا في البرامج الأساسية التي تتضمن جلسات ترويجية، ومجموعة تطوير المهارات، وفعاليات أخرى؛ ثم يشاركون في نهاية المطاف في «عرض» أمام الشركاء والمستثمرين. وبعد انتهاء برنامج الإقامة الذي يستمر لمدة 5 أشهر، يواصل هؤلاء العمل في حاضنة أعمال هالسيون لمدة 13 شهرا مع الحصول على كافة الموارد مجانا للتوسع في بناء شبكاتهم وتأمين التمويل اللازم وتنمية مشروعاتهم. ومن خلال إزالة العقبات وتوفير الموارد، تقوم حاضنة هالسيون بتمكين ذوي الرؤى بغض النظر عن وسائلهم أو ظروفهم. وبهذه الطريقة، فإنها تغير الوضع الراهن لمن يستطيعون النفاذ لفرص ريادة الأعمال.

ولقد أطلقت حاضنة أعمال هالسيون في أيلول/ سبتمبر 2014 ودعمت 69 مشروعا حتى اليوم. ويقوم رواد الأعمال الاجتماعية هؤلاء بالتوصل لحلول لعدد كبير من التحديات مثل الفقر والتعليم والمساواة بين الجنسين والصحة والطاقة والبيئة والإجراءات الخاصة بالمناخ. وقد جمعت تلك المشروعات مجتمعة 37 مليون دولار أمريكي، ووفرت 460 فرصة عمل، وأثرت على حياة نصف مليون شخص تقريبا حول العالم. ويتميز من ينضمون لحاضنة الأعمال بالتنوع الشديد؛ وبلغت نسبة النساء اللائي أسسن مشروعات 54٪، و59٪ من المشروعات من تأسيس أشخاص ملونين.

وتؤمن حاضنة أعمال هاليسون بأننا في حاجة لاستثمار المزيد من وقتنا ومواردنا كمجتمع حتى نوفر التمويل لرواد الأعمال الاجتماعية لأنهم هم الأشخاص الذين يبنون المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تستهدف بعضا من أكبر التحديات التي تواجهنا حول العالم. وبصراحة، فنحن نمتلك ما يكفي من البرامج كننا نحتاج إلى مؤسسين موهوبين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المهمة.

وبالإضافة إلى عملنا كممارسين، قمنا أيضا بتطوير أول إطار للنظم الإيكولوجية للمشروعات الاجتماعية في الولايات المتحدة الامريكية وقمنا وفقا لذلك بتصنيف أعلى النظم الإيكولوجية للمشروعات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية. ويهدف تقرير «غواص الأعماق: النظم الإيكولوجية للمشروعات الاجتماعية في الولايات المتحدة» إلى تعميق والتوسع في تحليلنا للنظم الإيكولوجية للمشروعات الاجتماعية في البلاد بناء على البيانات العامة والإجابات في الدراسات الاستقصائية من 416 شخص يعملون بنشاط على الصعيدين الشخصي أو المهني في أحد الأنظمة الإيكولوجية للمشروعات الاجتماعية. وقد حدد رواد الأعمال الاجتماعية أربع دعائم رئيسية لأي نظام إيكولوجي وهي: التمويل، ورأس المال البشري، وجودة الحياة، واللوائح والتقبل.

الدعائم الأربع للنظام الإيكولوجي للمشروع الاجتماعي

- التمويل – وقود النظام الإيكولوجي : مصادر رأس المال بما في ذلك التمويل الأساسي، والمنح، ورأس المال الخيري ورأس المال المخاطر (وهو ما يمثل المصادر من القطاعين العام والخاص).
- رأس المال البشري – محرك النظام الإيكولوجي: العثور على أطراف مهمة – كأفراد في فريق، وأخصائي توجيه وإرشاد، وموظفين و مستشارين.
- جودة الحياة – نسيج النظام الإيكولوجي: كل شيء بدءا من التنوع وتكلفة المعيشة والمواصلات التي تحدد تجربة رائد الأعمال الذي يعيش في منطقة ما.
- اللوائح والتقبل – البيئة التشغيلية للنظام الإيكولوجي: اللوائح، وتقبل السوق، وحتى التصورات والاتجاهات نحو مشروع اجتماعي يمكن أن تخلق بيئة تدعم أو تخنق المشروع الاجتماعي.

ولقد زودتنا المعرفة اليومية كممارسين في إدارة حاضنة أعمال هالسيون بنظرة عميقة بشأن كيفية تطور ونمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وفيما يلي نلقي الضوء على بعض استنتاجاتنا الرئيسية من هذا العمل:

1- إن «الأسباب» تهم. من المؤكد أن الأشخاص الذين يقومون بإنشاء المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يكونون مدفوعين بروح ريادة الأعمال، وإن كانوا يعملون على نحو متزايد لمواءمة قيمهم مع مشروعاتهم. ويأتي رواد الأعمال الاجتماعية في مقدمة هذا التحول الجديد حيث يقومون بمزج الأثر بسلاسة بنسيج مشروعاتهم.

2- هناك تنوع كبير في مؤسسي المشروعات يتجاوز كثيرا ما نظن. ومن خلال خبرتنا التشغيلية، فإن المؤسسين يأتون من كافة مناحي الحياة. ويمثل كلا من النوع الاجتماعي والتنوع العرقي أحد نقاط التركيز المهمة، ولكننا شهدنا أيضا تنوعا لا يصدق في الخلفيات المهنية والسن وكذلك الخلفيات الاجتماعية-الاقتصادية.

3- يمتلك القطاع العام إمكانات كبيرة غير مستغلة. ففي واشنطن دي سي، نشهد مباشرة المواءمة بين أهداف رواد الأعمال الاجتماعية والقطاع العام. وبالرغم من ذلك، فإننا في المراحل الأولى لإدراك طريقة المواءمة بسورة مناسبة بين القدرات الابتكارية لتلك المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والأهداف المؤثرة للأطراف الفاعلة من القطاع العام. ومن المهم، إيجاد مسارات أكثر لمشاركة القطاع العام للوصول إلى مستوى المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وخاصة من خلال المؤسسات الوسيطة التي تدعم تلك المشروعات وذلك من أجل إطلاق العنان للابتكار والفرص الاقتصادية وتحقيق الأثر الاجتماعي.

ويجب أن يعمل أصحاب المشروعات الصغيرة أيضا على تطوير طريقة تفكير تتبنى ريادة الأعمال والابتكار، والتي تعوقها التقاليد التي تفوق في عددها النماذج الجديدة، مع قيم اجتماعية متأصلة بعمق وتملي علينا السلوكيات والاستراتيجيات الخاصة بممارسة أنشطة الأعمال.

من المهم بالنسبة للحكومة المكسيكية أن تتوافق مع مستثمري القطاع الخاص، والبنوك، والشركات المالية، وجمعيات الأعمال، والمؤسسات الاكاديمية، سعيا لإيجاد أساليب لدعم وتشكيل ليس فقط المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الجديدة، ولكن أيضا مساعدة المشروعات القائمة لتصبح أكثر إنتاجا وتنافسا واستدامة. وعلينا أن نقوم بذلك كأمة واحدة إذا ما أردنا أن تكون لنا الغلبة.

ويسود الشعور بالإحباط عندما لا يستطيع الناس الحصول على ما يريدون؛ غير أن الإحباط يتحول إلى يأس عندما لا يستطيعون الحصول على ما يحتاجون إليه.

وتمثل حاضنة أعمال هالسيون منصة انطلاق لرواد الأعمال الاجتماعية الموهوبين، ونأمل في أن تساعد خبرتنا وأبحاثنا في إطلاق منصات مبتكرة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتحدث أثرا حول العالم. ومن خلال تطبيق منهج شامل من قبل كافة أصحاب المصلحة لدعم النظام الحيوي ذي الأثر، يمكننا تحقيق تعايش رائع بين الربح والأثر للوصول إلى عالم أفضل.

* ولمعرفة المزيد عن حاضنة أعمال هالسيون وعن عملنا نرجو زيارة موقع www.halcyonincubator.org

إن فكـرة أن تشـجيع عـدد أكبـر ببسـاطة على إنشـاء مشـروعاتهم لا يمثل بالضرورة الاسـتخدام الأكثر فاعلية للموارد

دونا كيلي، استاذ ريادة الأعمال في كلية بابسون، وفريدريك سي. هاميلتون، رئيس مؤسسة المشروعات الحرة

سعت الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمشروعات وأصحاب المصلحة الآخرين، لبعض الوقت، إلى تشجيع ريادة الأعمال في مجتمعاتهم وفي المناطق الأخرى من العالم حيث يعد هذا النشاط كأحد الحلول للتحديات الاقتصادية والاجتماعية. ومع زيادة فهم هذا النشاط، يتنامى إدراك أن مجرد تشجيع المزيد من الناس على بدء مشروعات لا يمثل بالضرورة أفضل استغلال للموارد. وبدلا من ذلك، ركزت المبادرات على أنواع معينة من ريادة الأعمال أو رواد الأعمال، مثل رواد الأعمال الذين يركزون على المشروعات الموجه لتحقيق النمو، أو النساء، أو الشباب، أو المشروعات التكنولوجية.

وبالرغم من ذلك، غالبا ما تغفل تلك المبادرات الاحتياجات الخاصة بالمنطقة المحورية ذات الصلة . وقد لا تحقق بعض التدخلات الجيدة أهدافها لأنها مقيدة بسبب عقبات غير متوقعة أو لأنها تهمش بعض الأشخاص الذين ينوون مساعدتهم. ويمكن أن تختلف روح المبادرة باختلاف مناطق العالم بشكل كبير فيما يتعلق بعدد من الأبعاد. لذلك، يحتاج أي برنامج أو سياسة أو مبادرة إلى دراسة ومناقشة الملف الفريد للبلد أو المنطقة المستهدفة.

ويمكن دراسة الفروقات في المشاركة في مراحل ريادة الأعمال المختلفة من خلال بيانات مرصد الأعمال الحرة في العالم. في فرنسا، على سبيل المثال، عبر أكثر من 17٪ من البالغين عن رغبتهم في بدء مشروعات خلال الثلاث سنوات القادمة غير أن أقل من 4٪ قد أخذوا خطوات فعلية للقيام بذلك. وهذا هو الحال أيضا عندما نأخذ الفروق الزمنية في الحسبان. وهناك نمط مماثل في إيران، وهي في المراحل الوسطى من التنمية الاقتصادية. وهناك العديد من الأسباب المختلفة وراء ذلك، مثل الإجراءات البيروقراطية، أو عدم توافر إطار دعم الأعمال، أو القيود الثقافية، أو وجود حواجز تنافسية كبيرة أمام الدخول. إن الحل الذي ينجح في دولة ما قد لا ينجح في الدولة الأخرى أو ينبغي تطبيقه بصورة مختلفة.

وفي بيرو، تظهر مشكلة مختلفة قليلا فيما يتعلق بمراحل عملية ريادة الأعمال – حيث يقوم 25٪ من البالغين بإنشاء مشروعات، ولكن 7٪ فقط منهم يديرون مشروعات ناضجة. وهذا هو النمط السائد في أمريكا اللاتينية حيث أن غالبية البلاد في المراحل المتوسطة من التنمية الاقتصادية. وفي أحد

عشر دولة في تلك المنطقة، فإن هناك أربعة أصحاب مشروعات قائمة بالفعل في المتوسط في مقابل كل عشرة أشخاص في مرحلة الشركة الناشئة. وتعتبر هذه المسألة من المسائل طويلة الأمد في هذه المنطقة. ويقوم العديد من الأشخاص ببدء مشروعات لكن القليل منهم يحافظ على مشروعه حتى يصل إلى مرحلة النضج. قد تكون الضرورة هي التفسير المحتمل لتلك المسألة؛ فأكثر من ربع رواد الأعمال يقيمون مشروعات لغياب أي بدائل وظيفية أفضل. وقد يكون ذلك أيضا بسبب قطاع الصناعة – فأكثر من نصف رواد الأعمال يقيمون مشروعات تجارة تجزئة/جملة تواجه القليل من العقبات عند دخول السوق. وبصفة أساسية، فقد لا يكون لديهم النية أو المهارات اللازمة لاستدامة مشروعاتهم أو قد تؤدي البيئة في نهاية المطاف إلى تآكل القدرة على ضمان استمرارية مشروعاتهم.

وبينما تبرز بعض المشاكل المحتملة في مراحل ريادة الأعمال في كل من فرنسا وبيرو، فالأمر يختلف في ألمانيا – حيث المفضالات بين أشكال ريادة الأعمال. وفي هذه الدولة، يقوم عدد أكبر من الأشخاص بإنشاء مشروعات لصالح أصحاب العمل بدلا من بدء مشروعات جديدة بأنفسهم. أما الدول الأخرى، مثل المملكة المتحدة والسويد وتايوان، فهي تُظهر معدلات معتدلة من ريادة الأعمال ومستويات عالية من ريادة الأعمال بين الموظفين. ويبدو أن الظروف في تلك الدول تشجع أنشطة ريادة الأعمال بين الموظفين بينما نجد أن ريادة الأعمال المتعلقة بإنشاء أعمال جديدة أقل جاذبية. إن العثور على وظيفة قد يعتبر أفضل خيار في بعض الاقتصادات، حتى في تلك التي تنتشر بها ريادة الأعمال على نطاق واسع. وعلى النقيض من ذلك، فإن دول، مثل استراليا والولايات المتحدة الأمريكية واستونيا وكندا، فتظهر مستويات مرتفعة من المشروعات الناشئة وريادة أعمال الموظفين بما يوحي بانتشار كلا النوعين من رواد الأعمال وحصولهم على الدعم.

وفي بعض أجزاء من العالم، فإن ريادة الأعمال تفضل مناطق ديموغرافية معينة، وتغفل مزايا المشاركة الأوسع نطاقا. وهناك القليل من الاقتصادات التي يتساوى فيها معدل إنشاء النساء لمشروعات مع الرجال (مثل البرازيل واندونيسيا والإكوادور على سبيل المثال). وفي المقابل، تنشئ النساء مشروعات بنسبة تقل عن نصف نسبة الرجال في مصر وفرنسا والمملكة المتحدة والمغرب وإيطاليا. وهناك العديد من الأسباب لهذا الأمر، مثل تفضيل النساء لفرص التوظيف، أو التوقعات الثقافية، أوعوامل وظروف أخرى تمكن أو تعوق طموحات المرأة في مجال ريادة الأعمال.

وفي غالبية الاقتصادات، فإن ريادة الأعمال تصل إلى أعلى معدلاتها بين الأفراد في بداية حياتهم المهنية أو في وسطها أي في المرحلة العمرية من 25 وحتى 44 سنة. وفي المقابل، فإن أعلى معدلات ريادة الأعمال في كوريا ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر تكون في المرحلة العمرية بين 45 وأكبر. وتنظر بعض الاقتصادات إلى ريادة الأعمال على أنها حل لمشكلة ارتفاع البطالة بين الشباب. كما أن هناك أيضا مزايا طويلة المدى: الترويج لريادة الأعمال بين الشباب يسمح لهم ببناء قدراتهم وهو ما قد يفيد عندما يدركون الفرص ويستغلونها في مسارهم المهني. ويقوم الشباب بمتابعة أنواع مختلفة من الفرص تختلف عن تلك الخاصة بالأكبر سنا. فالشباب لا يتقيدون كثيرا بالتوقعات المتعلقة بالمرتبات المرتفعة التي يمكن الحصول عليها من خلال اكتساب الخبرة ومن غير المحتمل أن تعوقهم التزامات مثل الرهن العقاري أو وجود أبناء يدرسون في الكليات وهي أمور توجه الأكبر سنا نحو الحصول على وظائف أكثر استقرارا. ومع ذلك، فإن رواد الأعمال الأكبر سنا قد يكونون أكثر فعالية في ضوء خبراتهم ومواردهم وشبكاتهم. ويمكن أن تمثل ريادة الأعمال فرصة لهم لمتابعة أحلامهم أو توليد دخلهم الخاص.

وتستهدف غالبية التدخلات الموجهة إلى رواد الأعمال هؤلاء الذين يتمتعون بإمكانات تأثير كبيرة مثل الذين لديهم القدرة على توفير فرص عمل والابتكار. ونظرا للظروف اللازمة لدعم رواد الأعمال هؤلاء، فمن المرجح أن يستلزم الأمر تكريس الجهود وشمولها من أجل إقامة ودعم هذا الشكل من أشكال ريادة الأعمال في دول مثل: البرازيل وإندونيسيا، حيث يتوقع أقل من 5٪ من رواد الأعمال أن يوظفوا أكثر من 5 أشخاص خلال السنوات الخمس القادمة، ويذكر أقل من 15٪ أن منتجاتهم أو خدماتهم مبتكرة. وقارن ذلك بتايوان وقطر، حيث يمتلك 40٪ من رواد الأعمال القدرة السابقة الذكر المتعلقة بخلق فرص عمل؛ وفي شيلي ولبنان، يذكر أكثر من نصف رواد الأعمال بأنهم يقدمون ابتكارات.

وتوضح هذه النماذج من المؤشرات النطاق الذي يمكن أن تختلف من خلاله ريادة الأعمال حول العالم. إن الجهود الأساسية التي ينبغي أن نضطلع بها في كل اقتصاد هي إدراك الخصائص المميزة لريادة الأعمال في كل اقتصاد على حدة، وتحديد أماكن الثغرات، وتحديد اسباب النجاح أو الفشل، واتخاذ إجراءات، والتعلم، والتكيف بينما نتابع التقدم.

UNITED NATIONS
WELCOME TO
SMALL BUSINESS
SDGs
#ICSB4SMES

HASTO WADOYO
JUNG-HO SEO
#ICSB4SMES

تقارير الشركاء

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا حيويا في ضمان النمو الاقتصادي المستدام والشامل

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

شانتال لين كاربنتيير، رئيسة مكتب نيويورك الخاص بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

الدفاع عن السياسات – تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا فاعلا في ضمان تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. وفي الدول النامية، فإنها توفر من 60 إلى 70٪ من الوظائف في القطاع الرسمي. وفي الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وحده، تمثل حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة 80٪ من إجمالي المشروعات. ويدعم الأونكتاد بصورة مستمرة الدول النامية، بما في ذلك جمهورية الدومينيك وجامبيا وتنزانيا والإكوادور وإثيوبيا، في تصميم وتنفيذ سياسات ريادة أعمال شاملة تشجع على إنشاء شركات جديدة والتوسع في المشروعات القائمة، والتي ترتبط باستراتيجيات التنمية الاقتصادية الوطنية. إن مساعدة الأونكتاد في عملية صياغة السياسات تدعم وجود نهج شامل ومتسق ومتناسق، يستند إلى إطار المؤتمر المعني بسياسات ريادة الأعمال، لتحديد وصياغة وتنفيذ تدابير السياسات التي صُممت من أجل دعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن خلال إطار سياسات ريادة الأعمال، يساعد الأونكتاد الدول على تصميم مبادرات ودعم مؤسسات لتعزيز ريادة الأعمال في ستة مجالات مترابطة ذات أولوية وهي: صياغة استراتيجية وطنية لريادة الأعمال، وتعظيم البيئة التنظيمية ، وتعزيز تعليم ريادة الأعمال، وتطوير المهارات، وتيسير التبادل التكنولوجي والابتكار، وتحسين الوصول للتمويل، وتعزيز التوعية والتشبيك. كما يزيد الوعي أيضا بالحاجة إلى

إشراك ممثلين من القطاعين الخاص والعام والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

ووفقا للبنك الدولي (2013)، ستكون هناك حاجة إلى توفير حوالي 600 مليون وظيفة خلال الخمس عشر عاما القادمة. وسيأتي معظم الطلب على العمل من جانب الشباب في الدول النامية. وفي هذا السياق، تعتبر ريادة الأعمال للشباب وسيلة فعالة على نطاق واسع لإبقاء معدلات التشغيل عند المستوى الحالي. علاوة على ذلك، غالبا ما تكون ريادة الأعمال نقطة الدخول الوحيدة للشباب لسوق العمل والطريقة الوحيدة للخروج من الفقر في العديد من الدول النامية. وفي الوقت الحالي، فإن الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عاما، يوجد حوالي 10٪ منهم في آسيا، و15٪ في أفريقيا، و17٪ في أمريكا اللاتينية والكاريبي، ويشاركون بالفعل في أنشطة ريادة الأعمال. ويقوم الأونكتاد بالتعزيز النشط لسياسات ريادة الأعمال بالتعاون مع الكومنولث. وفي هذا السياق، شارك الطرفان في إعداد دليلين تحت عنوان «دليل السياسات بشأن ريادة الأعمال للشباب» و «المبادئ التوجيهية والسياسات الخاصة بالاقتصاد الأزرق والأخضر» (قيد الإعداد). ويقوم كلا من الأونكتاد والكومنولث بتنظيم ندوات مشتركة للدفاع عن السياسات الإقليمية لتعزيز ريادة الأعمال للشباب بين واضعي السياسات.

وبينما تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال دورا كبيرا في النمو الاقتصادي، فإن نقص التمويل يعوق نموها بشكل كبير. ويصبح الأمر أكثر حدة في الأسواق الناشئة حيث لا تستطيع 70٪ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفقا للبنك الدولي، الحصول على قروض. وبالرغم من اختلاف الفجوة بشكل كبير من منطقة لأخرى، فإن تلك الفجوة واسعة بشكل خاص في أفريقيا وآسيا. وتقدر الفجوة الائتمانية الحالية بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي بحوالي 1,2 تريليون دولار. وترتفع الفجوة الائتمانية الإجمالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي وغير الرسمي إلى 2,6 تريليون دولار. ولعلاج الفجوة التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشكيل أسواق منظمة ووجود شركات تتمتع بالشفافية والحوكمة ، يقوم الأونكتاد بدعم البورصة بشكل متزايد بما في ذلك تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة لأسواق رأس المال المستدامة.

ومنذ عام 2014، أدركت الجمعية العامة دور ريادة الأعمال في التنمية المستدامة من خلال قرار بنفس الاسم أيده الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر ريادة الأعمال مهمة بصورة خاصة بالنسبة للتحول الهيكلي للدول الأقل نموا. ويناقش تقرير سيصدر قريبا عن الأونكتاد حول أقل الدول نموا الارتباط بين ريادة الأعمال والتحول الهيكلي ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يبحث أيضا السياسات الضرورية لتبني ظهور شركات جديدة ومشروعات ناشئة في القطاعات المهمة بالنسبة للتحول الهيكلي ولدعم الاستدامة والبقاء والتوسع في المشروعات الجديدة.

وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يقوم الأونكتاد بإعداد دليل سياسات لتوفير إطار عالي المستوى للسياسات والبرامج التي تدعم ريادة الأعمال بين المهاجرين واللاجئين. والهدف من هذه المبادرة هو دعم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والمهاجرين، وتعظيم مشاركتهم في اقتصادات بلدانهم والدول المضيفة من خلال أنشطة ريادة الأعمال.

المساعدة التقنية ' وتركز الدعامة الثانية لمساعدات الأونكتاد على المساعدات التقنية وتنفيذ المشروعات والعمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين على تطوير مهارات ريادة الأعمال وبناء قدرات إنتاجية محلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج الأونكتاد لتنظيم المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (امبريتيك) ، وبرنامج روابط الأعمال التجارية، وبرنامج التجارة البيولوجية .

ومنذ بداية تنفيذ برنامج تنظيم المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 1988، طبق البرنامج في أكثر من 40 دولة وساعد رواد أعمال من خلال إنشاء مراكز محلية لتطوير

ريادة الأعمال ذاتية الاستدامة وقائمة على السوق (مراكز برنامج تنظيم المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية). وفي خلال 30 عاما من القيام بهذا النشاط، استفاد أكثر من 400 ألف من رواد الأعمال من تنظيم ورش عمل، وخدمات تطوير الأعمال المتاحة في برنامج تنظيم المشاريع عن طريق الشبكة العالمية الحالية في مراكز برنامج تنظيم المشاريع. ويتضح الأثر الكبير لبرنامج تنظيم المشاريع من خلال زيادة معدلات استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المشاركة، وتحقيق نمو كبير في الإيرادات، وتوفيرفرص عمل جديدة، وفرص العمل الحر للمشاركين.

ويسعى برنامج روابط الأعمال التجارية إلى تحديث قدرات الموردين المحليين وتيسير الاندماج في سلاسل القيمة العالمية و/أو الإقليمية من خلال روابط تجارية مع الشركات العالمية أو المحلية الكبرى. ويعمل البرنامج في تسع دول نامية واستطاع تحقيق نتائج ضخمة ومفيدة للطرفين أي لصغار الموردين والشركات الأجنبية. ويتجه البرنامج بصورة متزايدة نحو المشاركة في أهداف التنمية المستدامة وضمان الإدماج المفيد للفئات الفقيرة من السكان، وخاصة في البيئات الريفية.

وكما يتضح من خلال سنوات عديدة من تنفيذ برنامج روابط الأعمال التجارية الخاص بالأونكتاد، فإن البرامج القُطرية تسمح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المحلية بما في ذلك المشروعات الزراعية بتنويع وإضافة قيمة لإنتاجها بما يسمح لها بالمشاركة بصورة أكثر فاعلية في أنظمة الإنتاج العالمية. وتوفر التدخلات القُطرية الدعم لصغار الموردين المحليين للقيام، على سبيل المثال، بالوفاء بالمعايير البيئية للشركات متعددة الجنسيات، أو تطوير طريقة تفكير رواد الأعمال الريفيين الفقراء والمنتجين المهمشين في الحضر. وتهدف آخر المشروعات إلى تعزيز الروابط التجارية والسياحة المستدامة في تنزانيا والإنشاءات الخضراء في زامبيا.

وبوصفها أول وكالة من وكالات الأمم المتحدة ذات الولاية الحكومية الدولية بشأن التجارة والتنوع البيولوجي، قام الأونكتاد بتنسيق وتيسير جهود الحكومات المتعلقة بضمان استفادة المجتمعات والمشروعات من فرص التجارة وتعظيمها من خلال الربط بين التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة من خلال برنامج التجارة البيولوجية. ومن خلال المواءمة بين الأطراف ، وتجميع موارد الشركاء، وتقاسم المعلومات، والتوثيق المنظم للدروس المستفادة وحالات النجاح، وزيادة التنسيق، ومواءمة الجهود لإقامة شراكات أقوى على طول سلاسل التوريد، قامت مبادرة التجارة البيولوجية بتعزيز تطوير المشاريع وتنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم 15.

لقد تغيرت طريقة التفكير بسرعة مع اهتمام المزيد من الشباب بإنشاء مشروعاتهم الخاصة (و) تزايد اتجاه الشباب نحو الاهتمام بريادة الأعمال.

أمل موافي، منظمة العمل الدولية، مصر

منظمة العمل الدولية - مكتب مصر

لقد أصبحت ريادة الأعمال مكونا مهما وحيويا في نمو الاقتصاد الوطني حيث تمثل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة أكبر جهات توفر فرص عمل في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة في كافة أنحاء العالم. وتقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع الاقتصاد وتمثل عناصرا مهمة لتعزيز الابتكار والتنافسية وريادة الأعمال. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، توفر المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحصة الأكبر من التوظيف في القطاع الخاص وخاصة في دولة مثل مصر والتي يوجد بها قطاع غير رسمي كبير. ففي مصر، تمثل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 75٪ من التوظيف في القطاع الخاص ، و80٪ من إجمالي الناتج المحلي.

وتدرس منظمة العمل الدولية تعزيز ريادة الأعمال والشركات الناشئة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح فعالة في توفير فرص العمل، والحد من الفقر، وتوفير آلية للحراك الاجتماعي التصاعدي. وبالرغم من ذلك، فإن المشروعات في مصر غالبا ما تنشأ جراء الضرورة الاقتصادية وتواجه معوقات معتبرة أمام تحقيق النمو والرخاء. ونتيجة لذلك، فإن 90٪ من المشروعات في مصر تستمر في كونها مشروعات متناهية الصغر وتنشأ في الغالب في القطاع غير الرسمي. ويفتقر رواد الأعمال هؤلاء إلى المهارات والمعرفة الضرورية لتحقيق النمو والإسهام بصورة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي للبلاد وفي النمو الاقتصادي ونمو فرص العمل. إن إنشاء شركات ناشئة وتحولها إلى مشروعات أكبر في القطاع الرسمي يعوقه وجود ثقافة ريادة أعمال فقيرة وأطر تنظيمية وقانونية ضعيفة لا تساعد على إنشاء المشروعات ونموها إلى جانب وجود هياكل مالية ضعيفة وقدرات إقراض محدودة.

إن الشباب في مصر يعزفون عن المخاطرة وغالبا ما يفضلون انتظار عمل حكومي بدلا من السعي للحصول على فرصة لخلق فرص عمل لائقة لأنفسهم. وبالرغم من ذلك، فقد تغيرت تلك العقلية مؤخرا وبسرعة بحيث أصبح هناك عدد أكبر من الشباب يعتم بإنشاء مشروعات خاصة . ووفقا لمرصد ريادة الأعمال العالمي لعام 2017، فقد زاد التصميم على إنشاء الأعمال في مصر، حيث أبدى 65,5٪ من فئات من غير رواد الأعمال الاهتمام أو النية لإنشاء مشروعات خلال الثلاثة أعوام القادمة. وقد وجد أن هذا العدد هو أعلى الأرقام بين الدول التي شملها المرصد بدراسات استقصائية ، وأكثر بحوالي 2,5 مرة عن المتوسط العالمي. ويتزايد اهتمام الشباب المصري بريادة الأعمال. وبالرغم من ذلك، فإنهم غالبا ما لا يعرفون كيف يقومون باتخاذ الخطوة الأولى لبدء مشروع بنجاح أو كيف يقومون بتطوير مشروع قائم.

ولمساعدة رواد الأعمال الشباب في مصر في التغلب على تلك التحديات قامت منظمة العمل الدولية بتطوير تدريب حيوي ومستهدف وتم اختباره وثبت نجاحه. ويمثل مشروع منظمة العمل الدولية «وظائف لائقة لشباب مصر» والممول من الحكومة الكندية مثالا جيدا على تحقيق تدخلات ناجحة من خلال الشراكات العالمية في مجال تطوير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وقد قام المشروع بتكييف تدريب منظمة العدل الدولية الخاص بتطوير ريادة الأعمال والمشروعات ليتناسب مع السياق المصري لمساعدة الشباب على فهم الأسواق المحلية والعالمية، والتمويل، وتشغيل المشروعات ونموها، وتوفير الروابط الضرورية بخدمات دعم المشروعات. وتتضمن هذه الأدوات التدريبية البرامج التالية: «تعرف على عالم الأعمال»، و»أبدأ وحسن مشروعك «، والحزمة التدريبية «النوع الاجتماعي وريادة الأعمال معا»(صاحبات المشروعات الصغيرة يمضين قدما).

وقام مشروع « وظائف لائقة لشباب مصر» بتكييف تدريب « تعرف إلى عالم الأعمال» وتعزيزه من أجل رفع الوعي بين الشباب حول ريادة الأعمال والعمل الحر كأحد خيارات التوظيف العملية بالنسبة لشباب مصر. ومنذ عام 2016، أصبح برنامج « تعرف إلى عالم الأعمال» جزءا من منهج ريادة الأعمال في وزارة التربية والتعليم الذي يغطي 2000 مدرسة ثانوية فنية تخدم 1,6 مليون طالب في كافة ربوع مصر كل عام. أما برنامج «أبدأ وحسن مشروعك « ، والذي يعتبر أكبر برنامج تدريبي لإدارة التعليم على مستوى العالم، فتركز على إنشاء وتحسين المشروعات بوصفها استراتيجية لتوفير فرص عمل أكثر و أفضل. ويوجد على مستوى العالم 100 دولة تقوم بالاستعانة بصورة نشطة ببرنامج "أبدأ وحسن مشروعك « من خلال 3000 منظمة شريكة قامت بتدريب أكثر من 15 مليون رائد أعمال ووفرت أكثر من 9 مليون فرصة عمل. وفي ظل مشروع «وظائف لائقة لشباب مصر»، استفاد 5593 متدرب من برنامج « أبدأ وحسن مشروعك»، قام 36٪ منهم بإنشاء مشروعاتهم بنجاح. وقام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بإضفاء الطابع المؤسسي على برنامج « أبدأ وحسن مشروعك»، ويقوم الجهاز حاليا بتقديم تدريب « أبدا وحسن مشروعك» وقروض للمشروعات الناشئة للشباب في كافة أنحاء مصر. وفي النهاية، صُممت حزمة وأدوات موارد تدريب النوع الاجتماعي وريادة الأعمال معا (برنامج صاحبات المشروعات الصغيرة يمضين قدما) للنساء منخفضات الدخل اللائي يرغبن في بدء مشروعات صغيرة. و يختلف هذا التدريب عن التدريب التقليدي على المشروعات حيث يلقي الضوء على مهارات العمل الحر من وجهة نظر المرأة، وهم مصمم خصيصا لدعم المرأة المصرية. وفي عام 2017، قام مشروع «وظائف لائقة لشباب مصر» بصورة ناجحة بتيسير إضفاء الطابع المؤسسي على تدريب النوع الاجتماعي وريادة الأعمال معا من خلال المجلس القومي للمرأة والذي أصبح الآن مستعدا لتقديم التدريب للنساء من خلال الميسرين الذين قامت منظمة العمل الدولية بتدريبهم.

ويتعاون مشروع «وظائف لائقة لشباب مصر» أيضا مع المجلس الشرق الأوسطي للمشروعات الصغيرة وريادة الأعمال لتعزيز تطوير المشروعات في مصر. وتتضمن الأنشطة الرئيسية المشتركة القمة

1- سليم، كيو، 2013. التغلب على القيود أمام تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتعزيز الوصول للتمويل. مؤسسة التمويل الدولية: واشنطن دي سي.

2- في بعض القطاعات غير الزراعية، تبلغ حصة مصر من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 99٪ (الشبكة الأورو متوسطية للدراسات الاقتصادية،2017).

3- الشبكة الأورو متوسطية للدراسات الاقتصادية. 2017. تطوير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر والأردن والمغرب وتونس: الهيكل والعقبات والسياسات. دراسات الشبكة الأورو متوسطية للدراسات الاقتصادية (3).

4- أتشي، ل، وسليم، ر،2017. المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في مصر: النفاذ للتمويل وديناميكيات خلق فرص عمل. ورقة منتدى الأبحاث الاقتصادية: القاهرة.

5- بناء على دراسة تتبعية قامت منظمة العمل الدولية بإجرائها في عام 2016 بالاستعانة ب 2027 مستفيد تم تدريبهم من خلال برنامج « أبدأ وحسن مشروعك» حتى نهاية 2015.

السنوية لريادة الأعمال في مصر والتي توفر الفرصة للخبراء والممارسين الوطنيين والدوليين للتواصل والتعلم والإسهام في فهم متزايد لسبل تحسين ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر. علاوة على ذلك، يقوم المشروع بالتعاون مع المجلس الشرق الأوسطي للمشروعات الصغيرة بتنظيم مسابقة «نواة» السنوية لتعزيز ريادة الأعمال الاجتماعية بين الشباب من خلال توفير دعم تقني ومالي لرواد الأعمال الشباب الطموح في كافة أنحاء مصر. ويتزايد حجم المسابقة بصورة مضطردة وتجتذب شركاء التنمية والقطاع الخاص بحيث استطاعت تغطية 5,1 مليون شاب في عام 2017.

استراتيجية مصر للتنمية المستدامة: تهدف رؤية 2030 إلى توفير فرص عمل لائقة ومنتجه لكافة المصريين. ومن العناصر الرئيسية في تلك الرؤية: دعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص عمل وتحقيق النمو، وكوسيلة أساسية للشباب لتأمين سبل عيشهم. لقد كان مشروع «وظائف لائقة لشباب مصر» أداة مهمة في توفير الدعم التقني لاستراتيجية الحكومة المتعلقة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال في مصر أمام رواد الأعمال المحليين بما يتماشى مع رؤية مصر 2030. وتستمر منظمة العمل الدولية في العمل عن كثب مع الحكومة المصرية ومؤسسات القطاع الخاص والشركات الخاصة والشباب من أجل ضمان فاعلية تدخلات تطوير المشروعات من خلال ربط إصلاحات السياسات، وتعزيز المؤسسات ذات الصلة، وتوفير التدريب على المهارات، والتواصل مع مشروعات الشباب.

تقدر الفجوة التمويلية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول النامية ب5,2 تريليون دولار – 1,4 مرة أكبر من المستوى الحالي لإقراض المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتعمل الشبكة العالمية التابعة لمنتدى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تقليل الفجوة من خلال سياسات واستراتيجيات وشراكات مبتكرة.

ماثيو جامسر، المدير التنفيذي، منتدى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية - منتدى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

إن سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة سوق صغيرة بحيث لا يمكنها تقديم مناهج كثيفة الاعتماد على الأفراد كما أنها معقدة للغاية بحيث لا يمكن تشغيلها من خلال طرق كاملة الأتمتة كما أنه يعتبر من المكلف بالنسبة للبنوك أن تقدم لها قروضا. لذا فمن المعتاد أن نجد أن غالبية المصرفيين لا يشعرون بالراحة عند العمل في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالرغم من ذلك، فإن العالم يتغير كما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتغير كذلك. ويؤدي ذلك إلى تعزيز أهمية عمل منتدى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مساعدة أعضائنا على فهم بعضنا البعض، والربط بفرص مشروعات جديدة، وقيادة حوار صناعي بناء مع واضعي السياسات.

ويعمل منتدى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التوسع في نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. ويقوم المنتدى بتشغيل شبكة عالمية من الأعضاء تضم 140 مؤسسة مالية، وشركة تكنولوجيا، ومؤسسات تمويل التنمية من أجل تبادل المعلومات ودفع الابتكار وتعزيز نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد قادت جهات الإقراض البديلة الطريق في توضيح ما يمكن أن تيسره البيانات الإلكترونية التي يتم

الحصول عليها من الأسواق الناشئة فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهناك تحدي أصعب من ذلك أيضا من الجهات المقرضة البديلة ويتمثل في دخول «عمالقة الإنترنت» إلى صناعة الخدمات المالية مثل: أمازون وأبل وفيسبوك وجوجل وباي بال وربما أكبرهم جميعا – علي بابا والمؤسسة المصرفية التابعة لها وهي مؤسسة آنت فاينانشال وهي أحد أعضاء منتدى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وخلال العام الماضي، ساعد منتدى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مؤسسة آنت فاينانشال على تبادل الخبرات في اجتماعات دولية مثل المؤتمر العالمي الذي يعقد كل عامين لاتحاد صناعات معلومات الأعمال التجارية. كما عمل المنتدى أيضا مع باي بال ومجلس الأعمال الاستشاري لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (ابيك) حول كيفية قيام الأجهزة التنظيمية بخلق بيئة مفتوحة وممكنة تشعر الأطراف الجديدة والعاملة بالرغبة في التنافس من أجل الحصول على مشروعات صغيرة ومتوسطة أكثر.

ويساعد ما يقوم به منتدى تمويل المشروعات الصغيرة من منتديات على الأنترنت وجولات دراسية والمنتدى العالمي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تسريع وتيرة تطوير شراكات جديدة إلى جانب حدوث حالات تعارف كثيرة قام بتيسيرها المنتدى لأعضائه ولمجال الصناعة. كما قام المنتدى أيضا بالتوسع بحيث استضاف أول منتدى تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا والذي عقد في نيروبي في 14–15 أيار/ مايو، وقام بإصدار مطبوعات بحثية كبيرة حول الفجوة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبيانات البديلة التي تؤدي إلى إحداث تحول في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

علاوة على ذلك، توسعت فرص التعلم في المنتدى بحيث تجاوزت شبكة أعضائه وأصبحت تتضمن 10 آلاف عضو في مجموعة نقاش لينكدين التابعة لمنتدى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، و3500 مطبوعة، وأدوات، وفيديو، وبيانات خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ومكتبة كبيرة على الانترنت. كما يدعو المنتدى أيضا شركات التكنولوجيا المبتكرة لخدمة عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال عمل عروض لمنتجاتهم وخدماتهم مع تنظيم جلسات لتبادل المعلومات بين المشروعات أثناء مؤتمراته.

أقر العالم بأن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تمثل قوة حاسمة تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/شعبة أهداف التنمية المستدامة

الأمم المتحدة - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/شعبة أهداف التنمية المستدامة

تشارك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/شعبة أهداف التنمية المستدامة في الأمم المتحدة في مشروع لدعم 9 دول في المرحلة التجريبية (البرازيل وبيرو وكامبوديا وفيجي ولاوس وسريلانكا وكينيا والفليبين وتنزانيا) من أجل تعزيز دور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتقوم حكومة جمهورية الصين الشعبية بتمويل المشروع، ودشن المشروع من خلال تنظيم ندوة عالمية حول دور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في 7–8 حزيران/ يونيو 2018.

ولقد أقر العالم بأن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تمثل قوة مهمة في الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور القضاء على الفقر والجوع، والحد من عدم المساواة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والنمو الاقتصادي، وتوفير فرص عمل لائقة، والصناعة، والابتكار والبنية التحتية ، والمدن والمجتمعات المستدامة. وفي الأسواق الناشئة، تقوم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بتوفير4 فرص عمل من بين كل 5 فرص جديدة، وهو ما يمثل 90٪ من إجمالي التوظيف في القطاع الرسمي. ويؤدي توفير فرص العمل من خلال المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق النمو الاقتصادي، ويفيد الفقراء والمجموعات الضعيفة

بصورة مباشرة، وخاصة النساء والشباب. كما أنه يحد من الفقر ويزيد الدخل ويؤثر بصورة إيجابية على استثمارات الأسرة في مجال التعليم والصحة، والتي تحمل كلها إمكانات ضخمة تتعلق بتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة.

ويمثل رواد الأعمال في مجال المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عاملا لا يمكن الاستغناء عنه في تحقيق التغيير في مجتمعاتهم. وغالبا، ما تقوم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بتصدر عملية تحويل الابتكارات التقنية إلى حلول إنمائية قائمة على الطلب في كل من المناطق الحضرية والريفية. وقد أظهرت العديد من رائدات الأعمال في مجال المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أداءً متميزا في تنمية مشروعاتهن في مواجهة تحديات متزايدة واستطعن تغذية الثقة والاعتماد على النفس بين النساء والشباب الفقراء.

وبالرغم من الالتزام العالمي القوي بنمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فهناك تحديات عديدة تواجه تلك المشروعات من بينها النفاذ المحدود للتمويل وغياب القدرات والمعرفة، وخاصة فيما يتعلق بتطوير المشروعات والتسويق ومهارات الإدارة الاستراتيجية. علاوة على ذلك، لم تتمكن الدول النامية من الاستفادة بصورة كاملة من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بسبب ضعف الآليات السياسية والمؤسسية والتنظيمية. وفيما يتعلق بالحصول على التمويل، فإن احتمال حصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على قروض بنكية أقل بكثير من احتمال حصول المشروعات الكبرى عليها وهو ما يعوق نموها ويجعلها أكثر عرضة للمعاناة من مخاطر السوق.

ويعاني رواد الأعمال في مجال المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بصورة غير متساوية من الحصول على معلومات غير متسقة، كما يعانون من غياب المعلومات السوقية والدعم المحدود المتعلق بتعزيز مهارات إدارة المشروعات مثل التخطيط المالي والإمساك بالدفاتر والتي تعتبر أمورا هامة من أجل أضفاء الصبغة الرسمية على عمليات المشروع، والحصول على حصة سوقية، ومواكبة تقلبات السوق. وقد يؤدي غياب المهارات المتخصصة لإدارة الأعمال إلى الحد بصورة أكبر من تقدير رواد الأعمال في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لقيمة البحث والتطوير والابتكار في تعزيز الإنتاجية والحفاظ على ميزة تنافسية داخل الاقتصاد الرقمي العالمي .

وتتطلب الإمكانات والعقبات في تطوير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة إجراء تغيير في السياسات وفي كيفية عمل الأسواق والمؤسسات المالية. ولن يؤدي ذلك فحسب إلى تقليل القيود المفروضة على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشأن النفاذ للموارد المالية ولكنه سوف يؤدي أيضا إلى تحفيز نمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة غير الرسمية لتصبح مشروعات رسمية، وتولد العديد من الآثار، بما في ذلك إتاحة مصادر رأس المال وتوفير تنمية اقتصادية وفرص عمل إضافية.

وفيما يلي بعض الرسائل الأساسية التي برزت من خلال الندوة العالمية التي نظمت حول دور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

- تمتلك المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة قدرات كبيرة وعظيمة وآثار إيجابية طويلة المدى على تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي. ولقد أقر العالم بالدور الحيوي الذي تلعبه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دفع سبل العيش المستدامة وخلق اقتصاد عالمي فعال.
- يتطلب تعزيز نمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاعين الرسمي

وغير الرسمي تطبيق سياسات متسقة لدعم تلك المشروعات في تبني الابتكارات، وتوفير فرص عمل لائقة، واكتساب أرضية ثابتة في سلاسل القيمة العالمية. علاوة على ذلك، من المهم إدراج تلك المشروعات في الاقتصاد الرقمي وهو ما يتطلب نمو منصات أعمال مفتوحة وآمنة تمزج بين الفرص المادية والافتراضية.

- ينبغي إدراج آليات دعم الإسهامات المهمة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياسات وخطط التنمية الوطنية. وينبغي أن تنعكس أصوات ومطالب أصحاب تلك المشروعات في عمليات وضع السياسات على كل المستويات. وينبغي إبلاغ أصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بكافة السياسات والاستراتيجيات القائمة التي تستهدف تحفيز النمو. وتستحث اتفاقيات التعاون والتجارة في كافة الدول لدعم نفاذ المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق على المستوى الإقليمي والعالمي.
- ولازال الحصول على التمويل من العقبات الخطيرة التي تواجه نمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويتطلب ذلك العمل على تجربة حلول تمويل مبتكرة وتوسيع نطاق تطبيقها. وينبغي العمل على بناء قدرات مستهدفة وتنظيم حملات توعية لتغيير طرق التفكير والاتجاهات في البنوك التجارية إزاء المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- وتحتاج الدول إلى إنشاء أنظمة إيكولوجية تؤدي إلى السماح للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالنفاذ للأسواق والموارد المالية. وتحتاج الحكومات الوطنية إلى القيام بدور قيادي في خلق بيئات تنظيمية متسقة وتتميز بالشفافية. وتمثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص أيضا مسألة أساسية، خاصة في تعظيم دور تيسير التجارة لتحسين قدرات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية.
- وهناك حاجة إلى بذل جهود متسقة من أجل خلق حوافز لشراكات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما يمكن معارفها ومهاراتها من تقدير وتبني الابتكارات وتحسين نفاذها إلى المعرفة والشبكات مثل اتحادات الأعمال التجارية والغرف التجارية. ويحتاج مجتمع التنمية، بما في ذلك الأمم المتحدة، إلى بناء منصات تجمع كافة أصحاب المصلحة لتعزيز تبادل أفضل الممارسات بشأن نمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- يتعين تعزيز قدرات أصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال برامج تدريب مصممة خصيصا وتعتمد على الطلب. كما يجب أن نأخذ في الحسبان المطالب المتنوعة في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والاختلافات فيما بينها في الدول المتقدمة والدول النامية.
- هناك تحول واضح في النظرة العالمية لريادة الأعمال، والشركات الناشئة، والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم. وهي تُطرح الآن كموضوعات رئيسية في استراتيجيات التنمية المستدامة بالنسبة للعديد من الحكومات حول العالم. وتؤدي المبادرات والبرامج والأهداف والسياسات المتباينة إلى إحداث المزيد من التفتيت لإمكانات انشاء حركة عالمية تقودها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتتمثل الخطوة التالية في تنفيذ المشروع في التسع دول المشاركة والتي حُددت بعد القيام بمشاورات كاملة مع الدول داخل الندوة. ويقوم المشروع بتشكيل لجنة استشارية تضم مشاركين من عدد من وكالات الأمم المتحدة ومسؤولين حكوميين من الدول المشاركة.

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا ضخما في اقتصاداتنا ومجتمعاتنا.

أليخاندرو جونازليز، رئيس الفريق العامل بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا ضخما في اقتصاداتنا ومجتمعاتنا. وفي وقت يحدث فيه نمو بطئ للإنتاجية والزيادة أو الارتفاع المطرد في معدل عدم المساواة، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة أساسية لتعزيز الانتاجية والوصول إلى نمو أكثر شمولية والتكيف مع التحولات الكبرى في عصرنا بما في ذلك التغيرات الديموغرافية، والرقمنة، والثورة الصناعية الجديدة، والطبيعة المتغيرة للعمل، والتحول نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية.

وبالرغم من ذلك، فإن صورة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليست صورة وردية بالكامل. فالعديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة المشروعات المتناهية الصغر، تكافح من أجل النهوض من مستويات الانتاجية المنخفضة، وتضيع عليها فرص الاستفادة من الرقمنة والعولمة. وفي العديد من الاقتصادات الناشئة والنامية، نجد أن الفجوة الانتاجية كبيرة، وبصفة خاصة بين الشركات الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ' وكذلك الفجوة في الدخل الناجمة عن ذلك – وذلك بسبب تركز العمالة بصورة غير متناسبة في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، وغالبا ما تكون مشروعات غير رسمية مع وجود عمالة قليلة نسبيا في الشركات المتوسطة الحجم.

ومن الضروري وضع سياسات جيدة من أجل تعزيز مشاركات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النمو الشامل. ومن أجل إنشاء مشروع وتطويره ونموه، تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصورة أكبر من الشركات الكبيرة على الأنظمة الإيكولوجية للأعمال التجارية. وبالرغم من القيام بإصلاحات واسعة

النطاق، لازالت التعقيدات التنظيمية وارتفاع تكاليف الامتثال تمثل عائقا كبيرا أمام أنشطة ريادة الأعمال ومصدر من مصادر سلبيات التنافسية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مقابل الشركات الكبرى. وإلى جانب الشروط الإطارية، فإن السياسات التي تستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تعزز النفاذ إلى الموارد المهمة مثل المهارات والتمويل والتكنولوجيا والمعرفة.

ويعتبر هذا الأمر ذو أهمية خاصة بالنسبة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في اقتصادات الدول النامية حيث تمثل المشروعات المتناهية الصغر جزءا كبيرا من العدد الإجمالي للمشروعات الحالية في هذه الدول ويمكن أن تسهم، في ظل وجود سياسات دعم ملائمة، في التوصل إلى حل للعديد من الاحتياجات الموجودة عند قاعدة الهرم، والمساعدة على اتخاذ الإجراءات الصحيحة لتخفيف حدة الفقر وحماية البيئة.

وفي المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي استضافته وترأسته مدينة المكسيك في شباط/ فبراير الماضي، ناقش الوزراء ونواب الوزراء وكبار واضعي السياسات من 68 وفدا، بما في 12 منظمة دولية واتحاد دولي (بما في ذلك المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة)، كيفية تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال من أجل زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الشامل.

وقد استعرض الوزراء أولوياتهم وخبراتهم المتعلقة بتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على مزايا الاقتصاد الرقمي والذي يقوم على أساس العولمة، وناقشوا بصفة خاصة أهمية تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التوسع والنفاذ إلى مختلف أدوات التمويل وتحقيق نسبة مشاركة أعلى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي المتكامل.

كما أقر الوزراء أيضا بالدور الذي تلعبه ريادة الأعمال في تعزيز الشمول الاجتماعي وناقشوا السياسات التي من شأنها زيادة فرص ريادة الأعمال أمام مختلف الفئات الاجتماعية، بما في ذلك النساء والشباب. كما أقروا أيضا بأهمية تعزيز كفاءات ريادة الأعمال على كافة مستويات التعليم والتدريب، بما في ذلك معالجة فجوة ريادة الأعمال، التي تعرض العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجيدة، في العديد من البلدان لخطر الإغلاق، وخاصة مع تقدم العمر بأصحاب المشروعات.

وأقر الوزراء بأنه بالرغم من كون البيئات الوطنية تمثل أمرا مهما بالنسبة لنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإنه ينبغي القيام بجهود متعددة الأطراف لخلق مناخ عادل في الأسواق العالمية ولضمان تقاسم مزايا العولمة والتقدم التكنولوجي بالعدل بين كافة الشركات من مختلف الأحجام. وقد أدى ظهور سلاسل القيمة العالمية والرقمنة إلى تعظيم أهمية قواعد اللعبة وظروف الأعمال التي تتجاوز الحدود الوطنية. وتستفيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال من الاقتصاد الحر المترابط لكن ينبغي القيام بجهود منسقة تتعلق بالسياسات للاستفادة من تلك الفرص. وهناك حاجة بصفة خاصة للتعاون الدولي للتعامل مع التحديات العالمية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال التي تتمثل في المعاييرالتقليدية وحتى المسائل التنظيمية الجديدة التي ظهرت في العصر الحديث، والمنافسة غير العادلة والتهرب الضريبي من قبل المجموعات الأكبر حجما وعدم الاتساق التنظيمي بين مختلف الدول.

كما دعا الوزراء أيضا إلى تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك المشاركة المباشرة مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يمثل تحديا في الغالب. وفي الواقع، فأن صوت المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يُسمع في الغالب في المناقشات الدولية، مثل مناقشات او المفاوضات حول السياسات التجارية المتعلقة بإصلاحات القطاع المالي.

كما سلط الوزراء الضوء أيضا على أن تقديم سياسات فعالة تتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة يتطلب تحطيم السياسات المنعزلة عن الواقع، وفهم وإدارة المفاضلات، والتآزر وأوجه التكامل، بما يتضمن مختلف مستويات الحكومة.

ومن المهم وجود منهج متكامل وشامل من أجل خلق بيئة عادلة، ومن الضروري إيجاد متابعة وتقييم فعال للسياسات من أجل التوصل إلى نتائج قوية.

ودعا الإعلان الوزاري بشأن تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال من أجل زيادة الانتاجية والنمو الشامل، والذي تبنته 55 دولة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى دعم الدول في تقديم سياسات أكثر فاعلية وكفاءة تتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق عولمة ونمو أكثر عدالة وأكثر شمولية.

ويقوم الفريق العامل بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بزيادة الجهود الرامية لرصد اتجاهات وأداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة حول العالم وتعزيز فهم تبعات الاتجاهات الكبرى على سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- في عام 2018، سيقوم الفريق العامل المعني بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال بإطلاق تقرير رئيسي جديد يمثل نظرة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال. وسوف يوفر التقرير أداة لقياس اتجاهات وسياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم، وتحديد الروابط بين سياسات وأداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصورة أفضل.
- ولازالت هناك مناقشات جارية حول وضع استراتيجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي ستدعم المناهج المحلية التي تشمل كافة قطاعات الحكومة المتعلقة بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي الوقت نفسه، ستوفر إطارا مرجعيا من أجل تقييم المجالات التي يمكن من خلالها لوجود تعاون دولي قوي أن يؤدي إلى خلق بيئة مواتية لنمو ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي عام 2018، مثل المؤتمر الوزاري بشأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة علامة جديدة في الرحلة التي بدأت عام 2000 في بولونيا مع عقد أول مؤتمر وزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي– وصدور إعلان حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتمثل عملية بولونيا آلية سياسية ديناميكية تتضمن أكثر من 80 من اقتصادات العالم وهي ذات مستويات نمو مختلفة، وتضم عددا كبيرا من المنظمات والمؤسسات العالمية والمنظمات غير الحكومية. وتسعى إلى تعزيز الحوار والتعاون من أجل تبني خطة ريادة الأعمال والقدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم وتشجيع زيادة التعاون في هذا المجال.

ويعكس مؤتمر المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة التابع للأمم المتحدة اليوم هذه الروح بصورة جيدة ويسهم في دفع جدول الأعمال قدما. ويمكن الاعتماد على منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في المرحلة التالية من الرحلة في تصميم وتطوير وتنفيذ سياسات أفضل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل حياة أفضل والإسهام في المبادئ التوجيهية للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

يوجد إجماع متزايد نظريا وعمليا فيما يتعلق بأهمية وجود قطاع خاص مزدهر لتخفيف حدة الفقر وينبغي خلق بيئة مواتية لريادة الأعمال والمشروعات التجارية حتى تطلق العنان لديناميكية القطاع الخاص.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

يوجد إجماع متزايد نظريا وعمليا فيما يتعلق بأهمية وجود قطاع خاص مزدهر لتخفيف حدة الفقر وينبغي خلق بيئة مواتية لريادة الأعمال والمشروعات التجارية حتى تطلق العنان لديناميكية القطاع الخاص. وتدعو خطة 2030 بصورة واضحة الدول الأعضاء إلى تطبيق سياسات مواتية لريادة الأعمال والإبداع والابتكار. وتتضمن ريادة الأعمال المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة و المتوسطة. وتمثل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مسألة مهمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية حيث تمثل المحركات الرئيسية للابتكار في العديد من القطاعات الاقتصادية وتظهر درجات عالية من المرونة والقدرة على التفاعل مع احتياجات العملاء وهياكل تنظيمية بيروقراطية أقل. وبالرغم من ذلك، فغالبا ما تكون قدرات النمو بها غير مستغلة لأن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تعمل في عزلة عن بعضها البعض وتنحصر في أنماط إنتاج غير تنافسية وغير قادرة على التواصل مع شركاء العمل الديناميكيين الذين يمكنهم أن يقدموا لها خبرات ومعرفة جديدة. كما أنها غالبا ما تفتقر إلى الذكاء السوقي، ولا تفي بالمتطلبات التنظيمية الأجنبية، كما إنها لا تنتج منتجات بالكميات والجودة المطلوبة حتى تتمكن من الاندماج بنجاح في سلاسل القيمة العالمية.

يشجع وجود بيئة أعمال مواتية لريادة الأعمال المشروعات على البدء والاستثمار والابتكار، وتتحدد من خلالها العلاقة بين السياسات والظروف القانونية والمؤسسية والتنظيمية من خلال آليات الحوكمة التي تؤثر على الطريقة التي تعمل بها الجهات الفاعلة الرئيسية. وتتضمن بيئة ريادة الأعمال وجود

إطار قانوني وتنظيمي يشجع على توافر اليقين، والشفافية، وأنظمة تعليمية جيدة، وفرص تدريبية، والحصول على رؤوس الأموال، والتمويل، ووجود ثقافة داعمة للابتكار والمخاطرة، ومجال سياسي للمشروعات من أجل تأييد السياسات المساندة لريادة الأعمال، ودعم سيادة القانون من أجل ضمان تعامل المشروعات مع نفس الفرص ونفس مجموعة اللوائح. ويحتاج رواد الأعمال إلى دعم تقني وخدمات متعددة الجوانب لبدء المشروع وتنميته؛ والنفاذ إلى رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمهارات والمعلومات والأسواق، والحماية الاجتماعية للعمال، والامتثال لقانون العمل. وينبغي مواءمة جهود السياسات الرامية لتعزيز ريادة الأعمال مع استراتيجية تحويل الوظائف غير الرسمية إلى رسمية. وفي العديد من الدول النامية، وفي أفريقيا على وجه الخصوص، تكون المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة غالبا في القطاع غير الرسمي.

ويتضمن المنهج الشامل لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لدخول الاقتصاد العالمي ما يلي:

- توفير تدريب مُصمم حسب الطلب وهو ما يعتبر مهما في الدول الأقل نموا. تدريب المدراء والعاملين في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على ريادة الأعمال؛ وسلامة الغذاء؛ والمعايير الاجتماعية والبيئية؛ والمزيج التسويقي؛ واستراتيجيات النفاذ للأسواق.
- تعتمد الخبرة الفنية في برنامج الدعم والتحديث الصناعي(IUMP) على الخبرة الدولية المعترف بها لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدعم الصناعي وتنافسية المشروعات في قطاعات التصنيع/ سلاسل القيمة ذات الأولوية. توفر المشروعات المتداخلة في إطار برنامج الدعم والتحديث الصناعي المساعدة الفنية في مجموعة متنوعة من البلدان والصناعات، مما يوفر مجموعة من الخدمات للمستفيدين. وتناقش دراسات الجدوى الإمكانات التنموية للمنشآت والمؤسسات والوسطاء المستفيدين والتي يمكن من خلالها استنتاج خطط العمل ذات الصلة بمرحلة التنفيذ. وتُعزز المعايير طوال فترة تنفيذ المشروع. ويَحظى المستفيدون من المشروع بالدعم خلال مشاركتهم في المعارض والمؤتمرات وفي تبادل المعرفة.
- تغطي الخدمات التي تهدف إلى تعزيز تنافسية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء التجمعات والشبكات (بما يتضمن اتحاد المصدرين والمنشأ)؛ تحليل وإنشاء أكثر الفرص والسياسات المتعلقة بالتجمعات الصناعية فاعلية، وتيسير الروابط بين المشروعات من خلال تطوير التجمعات بما في ذلك الاتحادات والشبكات وسلاسل التوريد؛ وبناء القدرات المؤسسية والقدرات على مستوى المشروع التي تتعلق بإدارة أصحاب المصلة، وتكنولوجيا الإنتاج، وممارسات التسويق، وإدارة الموارد البشرية والإدارة المالية ؛ وتحديث عمليات المشروعات امتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتقليل التكاليف التشغيلية والتسويقية والنفاذ للأسواق الجديدة من خلال القيام بإجراءات جماعية مع أعضاء التجمعات.
- يؤدي دعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار من خلال مشروعات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الخاصة ببناء الأنظمة الوطنية والإقليمية لدعم التنوع الصناعي إلى توفيرفرص عمل جديدة وتعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- برامج تحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي. من أجل الإسهام، على سبيل المثال، في بناء الاقتصاد الرسمي في فيتنام، قامت مشروعات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بإنشاء نظام وطني لتسجيل المشروعات أفادت 1,2 مليار من الكيانات التجارية نتج عنها تسجيل أكثر من 100 ألف مشروع. كما مكنت أيضا مكاتب تسجيل المشروعات في 63 مقاطعة من توفير معلومات دقيقة وملزمة قانونا حول الكيانات التجارية لمجتمع الأعمال والجهات الحكومية والجمهور.
- أدوات ومناهج لتقييم المشروعات وتحليل الجدوى ' مثل النموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى وإعداد التقارير الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وكذلك الدورات التدريبية. ويمثل هذا النموذج أداة مفيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما الإصدار الرابع الجديد من النموذج الحاسوبي والذي سينجز في 2018 إلى جانب النموذج الحاسوبي الأولي فيقترح حلولا مُحسنة للتدريب المالي لتنمية المشروعات.

- البرامج الداعمة للمنظمات التي تعمل في الاقتصاد الاجتماعي، أو ما يطلق عليه «القطاع الرابع» من الاقتصاد. وبالنسبة لتلك المنظمات، فتكون الأهداف الاجتماعية أهم من تعظيم الأرباح. وتتبنى العديد من تلك المنظمات إدراج الفئات المستضعفة من السكان في الاقتصاد الحقيقي وتوفير منتجات وخدمات للسكان الذين يعانون من نقص الخدمات. وتهدف برامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى خلق بيئة أعمال مواتية وخاصة لذلك، ويتضمن ذلك رسم خرائط للمشروعات الاجتماعية، وتقديم توصيات وتعديلات للوائح والسياسات المستهدفة، وتقييم للأثر، وقياس الأداء الاجتماعي إلى جانب أنشطة زيادة الوعي. كما يتضمن أيضا التدريب على ريادة الأعمال وأنشطة التوجيه والإرشاد وتحسين النفاذ إلى التمويل مع التركيز على الاستثمار المؤثر.

- البرامج التي تساعد رواد الأعمال على التعامل مع التعقيدات البيروقراطية والحصول على معلومات مهمة عن الأعمال التجارية تساعدهم على التواصل مع السوق بأسلوب أكثر فاعلية. وتساعد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الحكومات ومؤسسات دعم المشروعات المتناهية الصغير والصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير بوابات إلكترونية على الإنترنت تتيح النفاذ المتكامل للمعلومات بالإضافة إلى إرشادات تتعلق بالأعمال التجارية على الإنترنت وهو ما يشجع رواد الأعمال الطموحين على السعي للحصول على المزيد من التدريب المتخصص والخدمات الاستشارية في المستقبل.

- منهج مُحدد الأهداف لتحسين القدرات التصنيعية واستدامتها، وإثبات الاتساق مع متطلبات السوق، والربط بالأسواق، وهي أمور ضرورية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمسايرة البيئة التصنيعية العالمية سريعة النمو. كما تساعد برامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الدول على تحليل الأداء التجاري لبعض سلاسل القيمة الخاصة باقتصاد التصدير، وتوفير خدمات استشارية لإدارة المخاطر المحددة في تحليل الأداء التجاري، ومساعدة جهات تقييم الامتثال لتخفيف المخاطر المحددة. ولتعزيز صادرات الدول النامية، تدعم المنظمة الاعتراف المتبادل بإجراءات تقييم الامتثال بين الدول الرئيسية التي تربطها علاقات تجارية. علاوة على ذلك، تقوم المنظمة بتقديم الدعم المباشر لمؤسسات الجودة من خلال تطوير مبادئ توجيهية حول الحوكمة والممارسات المهنية ومن خلال بناء قدرات الأفراد العاملين في مجال البنية التحتية الوطنية ذات الجودة .

- البرامج التي تتناول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تواجه فرصا وتحديات متعلقة بالتغير التكنولوجي السريع الناجم عن الثورة الصناعية الرابعة. وتدمج الثورة الصناعية الرابعة أحدث تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والروبوتات، وأجهزة الاستشعار، والأتمتة، وشبكة الإنترنت في كل شيء، وحتى تكنولوجيا النانو والتكنولوجيا البيولوجية، وعلوم المواد، والتصنيع البيولوجي. وتمتلك الوسائل التكنولوجية الجديدة إمكانات كبيرة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة – لا سيما في مجال التواصل مع سلاسل القيمة العالمية. وتعمل العديد من الشركات الكبرى كموردين للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة و / أو تكون المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هى التي تقوم بدور المورد. وبالتالي، فإن اعتماد الشركات الكبيرة على التكنولوجيات الجديدة يؤثر على شركاءها في سلسلة التوريد الأصغر، وتؤثر متطلبات الشركات الكبيرة على موقع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بتبني تكنولوجيات جديدة. وتساعد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية البلدان النامية على صياغة معايير إدارة الابتكار لتحقيق قفزات في الثورة الصناعية الرابعة. وتعتبر هذه الأطر التوجيهية ذات صلة بجميع أنواع المنظمات، بما في ذلك المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

- ’ وعلى مدى العقد الماضي، ركزت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على نحو متزايد على تعزيز الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا من جانب، وعلى تعزيز القدرات التقنية والإدارية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للاستجابة بصورة فاعلة للتحديات والفرص التي تفرضها العولمة والتقدم التكنولوجي، من جانب آخر.

يشهد العالم حاليا نقطة تحول. فلم تعد الدوافع والحكمة التقليدية التي غلبت في الأساس على الثورة الصناعية الأولى والثانية والثالثة صالحة الآن. ويجري حاليا حدوث تحول في النماذج وتؤدي سرعة هذا التحول إلى هز الاقتصادات النامية والناشئة.

ويواجه العالم أيضا مشكلة في التوظيف، حيث لا تتوفر فرص العمل الجيدة بنفس سرعة نمو السكان في العالم. ولم تعد المشروعات الكبيرة تقدم جزءا كبيرا من صافي فرص العمل الجديدة. وقد انتقل الابتكار وريادة الأعمال إلى المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتمثل الفجوة بين الشركات الكبرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فجوة ضخمة ومتزايدة. ويمكن فقط للسياسات البناءة والشاملة أن تساعد المشروعات الكبيرة والصغيرة على المساهمة في التنمية الشاملة.

ولأول مرة، يقوم المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة بعقد قمة حول « خلق مستقبل مشترك لرواد الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إطار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.» وقام مزيج كبير من القادة الحكوميين، وأصحاب الأعمال الصغيرة، ومديري الجامعات، والأكاديميين بتقديم رؤى فريدة عن سبب وقوف سياسة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مفترق طرق ووقوف الاقتصاد العالمي في مرحلة فارقة.

ففي مصر، على سبيل المثال، يوجد تركيز وطني على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي الماضي، كان هناك عدم اهتمام بأن أكثر من 90٪ من الشركات تمثل مشروعات صغيرة ومتوسطة وأنها توفر 75٪ من فرص العمل. وناقشت سعادة الوزيرة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بجمهورية مصر العربية كيف أن هذا القطاع في الماضي كان عليه أن ينمو ويتوسع بدون دعم تنظيمي منسق أو دعم حكومي.

وينبغي أن يتناول النمو الشامل التفاوت في المشاركة بناء على: النوع الاجتماعي والشباب. وأعلنت ليز كينجو، المدير التنفيذي والمسؤول التنفيذي لمبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، تدشين أكاديمية عالمية لدعم رائدات الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة. وبالرغم من وجود تلك المبادرة، ظلت هناك عقبات عديدة موجودة. وبناء للبيانات المقدمة، فقد أدت المعوقات التي تواجه النساء في مجال الأعمال إلى ملكية أقل من 1٪ من المشروعات. ومن المهم أن يتم القضاء على الفجوة بين الجنسين وتوفير فرص متساوية للنساء.

وكان هناك أيضا من أيدوا التوعية بشأن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مراكز للابتكار للشباب. وستوفر تلك المراكز خدمات استشارية وورش عمل وتدريب وأبحاث.

وقد أشير إلى أن هناك أوجه تشابه بين تحول المجتمع الذي أحدثته الثورة الصناعية والاقتصاد الجديد اليوم. وينبغي الاعتراف بأن عملية المزج بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيا تمثل الأساس لتعزيز الإنتاجية وتحول الاقتصاد.

وينبغي تبني الابتكارات التكنولوجية كجزء من الحل الذي يُمكن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من زيادة إنتاجيتها

ملخص

والتركيز على توفيرفرص عمل. كما تناقش الدول المتقدمة أيضا احتمال الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الدخل الأساسي الرقمي الشامل بينما حيث تحل الماكينات مكان الإنسان. ومن الملاحظ أنه بينما نتعامل مع رأس المال البشري مثل أي رأس مال آخر، فإنه لا ينبغي أن يحدث إهلاك لرأس المال البشري. إننا في حاجة إلى دعم نظام تعليمي متطور مع قيام القطاع الخاص بدفع عملية التدريب.

ولا يمكن التقليل من الجانب الإنساني في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ونحتاج إلى وضع مبادئ توجيهية حول السلوك الإنساني. ويمثل مفهوم ريادة الأعمال الإنسانية طريقة جديدة تمكن من عمل الموظف وصاحب العمل معا بصورة أكثر كفاءة واستدامة.

إن تحقيق السعادة في آخر المطاف أكثر أهمية من مجرد تلبية الاحتياجات المادية. وقد أصبح الناس أكثر رغبة في المشاركة في ريادة الأعمال في مجتمعاتهم المحلية والمساهمة في وجود عالم مستدام.

ويدعو هذا التقرير إلى ضرورة وضع مبادئ توجيهية لدعم عالم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

د. أيمن الطرابيشي

المدير التنفيذي

للمجلس الدولي

للمشروعات الصغير

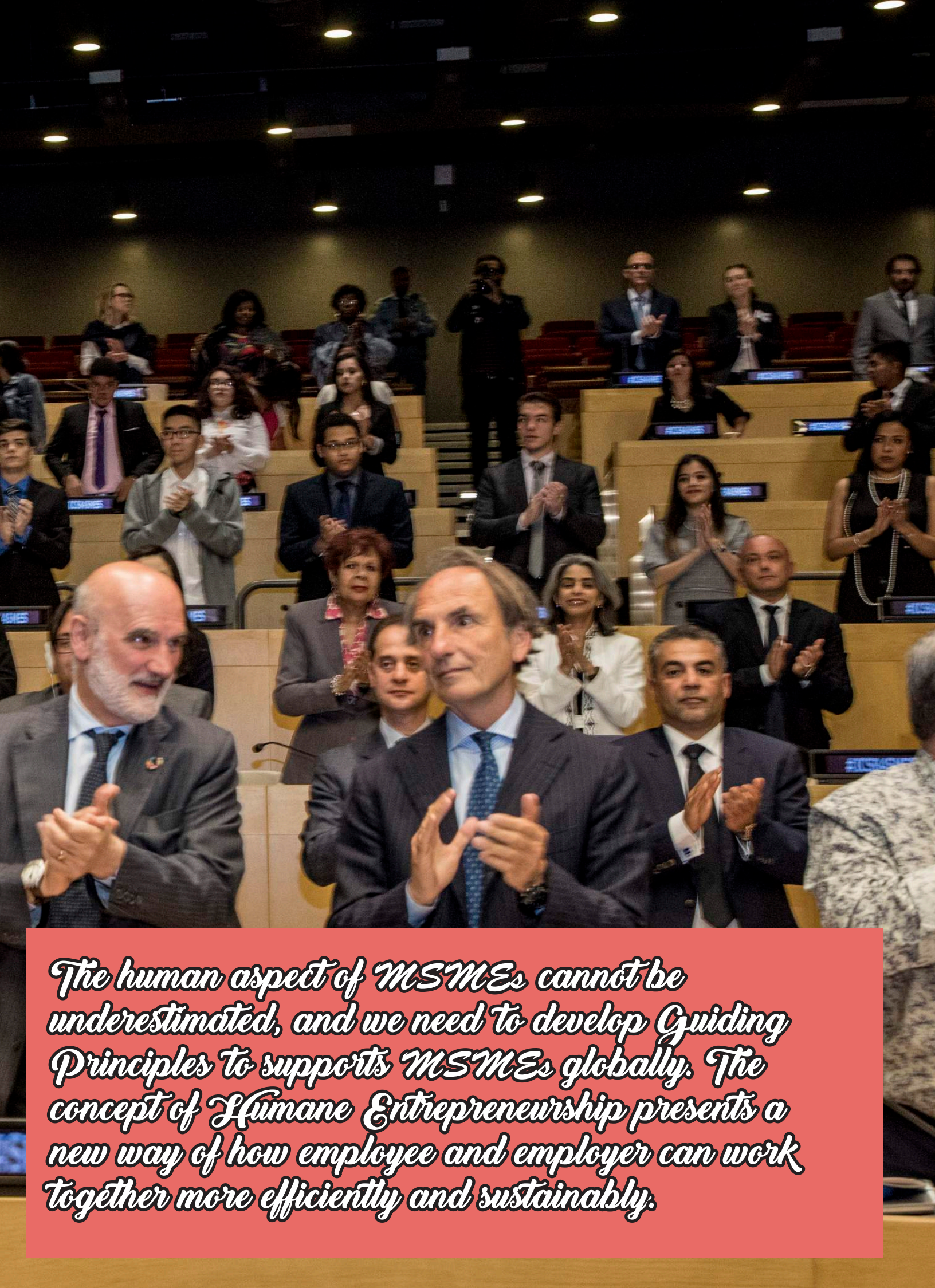

The human aspect of MSMEs cannot be underestimated, and we need to develop Guiding Principles to supports MSMEs globally. The concept of Humane Entrepreneurship presents a new way of how employee and employer can work together more efficiently and sustainably.

ANTONIO LONGO